



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تقييمية لأداء الصيرفة الإسلامية في انجلترا 2008 / 2022

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: الصيرفة الإسلامية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمروش شريف

إعداد الطالب:

دواجي محمد لمين

الاسم	الرتبة	جامعة الانتماء	الصفة
فكارشة سفيان	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
عمروش شريف	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
العراي حمزة	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
مزيان عبد الغفور	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
قاشي خالد	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
مختاري مصطفى	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة تقييمية لأداء الصيرفة الإسلامية في إنجلترا 2008 / 2022

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: الصيرفة الإسلامية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عمروش شريف

إعداد الطالب:

دواجي محمد لمين

الاسم	الرتبة	جامعة الانتماء	الصفة
فكارشة سفيان	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
عمروش شريف	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
العراي حمزة	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
مزيان عبد الغفور	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
قاشي خالد	أستاذ	المركز الجامعي تيبازة	ممتحنا
مختاري مصطفى	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

الإهداء

أهدي هذا العمل الى روح اختي طيّب الله ثراها وجعل هذا العمل صدقة جارية لها.

الى أمي وأبي حفظهما الله وأمدهما بالصحة والعافية..

الى زوجتي الغالية وولدي أنس، الى إخوتي وأخواتي جزاهم الله كل خيرا.

الى زملائي في الدراسة والعمل، الى كل المخلصين من أبناء هذا الوطن أهدي هذا العمل

المتواضع.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي ووفقني لإتمام هذا العمل.

ومن حق الوفاء علي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير.

إلى الأستاذ الدكتور عمروش شريف، الذي تكرم بالإشراف على هذه الأطروحة، وحباني
بنصائحه وتوجيهاته وسعة صدره وتواضعه، حفظه الله تعالى وجزاه خير الجزاء وبارك الله
له في صحته وولده.

وإلى أساتذتي الأفاضل: أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة 02 و الجلفة
حفظهم الله تعالى جميعا.

وإلى كل من ساهم في إخراج هذه الأطروحة ومد يد العون.

أسأل الله ذي المنة والعطاء أن يجزي جميع هؤلاء خير الجزاء.

المخلص

تناولت هذه الدراسة الأهمية البالغة التي أصبح التمويل الإسلامي يحض بها في النظام المالي الدولي، والذي كان الأسرع نمواً على مدى العقدين الماضيين، وكذلك نجاعة الصيرفة الإسلامية في الخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واستقرار النظام المالي العالمي بسبب اعتماده على المبادئ الإسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المكانة الكبيرة التي حققتها الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي خارج النظام المالي العربي والإسلامي وتحديد الأوربي، وقد بدأت بوادر انتشار البنوك الإسلامية في أوروبا مع إنشاء أول بنك تجزئة إسلامي، وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) في عام 2004 بالعاصمة لندن، فأصبحت بذلك أول عاصمة غير مسلمة تصدر صكوكاً إسلامية سيادية، وقد سعت إنجلترا إلى تعزيز مكانتها كمركز عالمي للتمويل الإسلامي.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى أربع فصول تطرقنا في الفصل الأول لدراسة المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية سواء كانت بنوك أو نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية وكذلك لواقعها ضمن الصناعة المالية العالمية، وفي الفصل الثاني إلى موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية مبرزين أساليب التمويل و مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية واستخداماتها، وتطرقنا في الفصل الثالث لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية عن طريق دراسة ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مجالات تقييم الأداء المالي، ثم المعايير المستخدمة في التقييم، وكذلك القوائم المالية للبنوك الإسلامية والمؤشرات المستخدمة في التقييم، أما الفصل التطبيقي فتطرقنا فيه إلى دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008-2022 متناولين فيه لمحة عامة لتاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا، و الملامح الرئيسية لسوق التمويل الإسلامي فيها، وتطرقنا بعد ذلك إلى واقع الصيرفة الإسلامية فيها و تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية (ROA&ROE).

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ التمويل الإسلامي؛ الأداء المالي؛ تقييم الأداء؛ الصكوك الإسلامية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ح	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها ووظائفها
03	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها
10	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية
17	المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية
20	المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية تعريفها وعلاقتها مع البنوك التقليدية
20	المطلب الأول: مدخل عام حول النوافذ الإسلامية
29	المطلب الثاني: شرعية نشاط النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية
41	المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض النوافذ الإسلامية
44	المبحث الثالث: أسس وواقع الصيرفة الإسلامية عالميا وتحدياتها وأهدافها
44	المطلب الأول: أسس الصيرفة الإسلامية والتحديات والمعوقات التي تواجهها
48	المطلب الثاني: أهمية وواقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية
60	المطلب الثالث: أهداف الصيرفة الإسلامية
63	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
65	تمهيد الفصل
66	المبحث الأول: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية
66	المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه الأساسية

70	المطلب الثاني: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية
76	المطلب الثالث: ضوابط تنظيم التمويل في البنوك الإسلامية
79	المطلب الرابع: مخاطر عمليات التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية
92	المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية
92	المطلب الأول: نظام قبول الأموال في البنوك الإسلامية والمصادر الخيرية
93	المطلب الثاني: الموارد الذاتية للأموال في البنوك الإسلامية
97	المطلب الثالث: الموارد الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية
102	المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
103	المطلب الأول: الأدوات التمويلية القائمة على الملكية
107	المطلب الثاني: الأدوات التمويلية القائمة على المديونية
117	المطلب الثالث: الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية
125	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية
127	تمهيد الفصل
128	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي
128	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
131	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي
134	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك والجهات المستفيدة منه
138	المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
138	المطلب الأول: مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك
140	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك
142	المطلب الثالث: ادوات قياس الأداء المالي
144	المبحث الثالث: القوائم المالية في البنوك الإسلامية
144	المطلب الأول: قائمة المركز المالي للبنك (الميزانية)
148	المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
152	المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية البنوك الإسلامية (تدفقات الخزينة)
155	المطلب الرابع: قائمة الأرباح المحتجزة (التغيرات في حقوق أصحاب الملكية)
158	المبحث الرابع: المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك
158	المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك

166	المطلب الثاني: نموذج CAMELS
171	المطلب الثالث: القيمة الإقتصادية المضافة
173	المطلب الرابع: نموذج Z SCORE للتنبؤ بالفشل المالي
177	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة التقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008-2022
179	تمهيد
180	المبحث الأول: تاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا
180	المطلب الأول: إهتمام الدول الأوروبية بالصيرفة الإسلامية
186	المطلب الثاني: تجربة التمويل الإسلامي في إنجلترا
188	المطلب الثالث: أهداف وعوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في إنجلترا
193	المطلب الرابع: عوائق تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا وتحدياتها المستقبلية
198	المبحث الثاني: الملامح الرئيسية لسوق التمويل الإسلامي بإنجلترا
198	المطلب الأول: السوق المالي الانجليزي
205	المطلب الثاني: التطور المالي للبنوك الإسلامية في إنجلترا
214	المطلب الثالث: كيف ساعد التمويل الإسلامي الاقتصاد الانجليزي في دعم التعافي من أزمة كوفيد 19
216	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية (ROA&ROE)
216	المطلب الأول: بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط
217	المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية البنوك محل الدراسة
219	المطلب الثالث: تحليل تطور أداء بنوك مختارة في مجال الصيرفة الإسلامية في إنجلترا خلال الفترة 2008 - 2022.
227	خلاصة الفصل
229	الخاتمة
234	قائمة المراجع
246	الملخص باللغة الأجنبية

فائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤسسات المساعدة والداعمة للصيرفة الإسلامية	58
02	المؤسسات المشكلة للبنك الإسلامي للتنمية	59
03	قائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية N/12/31	146
04	تابع لقائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية N/12/31	147
05	قائمة الدخل (البنك الإسلامي العالمي)	150
06	قائمة التدفقات النقدية (البنك الإسلامي العالمي)	153
07	قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية (البنك الإسلامي العالمي)	157
08	تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS	169
09	أهم المحطات التي مر بها سوق التمويل الإسلامي بانجلترا	199
10	البنوك الإسلامية في إنجلترا	203
11	البنوك التقليدية التي تحوي نوافذ إسلامية	204
12	تطور إجمالي الأصول وحقوق الملكية وكذا الدخل لبنك الريان خلال الفترة (2013-2023)	219
13	تطور إجمالي الأصول، وحقوق الملكية، والدخل لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة (2008 - 2023)	221
14	تقييم ربحية بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط للفترة (2008-2023)	223

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية	07
02	تطور حجم نمو أصول الصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2015 - 2022	50
03	توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2022	53
04	تطبيقات عقود التمويل الإسلامي	54
05	إجمالي إصدارات الصكوك المالية الإسلامية عالميا 2010-2022	56
06	هيكل الصكوك المحلية عالميا 2022	57
07	تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في إنجلترا (2016-2023)	206
08	حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية في إنجلترا (2017 - 2023)	208
09	تطور حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية في إنجلترا (2011 - 2023)	210

مقدمة

تمهيد:

تعد البنوك عامة شريان الاقتصاد ومحركه الرئيسي لمساهمتها في حفظ الأموال وتسهيل تداولها وتميها، فالبنوك التقليدية أخذت الريادة في المجال البنكي بتحقيقها للتنمية الاقتصادية وبلوغ أهدافها بخبرتها وتجربتها الطويلة التي تقوم على مبدأ الربا في تعاملاتها، كما يعد هذا المبدأ منافيا تماما لما تقوم عليه البنوك الإسلامية التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين من أجل سد الفراغ المتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية في الوقت الذي أدرك فيه المسلمون عجز البنوك الغربية والتقليدية على ملائمة المعتقدات الدينية وذلك من خلال إنشاء بنوك لا تقوم على أساس الربا.

حيث انطلقت البنوك الإسلامية في عملها وفق هدف أساسي يتمثل في توفير فرص استثمارية وتجارية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، ومع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي شهدت تدهور العديد من المؤسسات المالية والبنوك التقليدية وانهارها، تزايد الاهتمام بالبنوك الإسلامية التي كانت أقل تأثراً بتبعات الأزمة، بفضل ركائزها التشغيلية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أثبتت هذه البنوك قدرتها على الصمود والتميز في وقت كانت فيه أعرق البنوك العالمية تواجه تحديات كبيرة وانهيارات سريعة.

وقد أصبح التمويل الإسلامي جزء لا يتجزء من النظام المالي الدولي، وكان من أسرعها نموا على مدى العقدين الماضيين، وقد كان من أهم مخرجات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أنجر عنها من فضائح وتلاعبات في أسعار الفائدة ونتائجها الوخيمة، الجدل الواسع حول نجاعة الصيرفة الإسلامية في الخروج من الأزمة واستقرار النظام المالي العالمي بسبب اعتماده على المبادئ الإسلامية الأخلاقية كقاعدة عمل عامة تسود تعاملاته، وقد شهد النمو العالمي للقطاع المالي انخفاضا حادا بعد الأزمة العالمية، في مقابل ارتفاع نمو الأصول المالية بنسبة أعلى من 20 % سنويا وفقا لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2014، الأمر الذي جعل التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية بجميع مكوناتها ومنتجاتها تلقى رواجاً كبيراً في مختلف أنحاء العالم الغربي وخاصة الدول الأوروبية وأمريكا للحد من انتشار أسعار الفائدة المسببة للأزمات المالية.

لقد أصبحت للصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي مكانة كبيرة في النظام المالي الأوروبي، وقد ظهرت بوادر انتشار البنوك الإسلامية في أوروبا مع انشاء أول بنك تجزئة اسلامي يتمثل في البنك الاسلامي البريطاني IBB وذلك سنة 2004 بالعاصمة لندن، مما أكد مكانة انجلترا كرائد الدول الغربية في التمويل والصيرفة الإسلامية، وقد أصبحت بذلك العاصمة لندن أول عاصمة غير مسلمة تصدر

صكوكا اسلامية سيادية و قد سعت كذلك انجلترا لجعل لندن مركزا عالميا للتمويل الاسلامي، ومن خلال ما سبق تتبلور لدينا الاشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة

مامدى نجاح تجربة الصيرفة الاسلامية في جعل انجلترا رائدة الدول الغربية في التمويل الاسلامي من خلال تقييم تجربة أهم وأكبر بنكين اسلاميين في انجلترا وهما بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط؟

2- الأسئلة الفرعية: يستوجب الإلمام بالموضوع طرح مجموعة أخرى من الأسئلة هي كالتالي:

- ✓ ماهو التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية؟ وما هي موارد واستخدامات البنوك الإسلامية؟
- ✓ ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنوك؟ وماهي مؤشراتته؟
- ✓ كيف كان انتشار الصيرفة الإسلامية خارج دائرة الدول الإسلامية؟
- ✓ كيف كانت ملاح سوق التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية في انجلترا؟
- ✓ ماهي نتائج تقييم أداء بنكي الريان وبنك لندن والشرق الأوسط؟

3- فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ الصيرفة الإسلامية هي البديل العالمي للصيرفة التقليدية في ظل فشلها في تسيير الأزمات؛
- ✓ منظومة الصيرفة الإسلامية أكدت صمودها في وجه أزمة مالية عصفت باقتصاديات ومؤسسات مالية عالمية؛
- ✓ تقييم الأداء البنكي هو القاعدة الأساسية لتحديد مدى نجاح البنوك الاسلامية في استقطاب العملاء؛
- ✓ يمكن أن تكون انجلترا رائدة الدول الغربية في التمويل والصيرفة الإسلامية من خلال تقييم أداء البنوك الاسلامية فيها.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في سعيها لمعالجة الإشكالية المطروحة، حيث تسلط الضوء على أهمية التمويل والصيرفة الإسلامية خارج نطاق الدول العربية والإسلامية، مع التركيز بشكل خاص على وجودها في القارة الأوروبية وبالأخص في إنجلترا، كما تتناول الدراسة المحطات التاريخية والعوامل التي أسهمت في تطور التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى التحديات والعوائق التي تواجه هذا القطاع، كما تستعرض أرقام التمويل الإسلامي وتطوراتها وتقيم أداء مجموعة من البنوك الإسلامية الناشطة في إنجلترا، بهدف استشراف آفاق هذا التمويل في المستقبل ضمن هذا البلد.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ تحديد الإطار النظري والمفاهيمي العام للتمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية؛
- ✓ التعرف على دوافع اهتمام إنجلترا بالمالية الإسلامية عموماً والصيرفة الإسلامية بشكل خاص؛
- ✓ دراسة واقع العمل المصرفي الإسلامي واستنباط أهم مؤشرات نجاحه في إنجلترا؛
- ✓ الوقوف على حجم التحديات والعقبات التي تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية في إنجلترا؛
- ✓ التعرف على أداء البنوك الإسلامية الناشطة في إنجلترا.

6- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تتلخص أهم الدوافع في أن الاتجاه العالمي المتزايد نحو دراسة ظاهرة الصيرفة الإسلامية ومبادئ التمويل الإسلامي، يعكس الاهتمام المتنامي بهذا المجال من قبل الأكاديميين والمختصين وصناع السياسات النقدية، مما يعزز من أهمية البحث في هذا الموضوع ويساهم في تقديم رؤى وحلول مبتكرة تلئم احتياجات الأسواق المالية العالمية، وكذلك كون الصيرفة الإسلامية يمكن أن تسهم في الحد من الأزمات المالية وتحسين الأداء الاقتصادي، وذلك في إطار القيم الإسلامية وضرورة انتشارها عالمياً، وعدم الاكتفاء بالنشاط ضمن دائرة الدول الإسلامية والعربية فقط.

7- المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة الفرعية المختلفة، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات التي اعتمدت عليها الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض المداخل المفاهيمية لمكونات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي عند تحليل النتائج الإحصائية أو مناقشة الآراء المتعلقة بفروع الدراسة، كما تشمل أدوات الدراسة التقارير الإحصائية الصادرة عن المؤسسات المالية

الإسلامية والبنوك والجهات ذات الصلة، إلى جانب الكتب، وأطروحات الدكتوراه والماجستير، والمجلات العلمية، والملتقيات.

8-حدود الدراسة:

حددت فترة الدراسة بين (2008-2022) من التمويل الإسلامي افي انجلترا مع استعراض للمحة تاريخية حول الصيرفة الاسلامية في انجلترا وتحليل القوائم المالية لبنكين مختارين في الدراسة ماعدا بنك الريان الذي كانت فترة دراسته من (2013-2023).

9 - الدراسات السابقة:

- I. دراسة زاهر صبحي بشناق (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك السلامية والتقليدية-رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة (فلسطين): تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام عدة مؤشرات مالية مثل السيولة والربحية والنشاط ومؤشرات السوق، كما أجريت هذه الدراسة على البنوك الوطنية العاملة في فلسطين مثل البنك العربي في مقابل أربع بنوك تقليدية، كما خلصت هذه الدراسة إلى انه من الضروري العمل على تنويع الخدمات البنكية وتبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية والتي تساهم في رفع مكانة البنوك الإسلامية.
- II. دراسة امارة عاصي، (2010) تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار رسالة ماجستير: هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للبنك الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (2003-2008) وقد جمع البيانات من القوائم المالية للبنك، كما خلصت دراسته إلى أنه يوجد تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع البنك الإسلامي إستراتيجية تعظيم حقوق الملكية، وان نسبة الملائة المالية بالنسبة للأصول والودائع في البنك الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.
- III. دراسة محمد البلتاجي (1997) معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية:هدفت الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الإسلامية، للتعرف على مدى تحقيق البنوك الإسلامية لأهدافها التي أنشأت من أجلها خلال عقدين من الزمن، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من البنوك الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه توجد معايير محاسبية لاستخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مما أدى بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالبنوك الإسلامية.

9- علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:

تتقاطع هذه الدراسة في بعض جوانبها مع الإشكالية المدروسة، لكنها تختلف في نقاط أخرى، حيث إن الهيكل العام للدراسة ومضمون تقسيماتها الفرعية يختلفان إلى حد ما، أما فيما يتعلق بالحلول المقترحة للإشكالية، فهي تتباين إلا في حدود ضيقة، مما يشير إلى الإضافة المرجوة من هذه الدراسة في تقديم نظرة تقييمية شاملة لمعالجة الإشكالية المطروحة.

10- هيكله وخطة الدراسة: سوف يتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة منهجية وتليهم خاتمة تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات التي تساهم ولو بالقدر الضئيل في حل إشكالية تقديم دراسة تقييمية شاملة للصيرفة الإسلامية في إنجلترا، حيث تم التقسيم على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها: وقد تضمن ثلاث مباحث الأول خصص للتطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها ووظائفها، بعد ذلك انتقلنا في المبحث الثاني إلى دراسة المفاهيم الأساسية للنوافذ الإسلامية و تعريفها وعلاقتها مع البنوك التقليدية، وتطرقنا بعد ذلك في المبحث الأخير إلى الصيرفة الإسلامية من خلال التطرق إلى القواعد والأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وكذا المعوقات والعقبات التي تواجهها وأهميتها وواقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية: وقد تضمن ثلاث مباحث الأول تطرقنا فيه إلى أساليب التمويل في البنوك الإسلامية، بعد ذلك تناولنا في المبحث الثاني إلى مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية، وتطرقنا بعد ذلك في المبحث الأخير إلى استخدام الأموال في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية: يتضمن هذا الفصل أربع مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مجالات تقييم الأداء المالي في المبحث الثاني، ثم في المبحث الثالث إلى المعايير المستخدمة في التقييم، وكذلك القوائم المالية للبنوك الإسلامية والمؤشرات المستخدمة في التقييم.

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008-2022: وقد تضمن ثلاث مباحث الأول خصص كلمحة عامة لتاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا، بعد ذلك انتقلنا في المبحث الثاني إلى الملامح الرئيسية لسوق التمويل الإسلامي بإنجلترا، وتطرقنا بعد ذلك في المبحث الأخير إلى تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية (ROA&ROE).

11- صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات عند اجراء هذه الدراسة وذلك في الجانب التطبيقي كون العينة المدروسة خارج الجزائر والنطاق العربي والإسلامي، لذا تم الاستعانة بما توفر من معلومات عبر قواعد البيانات المتاحة عبر الانترنت، ولعدم طرح معظم البنوك لقوائمها المالية السابقة في مواقعها الرسمية.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

تمهيد الفصل:

أصبحت العمليات البنكية اليوم ركيزة أساسية تعتمد عليه العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، وذلك بفضل دور الوساطة المالية التي تلعبه بين المودع والمستثمر، كما تُعتبر هذه العمليات مهمة جداً في تنمية رؤوس الأموال، حيث تقتضي العمليات البنكية الحركية والتطور الدائمين، فضلاً عن التوسع في النوعية والكمية، لمواكبة مختلف الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للمجتمعات الحديثة، وقد شهدت هذه العمليات تطوراً كبيراً في القرن الواحد والعشرين، كما تعد البنوك الإسلامية نتاجاً لهذا التطور، وقد جاء هذا الفصل لدراسة المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية سواء كانت بنوك أو نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية وكذلك لواقعها ضمن الصناعة المالية العالمية، على أن نتناول مدخلا عاما لهذه البنوك نبرز من خلاله مفهومها ونشأتها التاريخية ثم هيكلها التنظيمي وأنواعها، ثم قراءة في أهم خصائصها وأهدافها ووظائفها المرتبطة بالخدمات البنكية أو بنظام الاقراض اللاربويين، بعد ذلك انتقلنا الى دراسة المفاهيم الأساسية للنوافذ الإسلامية من خلال تعريفها وعلاقتها مع البنوك التقليدية معرجين على مفهومها و دوافعها وأهداف النوافذ الإسلامية والعمليات البنكية التي تمارسها من خلال دراسة شرعية نشاطها وطبيعة العلاقة بينها وبين البنك التقليدي التابعة له والمشاكل التي تعترضها، وتطرقنا بعد ذلك الى الصيرفة الإسلامية من خلال التطرق الى القواعد والأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وكذا المعوقات والعقبات التي تواجهها وأهميتها وواقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية وقد كان بناء الفصل من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها ووظائفها؛

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية تعريفها وعلاقتها مع البنوك التقليدية؛

المبحث الثالث: أسس وواقع الصيرفة الإسلامية عالميا وتحدياتها وأهدافها.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها ووظائفها

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي العام للبنوك الإسلامية بداية من مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها

قد عرفت البنوك الإسلامية كمفهوم مؤسستي للبنوك بأنها كيانات حديثة ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

لعل من أهم التعريفات للبنوك الإسلامية نجد:

مؤسسة بنكية مالية استثمارية تنموية اجتماعية، تقوم على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامه وتحقيق غاياته، فالبنك الإسلامي يقوم بجذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها في إطار قواعد الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادها).¹

وعرفها صالح حميد العلي على أنها: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً".²

وعرفت عائشة الشرقاوي المالقي على أنها: " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشاءها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة "الربا" أخذاً وعطاء"³

¹ برهان محمد بدر الدين الشاعر، عقد المضاربة وتوظيف الأموال، دار الغزالي، دمشق، سوريا، 2004، ص 339

² صالح حميد العلي، البنوك الإسلامية والمعاملات البنكية، اليمامة للطباعة والنشر، سورية (دمشق)، ط 1، 2005، ص 18

³ عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، المغرب (الدار البيضاء)،

2000، ص 61

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

بالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم موحد للبنوك الإسلامية، إلا أن جميع التعريفات تتفق على أنها تقوم على أساس الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتبتعد عن التعامل بالفائدة (الربا) سواء أخذاً أو عطاءً، كما يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات مصرفية تزاوّل أنشطتها وفقاً لمقومات ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمحاء، وتوظف مواردها المالية في منتجات استثمارية متنوعة من حيث الربحية والمخاطرة، كما تساهم في مشاريع ذات ربحية منخفضة ولكن بعائد اجتماعي مرتفع، كما تمنح قروضاً حسنة بدون فوائد.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية لنشأة البنوك الإسلامية

لقد كانت المعاملات المالية سائدة في جميع الحضارات، وكانت أحكام الشريعة الإسلامية طاغية على جميع المعاملات التي سادت في الدول الإسلامية، إلا أن تأخر المسلمين في العصور الأخيرة وسيطرة الاستعمار الغربي فكرياً واقتصادياً وعسكرياً وتربوياً على معظم البلدان الإسلامية أدى إلى الجمود والتأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية مقارنة بالتطور التجاري والاقتصادي، كما تسربت الأنظمة الاقتصادية الغربية إلى البلدان الإسلامية، وظهرت البنوك الربوية في البلدان العربية قبل أكثر من قرن ونصف، والتي تقوم على أساس الربا، و قد كان نشاط هذه البنوك محدوداً، كما كان التعامل معها بحذر وقلق، ولم تساهم في حل مشكلات البلاد الإسلامية، وكانت البنوك التجارية العربية مجرد تقليد أو فروع للبنوك التجارية الربوية الغربية.

وقد حاول العديد من العلماء إحياء الفقه الإسلامي من خلال البحث والدراسة، وتطبيق ما هو مدون في المراجع الفقهية، والدعوة إلى فتح باب الاجتهاد ودراسة القضايا الجديدة والمعاصرة، وقد بدأت التجربة البنكية الإسلامية في محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، إلا أنها لم تستمر طويلاً، وتم إنشاء مصرف للإدخار المحلي بهدف تشجيع المجتمع الإسلامي على المشاركة في تنمية رأس المال لتمويل المشاريع، ومن الجدير بالذكر أنه في عام 1971 تأسس بنك ناصر الاجتماعي، الذي نص في قانونه الأساسي على عدم التعامل بالفائدة، وسجل إقبلاً جيداً من المهتمين به.

وبعد مرور سنوات من ذلك، بدأت النقاشات الجادة حول فكرة تأسيس بنوك إسلامية تقدم منتجات إسلامية متكاملة، كما حظيت هذه النقاشات باهتمام كبير في الندوات والمجامع الفقهية الإسلامية، حيث

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

تركزت الجهود على الدراسة والتخطيط لتحقيق هدف إقامة بنوك إسلامية، كما تهدف هذه البنوك إلى تجنب الجمهور التعامل بالربا وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد ظهر أول بنكين إسلاميين في العالم الإسلامي سنة 1975، وهما "البنك الإسلامي للتنمية" بمدينة جدة في السعودية، وهو مؤسسة مختصة بالتمويل الإنمائي وتمويل التجارة الخارجية، والذي يساهم في توفير الموارد اللازمة للأبحاث والتدريب، كما تشارك فيه جميع الدول الإسلامية بهدف دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء بما يتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

أما الثاني فهو "بنك دبي الإسلامي" الذي تميز بتقديم جميع الخدمات البنكية وفق الشريعة الإسلامية، ويعتبر بذلك أول بنك إسلامي قائم بذاته، تلاه تأسيس عدة بنوك إسلامية أخرى مثل "بنك فيصل المصري" و"بنك فيصل السوداني" و"بيت التمويل الكويتي" سنة 1977، ومن ثم "البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" سنة 1978.

قامت بعض البنوك بفتح فروع لها تحت مسمى الفروع الإسلامية، حيث تقوم هذه الفروع بنفس أعمال البنوك التقليدية ولكن وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي إطار هذا التطور سجلت بعض الدول مثل السودان وإيران وباكستان تحولاً كاملاً لأجهزتها البنكية لتصبح أجهزة تمنع الربا في تعاملاتها.

في عام 1977، أسست المملكة العربية السعودية في مكة المكرمة "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، الذي كان أول جهاز يهدف إلى دعم الرابطة البنكية الإسلامية، تكمن مهمته الأساسية في نشر فكرة البنوك الإسلامية والمساهمة في إنشائها.¹

كما تشير إحصائية صادرة من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم أكثر من 505 مؤسسة مالية إسلامية في 70 دولة أكثرها أعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، بحجم تمويل يتوقع أن يزيد عن 3.8 ترليون دولار عام 2023،²

¹ محمد الزحيلي، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 227، دبي، 2000، ص 1

² شريف جلول وآخرون، أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي مقال منشور ضمن مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الخامس والعشرون، العدد 01، 2023، 11-40 المعهد العربي للتخطيط، ص 13

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

بالإضافة إلى أكثر من 83 مصرفاً تقليدياً (تجارياً) يقدم خدمات مصرفية إسلامية في الدول العربية والإسلامية وحدها،¹ ونستنتج مما سبق أن الدول الإسلامية انقسمت إلى قسمين:

القسم الأول: ويضم الدول التي تبنت المزج بين النظام التقليدي والنظام الإسلامي.

القسم الثاني: ويضم الدول التي أرادت تغيير نظامها المالي والبنكي كلياً إلى النظام الإسلامي.

كما يضم القسم الأول مصر والأردن وسوريا والإمارات العربية المتحدة، والتي تأسس فيها "البنوك التجارية الإسلامية" مثل بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وبنك دبي الإسلامي، كما يوجد في القسم الثاني دولاً مثل إيران وباكستان والسودان.

وقد عرف النشاط البنكي الذي يتسم بالبعد عن العمل بنظام سعر الفائدة انتشاراً واسع النطاق في الكثير من الدول الإسلامية الأخرى، وفي بعض الدول الأوروبية الغير إسلامية، مما دفع هذه الدول لأن تتبنى هذا النظام ومنحه الأهمية التي يستحقها.²

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية وأنواعها

أولاً: الهيكل التنظيمي:

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي النموذجي وأهم أقسام العمل فيه والذي يتشكل أساساً من الجمعية العمومية للبنك باعتبارها رأس الجهاز الإداري والمالي، وكذا هيئة الرقابة الشرعية للبنك، والرقابة المالية كجهازين للرقابة يتفرع منهم مختلف الأجهزة المالية والرقابية والإدارية للبنك.³

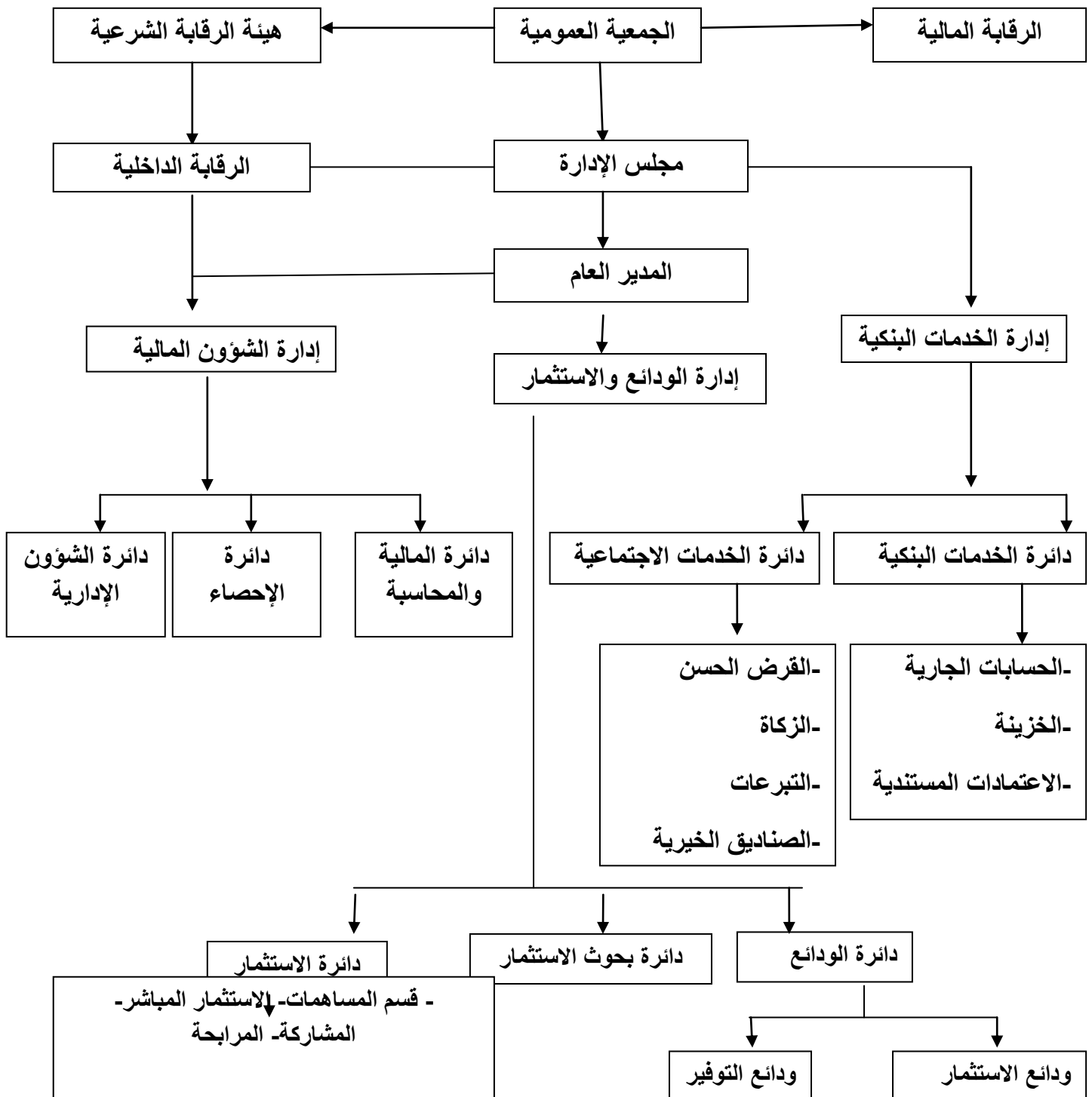
¹ إبراهيم سعيد، دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة 02، الجزائر، 2024، ص 133

² عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير، مرجع سبق ذكره، ص 64

³ محمد نضال الشعار، أسس العمل البنكي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ط1، 2005، ص 19

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية



المصدر: محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين (المنامة)، 2005

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ثانيا: أنواع البنوك الإسلامية:

أدى الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية وارتفاع حجم معاملاتها إلى تفكيكها بضرورة التوجه نحو أنشطة اقتصادية معينة ومتخصصة، الأمر الذي استدعى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تسعى لتقديم خدمات متخصصة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى، كما يمكن تصنيف هذه البنوك وفقاً لعدة معايير، منها:

أ- وفقاً لأهدافها:

- بنوك تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية،
- بنوك تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد،
- بنوك مركزية مهمتها إصدار النقد للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل البنكي في الدولة،
- بنوك متعددة الاختصاصات وهذا ما تهدف إليه معظم البنوك الإسلامية المعاصرة¹.

ب- وفقاً للنطاق الجغرافي:

- بنوك إسلامية وطنية النشاط: وهي بنوك تعود ملكيتها للدولة، ويقصر نشاطها داخل الدولة التي تحمل جنسيتها، والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي، وهذا حال أغلبية البنوك الإسلامية.
- بنوك إسلامية دولية النشاط: هي بنوك تمتد دائرة نشاطها خارج أرض الوطن، وهذا الامتداد قد يتخذ له أشكالاً مختلفة مثل إقامة مكاتب تمثيل خارجية في بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية الأخرى، أو تملك فروع للبنك الأم بالدول الخارجية، أو تنشئ مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج.

وتقوم الكثير من الدول على تأسيس مثل هذه البنوك وتساهم في رأسمالها، ويعد البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية أنموذجاً لمثل هذا النوع من البنوك، ويهدف هذا البنك إلى دعم الحركة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات

¹ فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان (بيروت)، 2004، ص25.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الإسلامية، كما يهدف إلى تطوير الجهاز البنكي والمالي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم المساعدة للشعوب الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

ج- وفقا لتخصص لبنك:

- بنوك إسلامية ذات طابع صناعي: وهي البنوك التي محور عملها تقديم التمويل للمشاريع الصناعية، وتحتاج الدول الإسلامية إلى مثل هذا النوع من البنوك.
 - بنوك إسلامية ذات طابع زراعي: وهي البنوك التي محور عملها واختصاصها النشاط الزراعي، باعتبار أن لديها الدراية الكاملة بهذا النوع من النشاط الحيوي.
 - بنوك إسلامية ذات طابع تجاري: وهي البنوك التي تقوم بجذب الودائع ومن ثم استثمارها، بالإضافة إلى تقديم الخدمات البنكية المختلفة للعملاء، وأغلب البنوك الإسلامية القائمة ضمن هذا النوع.
- وعلى الرغم من هذا التعدد في الأشكال، إلا أن الاتجاه الغالب في البنوك الإسلامية التي قامت حتى الآن هي البنوك التجارية التي تأخذ شكل الشركات المساهمة ولا يخرج عن هذه الصورة غير:

- البنك الإسلامي للتنمية؛

- بنك ناصر الاجتماعي: وهو مؤسسة حكومية تختص حصرا بالخدمات الاجتماعية وتقديم القرض الحسن؛

- البنوك الإيرانية والباكستانية والسودانية وهي بنوك رأس مالها مملوك للدولة ولكنها تقدم خدماتها البنكية؛ ومنه نجد أنه لا يوجد بنوك إسلامية تأتي على صورة الشركة أو الجمعية التعاونية حيث لا يوجد تعارض بين مصلحة المساهم ومصلحة المودع أو العميل كما نجد أن هناك غيابا تاما للبنوك الإسلامية الحكومية التي تقدم المنتجات البنكية مجانا أو مقابل رسوم رمزية محددة، شأن الخدمات التي تقدمها المرافق العامة الأخرى في الدولة، وفي الدول التي حولت نظامها البنكي بأكمله إلى النظام الإسلامي.¹

¹ فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص25

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تزاوّل نشاطها البنكي والاستثماري وفق تعاليم الشريعة الإسلامية، وفي حدود و ضوابط فقه المعاملات المالية والتجارية الإسلامية.

وانطلاقاً مما سبق فإن البنوك الإسلامية لها الكثير من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها، فإذا كان جزء كبير من عمل هذه البنوك يقوم على مبدأ الوساطة المالية، إلا أنها تختلف عنها في البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية لها منهجيتها الخاصة في تعبئة الموارد المالية من طرف أصحاب الفائض، ومن ثم توجيه هذه الموارد إلى أصحاب العجز، كما أن هذا التوجه يحدد نمط وطبيعة نشاط هذه البنوك في مجال الخدمات البنكية ولها أبعادا اقتصادية واجتماعية جديدة ومميزة تلقى على عاتقها.

وعلى ضوء ما سبق نستطيع أن نحدد أهم الخصائص التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، وأهم هذه الخصائص هي:

أولاً: الخاصية العقائدية للبنوك الإسلامية:

إن الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية يختلف تماماً عن الأساس الذي تقوم عليه البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تستمد خصائصها العقائدية من الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أن للبنك الإسلامي إيديولوجية خاصة به تختلف تماماً عن إيديولوجية البنك التقليدي.

وانطلاقاً من هذا الأساس فإن هناك إطاراً عاماً تحتكم إليه البنوك الإسلامية ويتمثل في التزامها في تعاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية، وبمقتضى ذلك فيجدر بالبنوك الإسلامية الالتزام في تعاملاتها بالبعد عن المخالفات الشرعية، كما يتضمن أيضاً الامتثال بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمالية الإسلامية عامةً في كل العمليات المالية و خدمات هذه البنوك¹.

ومن أهم صور امتثال البنوك الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية:

¹ فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص31

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

أ- عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً: لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدم فائدة مقابل الموارد المالية التي تأخذها من المتعاملين لديها، أي من جميع المتعاملين لديها و أصحاب الحسابات بكافة أشكالها، كما لا يمكنها أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد المالية الموجودة عندها، أي عند توفير التمويل لهم، ومنه نستنتج بأن تجميع الموارد المالية في البنوك الإسلامية لا تتم أبداً بمنح الفائدة، كما أن استخدام الموارد المالية كذلك لا تتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملاتها وخدماتها الأخرى التي لا تتصل بتجميع الموارد المالية واستخدامها والتي كذلك لا تتضمن التعامل بالفائدة فيها، وهذا يعني أنه لا يمكن استخدام سعر الفائدة في أي عمل أو نشاط يقوم به البنك الإسلامي.

ب- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها: ينبغي على البنوك الإسلامية عند حصولها على الموارد المالية وتجميعها لديها تجنب المال الحرام، وبذلك يجب أن يراعى في تجميع الموارد هذه على المال الحلال فقط، ويجب كذلك أن لا تستخدم الأموال التي تتوفر لدى البنوك الإسلامية إلا في الاستخدامات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب أي استخدام فيما هو حرام أو يؤدي إليه¹.

ثانياً: الخاصية التنموية لبنوك الإسلامية:

من الصفات الرئيسة التي تتميز بها البنوك الإسلامية هي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، و هي بذلك تبذل كل طاقتها و اهتمامها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من المدخرات غير المستخدمة أي المجمدة (المكتنزة) متوافقة بذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز، لأنه يستوجب عدم الانتفاع من الموارد التي يتم تجميعها سواء كان للأفراد أو المجتمع، وظاهرة الاكتناز تنتشر في الدول الإسلامية التي تنشط بها البنوك الإسلامية، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالابتعاد عن حبس المال واكتنازه في قوله تعالى: {والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم } سورة التوبة، الآية (34).

وتركز البنوك الإسلامية جهودها في توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية الأكثر نفعا والأكثر أهمية بالنسبة للفرد وللمجتمع على حد سواء، ومن ثم للاقتصاد عامة، وبالتالي فيجدر بها في هذا الإطار

¹ فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص-ص، 93، 94

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

العمل على تنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو غيرها، وبالوجه الذي يؤدي إلى تطوير الاقتصاد، ومن ثم فإنها بهذا تمارس عمل البنوك المتخصصة والتجارية التقليدية معا.

وأیضا من الصفات التي تميز البنوك الإسلامية هو عدم مساهمتها في التضخم، حيث أنها لا تتدخل في آلية عمل السوق المفتوحة التي تجري بالعادة بين البنك المركزي والبنوك التجارية التابعة لسلطته.¹

وباعتبار أن البنوك الإسلامية بعيدة كل البعد عن العمليات المالية التي تعتمد على سعر الفائدة في علاقتها مع غيرها من البنوك سواء كانت تجارية أو مركزية، فإنها بمنأى عن التأثير في معدلات التضخم.²

وبهذا الصدد لابد من التنويه إلى ضرورة التزام كل البنوك الإسلامية بقاعدتين أساسيتين في عملية استثمار وتشغيل ما يملكه من موارد مالية باختياره أنسب الطرق التي تؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي وتمثلان في:

أ- قاعدة الغنم بالغرم: ويقصد من خلال هذه القاعدة أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون مساويا لمدى تحمل المشقة كالمخاطر والخسائر، ومن منطلق أن عميل البنك الإسلامي شريك في أعماله، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر استعداده لتحمل الخسارة (أي الغرم)، كما تعتبر هذه القاعدة حجر الأساس لكل التعاملات المالية القائمة على صيغ المشاركة أو المعاوضة، فزبائن ومتعاملي البنك الإسلامي يكونون شركاء في الربح و الخسارة على حد سواء.

ب- قاعدة الخراج بالضمان: ويقصد من خلال هذه القاعدة أن الذي يضمن أصل شيء يجوز له أن يحصل على العائد الذي تولد عنه، وبذلك فإن الخراج غنم والضمان غرم.

¹ فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص 95

² محمد نضال الشعار، أسس العمل البنكي الإسلامي والتقليدي، مرجع سبق ذكره، ص 19

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

يجدر بالذكر أن عملية إعادة توزيع الأرباح المتأتية عن العمليات البنكية تستند إلى هاتين القاعدتين الأساسيتين، سواء كانت على شكل أرباح أو عوائد عن أعمال قام بها البنك لصالح متعاملين معينين، أو نظير أتعاب أو عمولة أو أعباء ناجمة عن تقديم خدمات معينة لأحد المتعاملين.

ومن الصفات التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها هو عدم المتاجرة بالديون وعدم التعامل بالربا بصرف النظر عن أشكاله سواء كان إيداعاً أو إقراضاً، أخذاً أو عطاءً، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، على عكس البنوك التقليدية، كما أن عبارة عدم المتاجرة بالديون تقودنا إلى أنه توجد علاقة مميزة بين البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع لديها، فهي بعيدة عن قاعدة دائن ومدين، إذ أنها علاقة مشاركة ومتجارة تأخذ أحد صور المضاربة أو المشاركة أو المتاجرة أو المربحة في عمليات البيع والشراء.¹

ثالثاً: الخاصية الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

تقوم أعمال البنوك الإسلامية على أساس اجتماعي ذو طبيعة خاصة نكاد لا نجدها في البنوك التقليدية، وتعتبر النشاطات الاجتماعية في القطاعات الغير تقليدية والتي تمكنت البنوك الإسلامية من أن يكون لها دور أساسي فيها، فالبنوك الإسلامية تهدف إلى تحقيق التكامل الاجتماعي عن طريق توزيع استثماراتها المباشرة وغير المباشرة بين القطاعات المختلفة وتأخذ بعين الاعتبار لدى قيامها بدراسة الجدوى الاقتصادية العائد الاجتماعي بالموازاة مع العائد المادي، وتراعي بذلك المشاريع التي تلبي الحاجات التمويلية للفقراء أولاً، ومن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها البنوك الإسلامية:

- تقدم خدمة جمع أموال الزكاة وتوزيعها من المتعاملين مع البنك وغيرهم.
- تقدم خدمة القرض الحسن لتشجيع حاجات اجتماعية ضرورية: كالزواج والتعليم والمرض والوفاء... الخ، وتقدم أيضاً خدمة القرض الحسن لعملاء البنك المتعثرين وأصحاب المهن التقنية والفنية والحرفية لتحويلهم إلى طاقات إنتاجية نشطة اجتماعياً.
- المساهمة في المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والأعمال الخيرية التي تهدف إلى تطوير المجتمع.²

¹ محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الأردن، ط1، 2004، ص143

² محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص145

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

من أجل تحقيق غاية البنك الإسلامي، فإن لديه العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية وهي:

أولاً: الأهداف المالية للبنوك الإسلامية:

من منطلق أن البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية إسلامية تقوم بدور الوساطة المالية وفق قاعدة المشاركة، فهي تملك بهذا الكثير من الأهداف المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعكس مدى نجاحها في أداء دور الوساطة المالية، وتتمثل هذه الأهداف في:

أ- **جذب الودائع:** يمثل أحد أهم أهداف البنوك الإسلامية، حيث أنه يمثل الجانب الأول في دور الوساطة المالية، وتعود أهمية جذب الودائع في كونها تحقيقاً للقاعدة الشرعية القاضية بعدم تعطيل المال واستثماره فيما يعود بالأرباح على المجتمع، كما تمثل الودائع البنكية المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت ودائع استثمار (المطلقة والمقيدة) أو ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

ب- **استثمار الأموال:** يعد هذا الهدف الجانب الثاني من دور الوساطة المالية، وهو الهدف الرئيسي للبنوك الإسلامية، كما يعد استثمار الأموال القاعدة الأساسية لعمل البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي الذي من خلاله تحقق الأرباح للمودعين والمساهمين على حد سواء، كما نجد العديد من صيغ الاستثمار التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها من أجل الاستثمار في أموال المساهمين والمودعين، ويأخذ البنك بعين الاعتبار تحقيق التنمية الاجتماعية عند استثماره للأموال المتاحة.

ج- **تحقيق الأرباح:** تعد الأرباح الهدف الأخير للبنك الإسلامي و الناتجة عن نشاطه، من خلال عملية الاستثمار والعمليات البنكية، و التي تتلخص في شكل أرباح موزعة على المساهمين والمودعين، بالإضافة إلى أن تعظيم أرباح البنك يؤدي في الأخير إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

كما أن البنك الإسلامي باعتباره مؤسسة مالية إسلامية يهدف أساساً إلى تحقيق الأرباح، وذلك ليستطيع المنافسة والاستمرار في السوق البنكي، وليكون دليلاً على نجاح الصيرفة الإسلامية.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ثانيا: الأهداف الخاصة بالمتعاملين:

يحرص البنك الإسلامي إلى تحقيق أهداف متعددة للمتعاملين معه وتتمثل فيمايلي:

أ- **تقديم الخدمات البنكية:** يعد هدف تقديم الخدمات البنكية المثالية للمتعاملين في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وجذب العديد منهم، المعيار الأساسي في نجاح البنك الإسلامي.¹

ب- **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم البنك الإسلامي باستثمار الأموال المودعة لديه عن طريق أفضل أساليب الاستثمار الممكنة وهذا بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو من خلال استثمار هذه الأموال عن طريق مؤسسات متخصصة، أو استثمارها مباشرة سواء في الأسواق (المحلية أو الإقليمية أو الدولية).

ج- **تحقيق الأمان للمودعين:** إن مدى ثقة المودعين في البنك تمثل أهم عوامل نجاحه، والأمر الذي يحقق الثقة في البنوك هو توفر السيولة النقدية الدائمة للمقابلة أوامر السحب المحتملة من ودائع العملاء، خاصة ما تعلق الأمر بالودائع تحت الطلب، وتستخدم السيولة النقدية في البنوك من أجل الوفاء بالتزامات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات البنك من المصاريف التشغيلية، ومن ناحية أخرى توفير التمويل المطلوب للمستثمرين.²

ثالثا: الأهداف الداخلية:

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها نذكر منها:

أ- **تنمية الموارد البشرية:** تمثل الموارد البشرية العنصر الأهم في عملية جني الأرباح بالنسبة إلى البنوك بصفة عامة حيث إن الأموال لا تدر أرباحا دون الاستثمار فيها، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد للبنك الإسلامي أن يوفر العنصر البشري الذي يملك القدرة على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن يملك الخبرة في التقنيات البنكية، ويأتي ذلك من خلال العمل على تنمية مهارات الكادر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق الدورات التدريبية من أجل الوصول إلى أفضل النتائج على مستوى الأداء في العمل.

ب- **تحقيق معدلات نمو مناسبة:** يمثل الاستثمار الهدف الرئيسي الذي تنشأ من أجله المؤسسات بصفة عامة وخاصة البنوك، حيث تمثل عصب الاقتصاد بالنسبة لأي دولة، ومن أجل أن تستمر البنوك

¹ يعقوب سيفراي، الصيرفة الإسلامية، مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد 310، بيروت، 2007، ص 57

² يعقوب سيفراي، الصيرفة الإسلامية، المرجع السابق، ص 57

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الإسلامية في السوق البنكية لا بد أن تضع في الحسبان هدف تحقيق معدل نمو مناسب وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في السوق البنكية.

ج- الانتشار الجغرافي والاجتماعي: من أجل أن تحقق البنوك الإسلامية أهدافها السابقة وتوفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين، لا بد لها من الانتشار و تغطية أكبر قدر ممكن من المجتمع، وتوفير للمتعاملين الخدمات البنكية في الأماكن القريبة منهم، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي الواسع في الدول.

رابعاً: الأهداف الابتكارية:

تحتدم المنافسة بين البنوك في السوق البنكي من أجل جذب العملاء سواء كانوا أصحاب ودائع، استثمارية، جارية أو مستثمرين، ومن أجل تحقيق ذلك تمنح لهم العديد من التسهيلات البنكية، مع تحسين مستوى أداء الخدمات البنكية والاستثمارية الممنوحة لهم، ومن أجل أن تستطيع البنوك الإسلامية المحافظة على استمراريته ووجودها بكفاءة عالية في السوق البنكي لا بد لها أن تواكب التطور البنكي، وذلك بتحقيق ما يلي:

أ- ابتكار صيغ التمويل: من أجل أن يتمكن البنك الإسلامي من منافسة البنوك التقليدية في جذب المستثمرين، لا بد عليه أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى جاهداً من أجل ابتكار الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي من خلالها يمكنه أن يمول المشاريع الاستثمارية المختلفة، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- ابتكار وتطوير الخدمات البنكية: إن من أهم مقومات تطوير العمل البنكي هو تطوير نشاط الخدمات البنكية، وعلى البنك الإسلامي أن يسعى جاهداً إلى ابتكار خدمات بنكية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبهذا الصدد يجب على البنك الإسلامي أن يتعدى نشاطه ذلك، و يجب عليه أن يسعى إلى تطوير المنتجات البنكية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

رغم أن البنوك الإسلامية تتقاطع مع البنوك التقليدية في بعض الجوانب، إلا أن البنوك الإسلامية تتميز بكثير من الوظائف التي تجعله يحتل الريادة يستهدف من خلالها توفير المنتجات والخدمات البنكية والاستثمارية بصورة تمتاز بالتوسع والشمولية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تميزه من الناحية الاجتماعية بما تقدمه البنوك الإسلامية من خلال القروض الحسنة، وممارستها للأنشطة الإضافية ذات البعد الاجتماعي، والتزامه التام بأحكام الشريعة الإسلامية، من أجل تحقيق مصالح الأفراد من جانب وعلى تحقيق المصلحة الخاصة للبنك وللمساهمين والعملاء من جانب آخر.

الفرع الأول: الوظيفة الاستثمارية

يعتبر الاستثمار قاعدة رئيسية أخرى تستند إليها البنوك الإسلامية في عملها وتعاملاتها مع العملاء بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا مهما كانت أصنافها وصورها، حيث أن البنك الإسلامي يركز على الودائع الجارية باعتبارها أموالا مودعة لديه ومقرضة له، والتي يضمن البنك ردها إلى أصحابها عند طلبها دون فوائد ربوية، مع احتفاظ البنك بأحقية في استخدام تلك الودائع عند قيامه بعملية منح القروض الحسنة ذات الصلة بالخدمات البنكية، بالإضافة إلى الودائع التي يرغب أصحابها بتوظيفها واستثمارها بصيغة المشاركة، حيث يقوم البنك بعملية الاستثمار مقابل عمولة متفق عليها. ويملك البنك الإسلامي أسلوبين في مجال الودائع المبنية على أساس المشاركة وتتمثل في:

1- الاستثمار المباشر:

يرتكز هذا الأسلوب على قيام البنك بالاستثمار في الودائع بنفسه أو عن طريق المؤسسات التي ينشئها ويقوم بتمويلها من أمواله الخاصة أو بوكالة عن المودعين، مع احتفاظه بحقه بالحصول على حقوق العملاء كاملة.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

2- الاستثمار الغير مباشر:

يرتكز هذا الأسلوب على قيام البنك بتمويل الاستثمارات من موارده الخاصة بنفسه ونياية عن المودعين بصفته وسيطا بينهم وبين رجال الأعمال الذين يقوم البنك بتمويلهم بصيغة المشاركة أو الإقراض، مع احتفاظه بحقه في الحصول على نسبة من حصة أصحاب الودائع الاستثمارية مقابل قيامه بالوساطة المالية.

الفرع الثاني: الوظيفة المرتبطة بالخدمات البنكية اللاربوية

تقوم الصيرفة الإسلامية على مبدأ أساسي ثابت يتمثل في عدم التعامل بالربا بإختلاف أنواعها، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية تقدم خدمات بنكية غير ربوية، حتى ولو كانت تتقاضى عائدا أو عمولة نظير خدماتها البنكية، وتتعدد صور الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الإسلامية بعيدا عن الربا أهمها:

أ- فتح الحسابات الجارية للمتعاملين من أجل حفظ أموالهم، وتداولها بسهولة، وتحركها بحرية، وكل ما يتعلق بالحسابات الجارية كتأدية الشيكات، وتسلم المدفوعات، وتنفيذ أوامر التحويل والصرف، وتهيئة وسائل الدفع لعملية الصرف الآلي، مع تزويد المتعاملين بكشوف الحسابات بشكل سريع وآني.

ج- القيام بإدارة الأموال المودعة بأمانة وما يتعلق بها من أموال القصر والصناديق الخاصة، وتنفيذ الوصايا والتركات مقابل عمولة متفق عليها دراسة الفرص الاستثمارية، والجدوى الاقتصادية للمشاريع والترويج لها، وتلقي الاكتتاب في رؤوس الأموال، وغير ذلك من أعمال الدراسات والخبرة والجدوى مقابل عمولة متفق عليها.

د- منح القرض الحسن وإدارة أموال الأوقاف وجباية أموال الزكاة وتوزيعها، وغير ها مقابل عمولة متفق عليها.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

هـ - القيام بعمليات الصرف المختلفة والمتمثلة في بيع وشراء العملات والأصول النقدية والمعادن الثمينة سواء عن طريق نظام الصرف الفوري، أو عن طريق عمليات السوق الآجلة وعمليات التوريق وغيرها، مع اشتراط عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.¹

الفرع الثالث: الوظيفة المرتبطة بنظام الإقراض اللاربوي

من مميزات البنك الإسلامي كونه بنكا لا يمارس عمليات الإقراض بالربا، وهذا على عكس البنوك التقليدية، وأن عملية الإقراض في البنك الإسلامي تمتاز بالمجانية، حيث أنه لا يقبل مقابل للإقراض ماعدا عمولة محددة وثابتة تتناسب مع الخدمات البنكية، وخاضعة لضوابط الشريعة الإسلامية، مع العلم أن الإقراض في البنوك الإسلامية لا يعتبر خدمة أساسية بل خدمة ثانوية، كما يقدم البنك الإسلامي أشكالا متعددة من القروض المجانية مقابل عمولة شرعية، مثل القروض الاستهلاكية الضرورية و التي يحتاجها العملاء، ويمنح كذلك قروضا قصيرة الأجل لمتعاملي البنك، بشروط معينة ومتفق عليها، وذلك من أجل تمويل احتياجات العملاء الخاصة للسيولة المؤقتة أو الطارئة أو الموسمية.

و يقدم البنك الإسلامي كذلك نوعاً آخر من القروض المجانية مقابل عمولة شرعية، مثل الإقراض العرضي المرتبط بتقديم البنك لبعض الخدمات المصرفية كخدمات الضمان، وتحصيل الأوراق التجارية أو قبولها، بالإضافة إلى الاعتمادات المستندية وفقاً للأسلوب الإسلامي في التعامل، مهما كانت الظروف، كما يمكن تطوير سياسة الإقراض بشكل يعكس المنفعة الشرعية للبنك والعملاء.²

الفرع الرابع: الوظيفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية

يخصص البنك الإسلامي مكاتب خاصة لإدارة الأنشطة المرتبطة بالخدمات والأعمال الاجتماعية والخيرية، تتمثل أولويات هذه المكاتب في تقديم الخدمات الاجتماعية للمستحقين من خلال صندوق الزكاة، والقروض الحسنة، والصناديق الخيرية، وحسابات التبرعات، والصناديق التعاونية، كما تساهم هذه الأنشطة في تحقيق المنفعة للفئات الهشة بشكل خاص، وللمجتمع عامة.

¹ أحمد فهد الرشيد، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن،

2005، ص 118

² أحمد فهد الرشيد، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص 119

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المبحث الثاني: النوافذ الاسلامية تعريفها وعلاقتها مع البنوك التقليدية

بعد دراستنا في المبحث الأول للمفاهيم العامة التي تميز البنوك الإسلامية ونشأتها بالإضافة الى هيكلها التنظيمي وأنواعها وكذا أهم الخصائص التي تميزها وأنواعها وأهم وظائفها، بالإضافة الى تبني العديد من البنوك التقليدية حول العالم للعمل البنكي الإسلامي من عدة مداخل، لذلك سنحاول التطرق في هذا المبحث الى المفاهيم العامة للنوافذ الإسلامية وشرعية نشاطها.

المطلب الأول: مدخل عام حول النوافذ الإسلامية

تعدد مفاهيم النوافذ الاسلامية في الأبجديات الاقتصادية ، نتطرق لأهمها في الفروع القادمة.

الفرع الأول: مفهوم النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية

أولاً: تعريف النوافذ الاسلامية

تعددت تعريف النوافذ الإسلامية بتعدد وجهات النظر، فهناك من عرفها على أنها: "حيز مكاني تخصصه البنوك التقليدية من أجل تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في ظل هيئة رقابة شرعية، حسب ما يسمح به قوانين وأنظمة البنوك المركزية".¹

التعريف الآخر للنوافذ الإسلامية يشير إلى " قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في نفس البنك أو الفرع الربوي لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية التي يقدمها هذا الفرع، الهدف الرئيسي من هذا النهج هو تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام البنكي الإسلامي دون الحاجة للانتقال إلى البنوك الإسلامية. كما يساهم في المنافسة مع البنوك الإسلامية ويمكنه من الاستحواذ على جزء من سوق الصيرفة الإسلامية ".²

¹ نجيب خريس، وآخرون، فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج 14، ع4، الأردن، 2018. ص23

² فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، طبعة تمهيدية، دون سنة نشر، ص 13=450 <https://iefpedia.com/arab/?p>، تاريخ الإطلاع 21/05/2023.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

والتعريف الآخر للنوافذ الإسلامية يقول بأنها: "وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيره".¹

والتعريف الآخر للنوافذ الإسلامية يقول بأنها: "وحدات تابعة لمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة وفي ظل القوانين النافذة".²

تم تعريف النافذة الإسلامية في النظام رقم 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وفي المادة رقم 17 من هذا النظام، بأنها "هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ويقصد بها شبك الصيرفة الإسلامية"، هذا التعريف يعني أن النافذة الإسلامية هي هيكل داخل البنك أو المؤسسة المالية، وظيفته الرئيسية هي تقديم الخدمات والمنتجات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل بمبادئ الصيرفة الإسلامية دون الحاجة للتوجه إلى بنوك إسلامية منفصلة".³

كما عرفها المعيار رقم 22 الفقرة رقم 175 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها : النافذة الإسلامية هي جزء متميز داخل المؤسسة المالية التقليدية، مثل فرع مخصص أو وحدة داخلية، تعمل على تقديم منتجات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كإدارة صناديق الاستثمار والتمويل، كما يجب أن تتمتع النافذة الإسلامية بالاستقلالية الإدارية التي تمكنها من أداء الوساطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بها مثل عدم الربا، الشفافية، والعدالة، دون أن تكون كياناً قانونياً مستقلاً بذاتها،⁴ كما لا يستخدم مصطلح "النافذة" في جميع الدول، في حين أنه قد يستخدم في دول أخرى للإشارة إلى

¹ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، السعودية، 2005، ص 12

² حمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في البنوك الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013، ص 252 .

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة لنظام رقم 02/2020 المؤرخ في 15/03/2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 16، المؤرخة في 24/03/2020، ص 34.

⁴ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 22، المعيار المعدل للإفصاحات الرامية إلى تعزيز شفافية وانضباط السوق التي تقدم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2018، ص - ص 112 - 121

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

العمليات التي لا تفي بالتعريف الوارد آنفاً، وقد يعود اختلاف الاصطلاح إلى التسمية باللغة الفرنسية guichet ولم يستعمل مصطلح نافذة fenêtre بالفرنسية أو window بالإنجليزية.

تعدد استعمال المصطلحات، فهناك من يستعمل مصطلح "الفروع"، وهناك من يستعمل مصطلح النوافذ والفرق بينهما بسيط، فالفرع تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي، أما النافذة فتكون جزءاً داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى معه ولكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل.¹

ثانياً: ظهور النوافذ الإسلامية

كانت بداية ظهور النوافذ الإسلامية في مصر، حيث كان بنك مصر في مقدمة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع متخصصة تقدم خدمات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكان ذلك في عام 1980 عندما أنشأ بنك مصر أول فرع يقدم المنتجات البنكية الإسلامية، وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"،² وقد سجل يوم الافتتاح فقط حجم ودائع بقيمة تجاوزت الثلاثة ملايين جنيه مصري، وفي السنة الموالية، ارتفعت حجم الودائع إلى 47307 مليون جنيه، وبلغ صافي الأرباح 516 ألف جنيه مصري، بعدما كان البنك يحقق خسائر قبل ذلك. ثم بعد ذلك وبصفة تصاعدية تم اعتماد الفروع و النوافذ الإسلامية في مصر ومختلف دول العالم، وقد انتشرت وبدأت في الظهور أكثر.³

أدركت البنوك التقليدية، سواء المحلية منها أو العالمية، النمو السريع للفرص في قطاع التمويل الإسلامي، ولم يقتصر هذا النمو على الدول العربية فقط، بل امتد ليشمل العديد من الدول الأخرى، خصوصاً الإسلامية منها، هذه التحولات أسفرت عن ظهور شريحة كبيرة ومتنامية من العملاء الذين يفضلون إيداع أموالهم في البنوك دون الحصول على الفوائد الربوية، هذا الوضع أغرى البنوك التقليدية باستغلال هذه الفرص السوقية الواعدة، التي تعد بأرباح ضخمة نظراً لحجم الأموال المتاحة وتكاليفها المنخفضة، تشمل هذه

¹ صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34/35، مارس 2014، ص 152

² مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للبنكية الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006، ص 39

³ فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الفقه جامعة محمد بن سعود، السعودية، ص 101

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

البنوك بعضًا من أكبر الأسماء العالمية، مثل سيتي بنك الأمريكي، و ABN-Amro الهولندي، ومجموعة ANZ الأسترالية النيوزيلندية، بالإضافة إلى بنوك إنجليزية وسويسرية أخرى، هذه البنوك أدركت أهمية وحجم الأموال المتاحة للأفراد والشركات والمؤسسات الراغبة في التعامل مع البنوك الإسلامية، فبادرت بفتح فروع إسلامية في المنطقة العربية أو بإطلاق نوافذ إسلامية في مقارها الرئيسية.¹

الفرع الثاني: دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية والعمليات البنكية التي تمارسها

تتعدد الأهداف والدوافع التي جعلت البنوك التقليدية تعتمد النوافذ الإسلامية، حيث تتنوع الأسباب والتوجهات تبعًا لاختلاف الدول والهيئات وأصحاب القرار في هذه البنوك، وبالرغم من تنوع عملياتها المصرفية، فإنها تتفق جميعها على ضرورة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

أولاً: دوافع وأهداف النوافذ الإسلامية

تتمثل أحد الدوافع والأهداف الأساسية للبنوك الإسلامية في العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق تجنب الربا، أما فيما يخص اعتماد نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية، فقد يكون الهدف الرئيسي منها هو اغتنام الفرص الجديدة من خلال الدخول إلى سوق واعدة وجذب عملاء جدد يفضلون المنتجات المالية الإسلامية. يرى العديد من الباحثين، مثل نجيب سمير خريس، أن الربح هو الدافع الأساسي وراء فتح هذه النوافذ، ومع ذلك، هناك من يخالف هذا الرأي ويؤكد أن الربح هو هدف أساسي حتى للبنوك الإسلامية، وفيما يلي بعض الأهداف الرئيسية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.²

نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وعالمية حفز بنوكاً أخرى على محاكاة هذه التجربة لتحقيق نجاحات جديدة، وهناك عدة أسباب لاعتماد هذه النوافذ نذكر منها:

- تحول العديد من الزبائن إلى بنوك تطبق الصيرفة الإسلامية، مما دفع البنوك التقليدية لاعتماد النوافذ الإسلامية لجذب هذه الشريحة المهمة، خاصة في البلدان العربية والإسلامية.

¹ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص - ص 10-11.

² نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية،

المجلد 14، العدد 02، 2004، ص 148-149

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية وأساليب الاستثمار الإسلامية، خصوصًا في الدول العربية والإسلامية.

- الاعتماد على النوافذ الإسلامية كخيار منخفض التكلفة بالمقارنة مع إنشاء بنك إسلامي كامل أو فرع، مما يتيح جذب زبائن جدد يفضلون التعاملات الإسلامية بأقل تكلفة وجهد وفي أسرع وقت.

- محاولة التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية من خلال اعتماد نوافذ وفروع إسلامية، مع إمكانية التحول الكلي إلى بنك إسلامي كامل في المستقبل.¹

انقسمت وجهات النظر نحو النوافذ الإسلامية إلى مجموعتين كما يذكرها الدكتور ناصر غريب على النحو التالي²:

- المجموعة الأولى:

ترى أن هذه الفروع والنوافذ مجرد واجهة شكلية تسعى البنوك التقليدية من خلالها للاستفادة من السوق البنكي الإسلامي المتنامي، يعتمد هذا الرأي على تحليل الدوافع والأهداف الكامنة وراء إنشاء هذه النوافذ، إذ يُعتقد أنها مجرد وحدات لتجميع الودائع، بينما يتم توظيف هذه الودائع واستثمارها عبر المراكز الرئيسية للبنوك التقليدية.

- المجموعة الثانية:

يرى أنصار هذا الفريق أن الفروع والنوافذ الإسلامية تعد مكسبًا مهمًا لحركة البنوك الإسلامية، حيث يشير وجودها ونموها إلى اعتراف البنوك التقليدية الكبرى عمليًا وفنيًا بإمكانية وجود وحدات مصرفية تعمل وفق مبادئ غير ربوية، هذا الاعتراف الضمني يمثل تقديرًا هامًا لأعمال البنوك الإسلامية بشكل عام.

1 صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

2 الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 25-27 يونيو 2001، كوالالمبور، منشورات دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة، برج دلة، السعودية، ص 01 و 02

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ثانيا: العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية:

تقوم النوافذ البنكية الإسلامية بتقديم مجموعة من العمليات والمنتجات البنكية الشرعية، وهي نفسها التي تطبقها البنوك الإسلامية. سنذكرها بشكل مختصر كالتالي:

01- المربحة: هي بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع إضافة ربح معلوم ومتفق عليه، سواء كان ذلك الربح نسبة من الثمن أو مبلغًا مقطوعًا، يمكن أن تكون المربحة عادية، حيث تتم من دون وعد سابق، أو مربحة بنكية، حيث تتم بناءً على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة، تُعتبر المربحة أحد بيوع الأمانة، وذلك وفقًا للمعيار رقم 08 من المعايير الشرعية¹.

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها: " ذلك البيع الذي يُحدد فيه الثمن برأس المال، مع إضافة قدر معلوم، سواء كان هذا القدر مبلغًا محددًا أو نسبة مئوية من الثمن."²

بيع المربحة للأمر بالشراء هو نوع من المربحة حيث يُطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة موصوفة في الذمة و السعر الذي سيبيعه به البنك هذه السلعة بعد الاتفاق على هامش الربح الذي سيحصل عليه البنك، كما يتضمن هذا التعامل وعدًا من عميل البنك بالشراء، حيث يعتبر طلبًا واضحًا للبنك لشراء السلعة، ووعدًا آخر من البنك بإتمام هذا البيع بعد شرائها، مما يضمن للعميل الالتزام بالصفقة بموجب الشروط المتفق عليها.³

02- الإجارة: هي إجارة الأعيان أو الأشياء، يُعرف هذا النوع من العقود على أنه عقد يهدف إلى تمكين المستأجر من استخدام والاستفادة من منفعة مشروعة ومحددة لفترة معينة، مقابل عوض معلوم ومتفق عليه مسبقًا وذلك وفقًا للمعيار الشرعي رقم 09.⁴

03- السلم: يشبه المربحة في طريقة تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، ولكنه يختلف عنه في عدة نقاط، ففي السلم، يقوم البنك بتلبية طلب العميل بشراء سلعة معينة بثمن معلوم ومتفق عليه مقدمًا، ثم يتم تأجيل

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2018، ص 24

² رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2005، ص 168

³ جمال لعامرة، 1996، البنوك الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ص 101

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 261 .

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

تسليم السلعة إلى وقت لاحق، يُعد السلم من العقود التي بدأت في مجال الزراعة في الأصل، حيث كان يتم تطبيقه في شراء محصول مستقبلي، لكنه أصبح يطبق اليوم في مجالات أخرى مثل التجارة والصناعة، وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم 10، كما يمكن تعريف السلم بأنه "بيع يتم فيه دفع ثمن السلعة مقدماً وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق".¹

04-الاستئصال: هو عقد يتم بموجبه طلب العميل من البنك الإسلامي بناء شيء معين غير متوفر في السوق، ويُفضل تطبيق هذه الصيغة في بناء العقارات بشكل خاص. يقوم البنك في هذه الحالة بإنشاء المسكن أو العقار الذي يطلبه العميل، ثم يبيعه له بالتقسيط عادة، مقابل ضمانات يقدمها العميل مسبقاً، وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم 11.²

05- المضاربة: هي نوع من أنواع الشراكة حيث يتم فيها الاتفاق بين رب المال والمضارب على مشروع مشترك لتحقيق الربح، حيث يُساهم رب المال بالمال، بينما يُساهم المضارب بالعمل والمهارات اللازمة لإدارة المشروع أو النشاط التجاري، كما يتم توزيع الأرباح والخسائر بناءً على نسبة محددة متفق عليها سلفاً بين الطرفين وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم 13.³

06- المشاركة: هي عقد بموجبه يشترك اثنان أو أكثر برأس مال معلوم من كل شريك، حيث يحق لكل منهم التصرف في مال الشركة بموافقة الأغلبية أو بالاتفاق المسبق بين الشركاء، يتم توزيع الأرباح والخسائر بناءً على النسب المتفق عليها في رأس المال، حيث يتم تحمل الخسائر بالنسبة إلى حصص كل شريك، وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم 12.⁴

07-القرض الحسن: هو عقد بين طرفين، حيث يكون الأول هو المقرض والثاني هو المقترض، يتفق المقرض على دفع مال مملوك للمقترض، ويتعهد المقترض برد هذا المبلغ أو مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المحددين بالاتفاق، وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم 19.⁵

¹ رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 168

² سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 109

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 370

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، نفس المرجع، ص 326.

⁵ مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1990، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

08- الخدمات المصرفية الأخرى: تشمل جميع الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تخلو من الفائدة الربوية، مثل فتح الحسابات الجارية، وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية، والاعتمادات المستندية، وصناديق الأمانات، والخدمات البنكية الإلكترونية، وكذلك أعمال الصرافة والخدمات الأخرى ذات الصلة.¹

09- المزارعة: هي نوع من أنواع العقود الزراعية وفقًا للمعيار الشرعي، حيث يتم فيها تأجير أرض مملوكة لشخص ليقوم بزراعتها وإدارتها، مع تحمله جزءًا معلومًا من المخاطر المتعلقة بالزراعة.

10- المساقاة: هي عقد يتمثل في دفع أشجار مثمرة مغروسة ومعلومة لمن يعمل على الأرض، مع الحق للعامل في الحصول على جزء محدد من ثمار هذه الأشجار.

11- المغارسة: هي عقد يتمثل في دفع شخص أرضًا ليست فيها أشجار إلى شخص آخر ليقوم بزرع أشجار فيها، يتم توزيع ما يحصل عليه من الزراعة والثمار بينهما بنسبة محددة متفق عليها مسبقًا.²

الفرع الثالث: خصائص النوافذ الإسلامية وأسلوب عملها

طالما أن النوافذ الإسلامية تعتبر جزءًا من هيكل البنوك التقليدية، فإنها تتمتع بخصائص تميزها عن البنوك الإسلامية النموذجية والتقليدية أيضًا، كما أن أسلوب عمل النوافذ الإسلامية يتباين أيضًا عن البنوك الأخرى في عدة جوانب.

أولاً: خصائص النافذة الإسلامية

تمتاز النوافذ الإسلامية عن باقي أجزاء أو فروع البنوك التقليدية التي تنتمي إليها بخصائص تميزها ومن أهمها نجد:

- يجب أن تتوافق جميع الأعمال التي تقوم بها النوافذ الإسلامية، بما في ذلك الأنشطة التي تمولها، مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹ لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر البنوك الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس، 2010، ص 3

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 363 ص 364.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- يجب أن تقتصر النوافذ الإسلامية على الوساطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وأن تكون مستقلة بذاتها، حيث يتم استثمار الأموال الناتجة عنها في أصول وموجودات تتوافق تماماً مع هذه الأحكام والمبادئ.¹
- يجب تشغيل الأموال في إطار الصيغ الإسلامية المعتمدة، مع مراعاة الضوابط الإسلامية الحاكمة للاستثمار والتوظيف.
- توفير الاستقلال المالي والمحاسبي للنافذة لتمكينها من اتخاذ قراراتها الاستثمارية وقياس النتائج المالية لتوظيفاتها بدقة لتمكينها من توزيع العوائد بشكل سليم للأطراف الممولة.
- يجب أن تتوفر لدى النافذة الإسلامية رقابة شرعية فعالة تضمن السلامة الشرعية في تطبيق الأعمال، وتمكّن النافذة من التعامل مع الإشكالات الشرعية التي قد تطرأ.²
- التبعية للبنوك التقليدية من حيث التكيف القانوني وحقوق الملكية وهذا يعني أن النوافذ الإسلامية تتبع للأنظمة القانونية والهيكلية التي تنطوي عليها البنوك التقليدية.³

ثانياً: أسلوب عمل النوافذ الإسلامية

السلطة النقدية تقوم بالتأكد مباشرة من أن البنك الذي يتوفر على نوافذ إسلامية يمتلك الأنظمة والإجراءات والأدوات الرقابية الداخلية لتوفير ضمانات تتسق مع معايير الشفافية والنزاهة في التعاملات المالية تتمثل في:

- ضمان توافق تعاملات النافذة مع القواعد والمبادئ الشرعية التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، مما يشمل عدم استخدام الربا في جميع العمليات المالية والاستثمارية التي تقوم بها.
- انتهاج إجراءات مناسبة وملائمة لإدارة المخاطر المختلفة.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 22، مرجع سبق ذكره، ص 154.

² الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 03

³ حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001، ص 05

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- ضمان فصل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة بشكل مستقل عن مختلف المعاملات التي يقدمها البنك التقليدي.
- ضمان الالتزام بتوفير إفصاحات كافية عن عمليات النوافذ المنفذة من قبلها، مما يعني تقديم تقارير شفافة ومفصلة.¹

المطلب الثاني: شرعية نشاط النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية

باعتبار النوافذ الإسلامية أجهزة تابعة للبنوك التقليدية ومملوكة لها، الأمر الذي يمكن أن يثير الشكوك لدى من يتعامل معها، لذلك من الضروري التأكد من مشروعيتها وشفافيتها وأهم ضوابطها الشرعية.

الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي التابعة له

يختلف نظام وآليات عمل النوافذ الإسلامية عن البنوك التقليدية التابعة لها، لذا من الضروري تحديد طبيعة العلاقة بين البنك التقليدي والنافذة الإسلامية لتقييمها بشكل دقيق، يمكننا القيام بذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: تبعية النافذة الإسلامية للبنك التقليدي

تقود إحدى المفاهيم الحديثة إلى أن النوافذ الإسلامية هي مجرد وحدات تتمثل مهمتها الأساسية في تجميع الودائع فقط، بينما يتم التوظيف والاستثمار من قبل المراكز الرئيسية للبنوك التقليدية، وأن هذه النوافذ لا تعدو أن تكون واجهة شكلية تسعى من خلالها البنوك التقليدية لتحقيق حصة من السوق البنكي المتنامي²، حيث يقول فهد الشريف: "تعتبر الفروع الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للبنوك الربوية من حيث الملكية، فليس لتلك الفروع أي شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الرئيسي فالمالك لهما واحد"³.

ولذلك فإن النافذة الإسلامية هي قسم تابع للبنك التقليدي من حيث الملكية مثلها مثل أقسام أخرى داخل البنك، وبالنسبة للتكييف القانوني فهي لا تتمتع بأي استقلالية قانونية عن البنك التقليدي الأم، كما أن

¹ مجلس الخدمات الإسلامية، المعيار رقم 17، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، أبريل 2015، المبدأ رقم 32، ص 143.

² الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 01

³ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

البنك المركزي يتعامل مع البنك ككل وليس كنافذة مستقلة، لذا تظهر النافذة الإسلامية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك التقليدي بجانب الأقسام الأخرى التي تعمل بطريقة ربوية، ولكل منها أنشطته الخاصة،¹ وبما أن النافذة الإسلامية جزء لا يتجزء من البنك التقليدي وتندرج ضمن أملاكه، وهي لا تملك الشخصية الاعتبارية المستقلة عنه وتعامل بنفس معاملة البنك التقليدي الأم،² كما نستنتج أن النافذة الإسلامية ليس لها أي كيان قانوني مستقل، وبذلك لا تعتبر ملكية مستقلة بذاتها، ولا تملك رأس مال خاص بها ومستقل عن البنك الأم، وبالتالي فهي تخضع لأنظمتها و لوائحها الداخلية.

ثانياً: علاقة النافذة بالبنك من حيث آليات تمويل رأس مال النافذة:

لتمويل رأس مال النافذة أو الفروع الإسلامية ثلاث صور أساسية هي:

- **الصورة الأولى:** يتم إيداع وديعة من صندوق البنك للنافذة الإسلامية وتسترد هذه الوديعة في الوقت المناسب مرة واحدة أو عن طريق دفعات مقابل الحصول على نصيبها في العائد بناءً على نتائج الاستثمار الفعلية في النافذة، في هذه الحالة، يُعامل صندوق البنك كأحد أصحاب ودائع الاستثمار من زبائن النافذة.³
- **الصورة الثانية:** يتم تقديم قرض حسن من البنك الأم للنافذة الإسلامية، كما يتم سداده بعد مدة زمنية محددة وبما يتوافق مع احتياجات النافذة لتسويق خدماتها وجذب الودائع بأنواعها، في هذه الحالة يكون البنك الأم متبرعاً ولا يحصل على أي عائد مباشر، إلا أنه يستفيد بشكل غير مباشر عندما يتم تحويل نصيب النافذة من أرباح الاستثمار إليه.

¹ حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، 2001، ص 34-35.

² فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 36.

³ سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 11، العدد 01، 1987، ص 241، مسترجع من الموقع

https://scholar.google.com/scholar?q=%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF+%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9+%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84++%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1+%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA&hl=ar&as_sdt=0&as_vis=1&oi=scholar

تاريخ الإصدار، 2023/06/20

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- الصورة الثالثة: يتم تخصيص جزء من أموال البنك الأم تحت مسمى رأسمال النافذة الإسلامية بحيث لا يبقى رأسمال النافذة مستثمراً فيها بشكل دائم، ويُعامل معاملة حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية.

إلا أن هذا التقسيم لم يخلو من الانتقادات، فهناك من يرى أن ذلك مبني على استناد وهمي غير موجود في الأصل، فلا يعقل أن يقوم البنك الأم بإقراض نافذته الإسلامية وهما في ذمة مالية واحدة، كما يتفق الجميع على ذلك.¹

ثالثاً: علاقة النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي من حيث الإدارة

طالما أن النافذة الإسلامية تتبع البنك الأم إدارياً، فهو مسؤول عن تعيين واختيار مدراء النافذة الإسلامية و موظفيها،² وبسبب عدم تمتع النافذة الإسلامية بالاستقلال الإداري فإنها قد تواجه قيوداً في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطتها، وبمناسبة تميزها بالموارد الإسلامية والصيغ والضوابط الخاصة التي تتطلب نوعاً من الاستقلال المالي والإداري، ولهذا وجب إنشاء إدارة مستقلة للعمل الإسلامي تتبنى تطوير ومتابعة جميع أنشطة النوافذ الإسلامية.³

يظهر أن النافذة الإسلامية لا تتمتع بسلطة القرار ولا يمكنها اتخاذ أي قرار مستقل فيما يخص أنشطتها وأعمالها وتكون ملزمة بالرجوع إلى إدارة البنك الأم، لذلك يجب أن تمنح إدارة البنك الأم للنافذة الإسلامية الحرية والاستقلالية اللازمتين من أجل اتخاذ القرارات التي تراها النافذة مناسبة فيما يخص أعمالها ومنتجاتها الإسلامية بما يتوافق مع لوائح البنك الأم وقوانينه.

رابعاً: علاقة النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي من حيث الميزانية والمحاسبة

أوصى معظم المختصين بأن تكون النوافذ الإسلامية بهيكل مالي مستقل عن البنك التقليدي، مع ميزانية مستقلة، لكن في الواقع العملي، تواجه هذه الوحدات صعوبات في تحقيق ذلك، نظراً لضرورة دمج نتائج أعمال النافذة ومركزها المالي في النهاية مع نتائج أعمال البنك التقليدي التابع له، هذا ينطبق بشكل

¹ نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، جامعة قطر، دون سنة نشر، ص 13 ص 14

² سعيد محمود عرفة، مرجع سبق ذكره، ص 238

³ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 19

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

خاص على القوائم المالية المنشورة، مما يجعل من الصعب على المتعاملين مع النافذة تقييم إدارتها ومركزها المالي بدقة، ما لم تتوفر معلومات إضافية.¹

كما تحتاج النوافذ الإسلامية إلى نوع من الاستقلال المالي والمحاسبي الذي يمكنها من اتخاذ قرارات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويساعدها على قياس النتائج المالية لتوظيفاتها بدقة لتحقيق توزيعات عوائد صحيحة، وهذا الموضوع سيتم مناقشته بشكل مفصل في الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية، حيث يقوم بعض البنوك بدمج الاستثمارات الإسلامية التي تديرها النوافذ الإسلامية ضمن ميزانية البنك التقليدي، غالباً تحت بند القروض والائتمانات.²

يمكن استنتاج أن النافذة الإسلامية التابعة للبنك الأم تُدرج في الميزانية الرئيسية للبنك بعد تشغيل حساباتها بشكل مستقل في البداية، كما يفضل أن تبقى حسابات النافذة الإسلامية مستقلة وغير مدمجة في حسابات أخرى في الميزانية النهائية، كما يُفضل أيضاً أن تظهر هذه الحسابات في الميزانية النهائية بوضوح كحسابات إسلامية مختصة بالنافذة الإسلامية، مما يحافظ على هويتها ويعزز الشفافية في التقارير المالية للمؤسسة المالية.

الفرع الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين المشروعية واللامشروعية :

اختلفت وجهات نظر الباحثين في التمويل الإسلامي بين معارضين ومؤيدين، وبين مؤيدين بشروط وظوابط، كما أن هذا الاختلاف والتباين في الآراء ووجهات النظر يمكن تقسيمها على النحو التالي :

أولاً: المؤيدون للنوافذ والفروع الإسلامية:

يذهب مؤيدو هذا الرأي إلى أن قيام البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ وفروع إسلامية يعد اعترافاً عملياً بنجاح النظام البنكي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي، ويعتبرون هذه الفروع مكسباً دعائياً للبنوك الإسلامية واعترافاً بجدوى وحدات مصرفية تعمل وفقاً للمنهج الإسلامي، مبتعدة عن الأساس التقليدي الذي تقوم عليه البنوك الربوية وهو الفائدة الربوية، كما يرون في إنشاء هذه الفروع رداً عملياً على

¹ سعيد محمود عرفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 238 - 239

² فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 - 40

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الادعاءات التي يروجها الغرب بشأن الإسلام ومنهجه الاقتصادي، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه يمكن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية بشرط التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، ويستدلون على ذلك بما يلي:¹

أ- الفروع الإسلامية تُعتبر وسيلة لمحاربة الربا، ويُنظر إليها على أنها جزء من الجهود الرامية إلى رفع بلوى الربا عن المجتمعات الإسلامية، تحقيق هذه المقاصد يُعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي ينبغي السعي إليها بجميع الوسائل الممكنة.

ب- الفروع الإسلامية تُعتبر البديل الممكن في بعض الدول حالياً نظراً لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء بنوك إسلامية في الوقت الحالي.

ج- أن نجاح هذه الفروع قد يعتبر حافزاً للبنوك التقليدية من أجل التحول الكامل إلى بنوك إسلامية.

د- الفروع الإسلامية تُعتبر خطوة من خطوات تطبيق النظام البنكي الإسلامي، حتى يحين الوقت المناسب لتحول البنك بالكامل إلى بنك إسلامي، هذا النهج يتماشى مع منهج الإسلام في التدرج في تطبيق بعض الأحكام، كما هو الحال في تدرج في تحريم الخمر وفرض الصيام وغيرها من الأحكام الشرعية.

هـ- الفروع الإسلامية ستساهم في اكتساب البنوك الإسلامية أساليب التقنية المتقدمة والخبرات المتراكمة التي امتلكتها البنوك الربوية على مدى عقود من الزمن، هذا التبادل يعزز ويطور العمل البنكي الإسلامي، مما يزيد من فعاليته ويسهم في تحسين الخدمات المالية التي يقدمها القطاع البنكي الإسلامي لعملائه.²

ثانياً: المعارضون للنوافذ الإسلامية :

أصحاب هذا الرأي يرون أن النوافذ والفروع الإسلامية هي وسيلة جديدة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم، وتُستخدم كأداة لركوب الموجة والتوجه مع الاتجاه السائد دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمنهج إسلامي صحيح، يعتبرون أن هذه الفروع هي محاولة من البنوك الربوية للاستفادة من فرص سوق العمل البنكي الإسلامي الذي يشهد زيادة في الطلب، وذلك من خلال استخدام مسميات وشعارات إسلامية.

¹ سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص

15، ص 16

² فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 21

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ومن وجهة نظرهم، يُعتبر هذا النهج استراتيجية للحصول على حصة من السوق دون أن تتمتع تلك الفروع بمناعة حقيقية بالمنهج الإسلامي، مما يؤدي إلى شكوك في صحة التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وممارستها بنقاء وشفافية، وبالتالي لا يجيزون التعامل مع النوافذ أو الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية ويستدلوا على ذلك بما يلي:

أ- قوله تعالى: أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون) الآية 85 من سورة البقرة، ووجه استدلالهم من خلال الآية الكريمة أن المسلم مجبر أن يأخذ الدين بأكمله، وهذا يعني أن الشريعة الإسلامية كلٌّ لا يتجزأ، ويجب الالتزام بكافة أحكامها دون انتقائية فلا يمكن للمسلم الذي يعترف بحرمة الربا أن يستمر في التعامل به، وينطبق هذا المبدأ على البنوك التي تتعامل بالربا، حيث لا يجوز لها أن تطبق أحكام الله في جانب واحد (كما في الفروع الإسلامية) وتتركها في جانب آخر (كما في الفروع التقليدية).

ب- الفرع الإسلامي في الواقع يعتبر جزءاً من البنك الربوي، وحسب القاعدة الفقهية "التابع تابع"، يتم الحكم على الفرع بناءً على حكم الأصل الذي يتبعه، وبناءً على ذلك، فإن الفرع الإسلامي يأخذ نفس حكم البنك الربوي، لأنهما جزء من نفس الكيان.

ج- التعامل مع الفروع الإسلامية للبنوك الربوية قد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالأموال الحرام، وذلك لأن الفصل بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك الرئيسي غالباً ما يكون صعباً، وخاصة فيما يتعلق باستخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن الفائض من السيولة لدى الفرع الإسلامي يتم تحويله إلى البنك الرئيسي، والذي يخلط هذه الأموال بأمواله ويستعملها في استثماراته التي قد تتضمن الربا، حتى يحتاج الفرع الإسلامي إليها مرة أخرى، وهذا يعني أن الفرع الإسلامي يساهم في دعم البنك الربوي ويعينه على ممارسة الربا، وهو أمر يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

د- الفروع الإسلامية ليست سوى أداة تستخدمها البنوك الربوية لاستغلال فرص السوق وزيادة أرباحها، وليس بدافع إيماني أو التزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والدليل على ذلك هو أن هذه البنوك تستمر في التعاملات الربوية حتى بعد أن أثبتت الفروع الإسلامية نجاحها، هذا يعني أن الهدف الرئيسي للبنوك الربوية هو تحقيق الربح من خلال تلبية احتياجات السوق الإسلامية، دون الالتزام الحقيقي بمبادئ الشريعة.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

هـ - ازدواجية النظام في البنوك الربوية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية لا تعكس بوضوح التصور أو الالتزام بالموقف الشرعي تجاه قضية الربا.¹

غير أن هذا التوجه انتقد من طرف أحد الباحثين الذي قسم أدلة المانعين (الذين يعترضون على إنشاء الفروع الإسلامية) إلى خمسة أمور، وذكر استدلالهم بعدم جواز إنشاء هذه الفروع، ثم قام بالرد على تلك الأدلة والشبهات المحيطة بها :

الأمر الأول: رأس مال الفروع الإسلامية

تكرر بشكل مستمر من قبل معارضي فكرة إنشاء الفروع الإسلامية، ويشير المعترضون إلى أن رأس المال المدفوع لهذه الفروع لا يخلو من حالتين، بحسب تقريرهم:

الحالة الأولى: أن يكون رأس المال المدفوع للفرع قد جاء من أموال البنك الأصلي، وهذا محرم؛ لأن أموال البنك الربوي ناشئة عن تعاملات محرمة كما هو معروف.

الحالة الثانية: يقول الدكتور عبد العزيز الخياط: "قانون البنك المركزي الأردني ينص على أنه لا يجوز أن ينشئ البنك التقليدي مصرفاً إسلامياً فرعاً منه، لأنه إما أن ينشأ بأموال البنك الربوي، وهي أموال نشأت من المال الربوي وهي حرام، وإما أن تحول بعض أموال المساهمين إلى مساهمة في البنك الإسلامي وقد دخلها المال الحرام من معاملات البنك الربوي بزيادة الأسهم من الأرباح أو من التعاملات الربوية".

أوضح الباحث نايف الشمري أن الإشكالية في الحالة الأولى المتعلقة بإنشاء رأس مال الفرع من أموال البنك الناشئة عن التعاملات الربوية لا جدال فيها، مع ذلك يبرز الجدل حول الحالة الثانية، وهي تمويل الفرع من أموال المساهمين، توصل الشمري إلى أن استخدام رأس مال الفرع من القيمة السوقية الزائدة عن القيمة الاسمية للسهم غير جائز شرعاً، أما الطريقة الأسلم، فهي استخدام رأس مال الفرع من القيمة الاسمية لرأس مال البنك الأصلي دون أي زيادة، الأموال التي لم تنشأ عن عمل محرم، تعد مباحة شرعاً لأنها تمثل أموال المساهمين التي جمعوها من مصادرهم الخاصة والمختلفة بهدف ممارسة العمل البنكي.²

¹ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 11 و 12.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

كما أن أموال البنك جميعها مختلطة، ولا يمكن التمييز أو الفصل بين المال المتعلق بالقيمة الإسمية والمال الناشئ بعد ذلك، أوضح أن الاختلاط العيني بين الأموال المحرمة والمباحة لا يجعل الجميع حراماً، وأشار إلى تقارير العلماء التي تنفي هذا الادعاء، مستنداً بقول الإمام النووي: "وأما ما يقوله العوام اختلاط الحلال بالحرام يحرمه فباطل لا أصل له"، و اختلاط الاموال لا يعني عدم القدرة على الفصل بينهما، وأن الواجب هو فصل قدر المحرم دون ذاته وعينه، وهذا أمر ممكن التحقيق.¹

الأمر الثاني: استدل المانعون من إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية بعدة نصوص، كما أنه لا يمكن المقارنة بين ذمة المساهمين وعدم إقلاعهم عن الربا، وبين الفروع الإسلامية حيث لا يوجد حكم تكليفي يمنعهم من ممارسة المعاملات المباحة.

وأوضح أن المساهمين يمكن أن يكونوا ملزمين بشروط معينة وذمة تجاه الربا، لكن ذلك لا يمنع البنوك من إنشاء فروع إسلامية تقوم بممارسة المعاملات المباحة وفقاً للأحكام الشرعية.

الاتفاق بين العلماء يدور حول حرمة استمرار المسلم في التعامل بالربا، ولكن يحدث الخلاف فيما يتعلق بالمرابي الذي يرغب في ممارسة التعاملات المباحة، في هذا السياق، يُعتبر المرابي آثمًا إذا استمر في التعامل بالربا، لكنه يحق له العمل في التعاملات المباحة وفقاً للأحكام الشرعية.²

الأمر الثالث: وقد ذكر الباحث رداً على الحجة التي تقول بأن النوافذ والفروع الإسلامية تابعة للبنوك الربوية، وبالتالي فهي محرمة لأن أعمال البنوك الربوية محرمة، بالقول بأن هناك فرقاً بين مطلق التبعية والتبعية المطلقة، و أوضح أنه إذا كان التابع تابِعاً تبعية مطلقة للمتبوع، فإنه يأخذ حكم المتبوع، ولكن عندما تخالف النوافذ والفروع الإسلامية في تعاملاتها المباحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (المتبوعة، أي البنك الأم)، فلا يبقى داعياً لاستدلال بأنها محرمة بسبب التبعية للبنوك الربوية.

بمعنى آخر، الفروع الإسلامية التي تديرها البنوك الربوية يمكن أن تتبع معايير وأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، وبالتالي لا يكون لها حكم المحظورات المرتبطة بالبنوك الربوية.³

¹ تأليف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 13

² تأليف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 16

³ تأليف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 17

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الأمر الرابع: أن هذه النوافذ والفروع الإسلامية مشكوك في أمرها، لأنها لم تنشأ بدافع إيماني أو من أجل الإضافة في مجال الصيرفة الإسلامية، إنما أنشأت من أجل أن تضفر البنوك الربوية بحصة من سوق التمويل الإسلامي، وخير دليل على ذلك هو استمرار تلك البنوك في التعاملات الربوية .

المنتقدون يرون أنه لا يوجد دليل شرعي يفرض أن تكون المعاملات المالية مبنية على دافع إيماني بحت، بمعنى آخر، يمكن أن تكون المعاملات صحيحة ومقبولة شرعاً حتى لو كانت الدوافع وراءها اقتصادية بحتة أو تجارية بحتة، وليس بالضرورة دافعا دينيا، وكذلك فإن حتى البنوك الإسلامية لم تنشأ كلها بدافع إيماني فمنها من أنشأ لمنافسة البنوك الربوية في السوق.

الأمر الخامس: إن النوافذ والفروع الإسلامية تسهم في تعزيز المركز المالي للبنك الربوي، مما يعد دعماً للأعمال المحرمة .

المنتقدون يرون أن الدعم الذي تقدمه الفروع والنوافذ الإسلامية للبنك الربوي الأم يحدث بشكل عرضي وليس أصلي، حيث أن المستفيد الأول من هذه العمليات هو الفرع الإسلامي نفسه. بينما قد يستفيد البنك الأم بشكل غير مباشر، إلا أن الفروع الإسلامية تحقق نفعاً مباشراً للمودعين والمساهمين وموظفيها، وقد توصلوا في دراستهم إلى أنه لا يوجد دليل شرعي يخرج النوافذ والفروع الإسلامية من دائرة الإباحة إلى الحرمة والمنع، مما يعني أن هذه الفروع يمكن أن تظل ضمن إطار الشرعية الإسلامية طالما تلتزم بالشروط والأحكام الإسلامية في معاملاتها.¹

وقد أضاف المنتقدون للنوافذ الإسلامية نقاط أخرى وتمت مناقشتها منها :

- توجد صعوبة كبيرة في فصل الأموال المختلطة بين الفروع الإسلامية والفروع الربوية، لأن جميع الأموال التي ترد إلى البنك الأم من كافة فروعها بما فيها الفروع الإسلامية تتجمع في خزانة واحدة، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع، حيث تبين أن الفصل بين الأموال ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما الأهم هو أن تكون الودائع في الفروع والنوافذ الإسلامية متوافقة مع المنتجات والصيغ الإسلامية التي تقدمها هذه الفروع، إذا كانت هذه الودائع والمنتجات متساوية أو أن أرباح المنتجات الإسلامية أعلى، فلا يوجد مانع من خلط الأموال، وذلك لأن النقود لا تصبح معينة عند جمهور الفقهاء، لذا لا يضر اختلاطها مع أموال أخرى.

¹ نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، المرجع نفسه، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- غياب الإطار القانوني في الدول الإسلامية الذي ينظم إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك الربوية والذي أدى إلى تلاعب كثير من هذه الفروع والنوافذ بالمعاملات البنكية الإسلامية، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع بحيث تبين أن بعض الدول، مثل قطر، وضعت ضوابط قانونية وشرعية لإنشاء الفروع الإسلامية، مما يحد من التلاعب الذي قد تمارسه بعض البنوك التقليدية.¹

ثالثاً: القائلون بالتعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية للضرورة

ويرى أصحاب هذا الرأي أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه البنوك، مما يساهم في استمرار ودعم الباطل، إلا أنه في حالة عدم وجود بديل شرعي، فإن التعامل مع تلك الفروع يكون ضرورة، أي في حالة عدم وجود بنوك إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا كان المسلم محتاج إلى الخدمات البنكية مثل إيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد بنكاً إسلامياً يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، ويمكنه مع هذه الحالة التعامل مع الفروع الإسلامية، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

أ: قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) سورة البقرة الآية 173، ووجه الاستدلال أن المسلم إذا كان محتاجاً لبعض الخدمات البنكية ولم يجد بنكاً إسلامياً للتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.

ب: التعامل مع فرع إسلامي في حالة عدم وجود البنك الإسلامي، أفضل من التعامل مع بنك ربوي فقط .

ج: عدم التعامل مع الفروع الإسلامية إلا في حالة الضرورة عادةً ما يحفز البنوك الربوية على التحول السريع والكامل إلى بنوك إسلامية.²

وقد ذكر الباحث فهد بن صالح الحمود ترجيحه في المسألة بأن القول بجواز فتح الفروع والنوافذ في البنوك الربوية هو الأظهر له، بشرط تحقق شرطين اثنين:³

¹ انظر: تعليمات البنك المركزي القطري للمؤسسات المالية، ص 178

² فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مرجع سبق ذكره، ص 24

³ فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، مرجع سابق، ص 281

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الشرط الأول: أن يكون لدى البنك الربوي من المال المباح ما يكفي لإقامة الفروع أو النوافذ الإسلامية، بحيث يكون المبلغ الذي دفعه البنك بأي طريقة كانت، سواء أكان وديعة مستردة أم مبلغاً مقطوعاً مخصصاً لإقامة هذه الفروع والنوافذ، زائداً عن المال المحرم.

فلو كان البنك الربوي قد دفع مائة مليون لإنشاء هذه الفروع كمثال، وتبين أن تعاملات البنك الربوي كلها حرام ما عدا نسبة (10%) منه، وهو ما يوافق مائة مليوناً فيجوز، فإن كان هذا المبلغ أقل، فلا يجوز افتتاح هذه الفروع والنوافذ الإسلامية، وإذا فتحت فسيكون حكمها حكم بنوكها الرئيسة من حيث التعامل.

والدليل على هذا التفصيل هو أنه يجوز المعاملة مع من لديه مال أكثره حرام، إلا إذا كانت النسبة من الحرام على الحلال عالية لدرجة أن الخلاص منها نادر، فإنها لا تجوز عند كثير من الفقهاء، على سبيل المثال، إذا اعترف شخص بأن لديه ألف دينار كلها محرمة، إلا ديناراً واحداً، فلا يجوز التعامل معه، لأن الحلال نادر الوقوع، أو إذا تعامل معه بمبلغ أكبر من المال الحلال الذي معه، فإن ذلك يشكل تعاملًا يعتبر حرامًا باليقين ولقد وقع الحرام.

الشرط الثاني: التقيد الكامل بالشروط والضوابط المتقدمة، ومن أهم هذه الضوابط هي:

- 1- يجب على الإدارة العليا أن تظهر جدية كبيرة في دعم وتعزيز الفروع أو النوافذ أو الوحدات الإسلامية، وضمن توفير جميع المتطلبات الضرورية وفقاً للمبادئ الإسلامية؛
- 2- ضرورة وجود رقابة شرعية فعالة على الفروع أو النوافذ الإسلامية؛
- 3- تمتعها بالاستقلالية ولو نسبياً مع الفصل التام مالياً ومحاسبياً؛
- 4- عدم خلط أموال الفروع أو النوافذ الإسلامية مع أموال خزانة البنك العامة، فإذا حدث يجب أن تكون أرباح المنتجات الإسلامية مساوية أو أكثر للودائع التي تم إيداعها في الفروع والنوافذ الإسلامية؛
- 5- تدريب الموظفين على صيغ التمويل الإسلامي، وكيفية تطبيقها بشكل صحيح وفعال.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض النوافذ الإسلامية

تعترض النوافذ الإسلامية في عملها عدة مشاكل سنحاول التطرق إليها، ومن ثم نتطرق إلى الضوابط الشرعية التي تحكم هذه النوافذ.

الفرع الأول: المشاكل التي تعترض عمل النوافذ الإسلامية

فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه النوافذ الإسلامية، فإنها لا تستطيع التخلص من مشكلتي التبعية واختلاط الأموال، حيث تظل ملكاً للبنك التقليدي وغير مستقلة عنه، وباعتبارها تتلقى التمويل من البنك التقليدي وتودع أموالها لديه، حيث أنه لا يمكن القول بعدم جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية بحجة عدم قدرتها على منع اختلاط الجزء الحرام بالمال الحلال، نظراً لعدم قدرتها على تجنب هذه المشكلة أو التخلص منها.¹

إلا أنه يظهر لنا التناقض في هذه الحالة، حيث لا تلتزم النافذة بشرط عدم اختلاط الأموال، ويرجح الرأي الذي يعتمد عدم جواز التعامل مع النافذة في حالة اختلاط الأموال، إذ يمكن تجنب هذا الاختلاط عبر الالتزام بطرق متعددة في حالات العجز في السيولة أو الفائض، أما مشكلة التبعية، فهي قائمة ولا يمكن نقادها، ولكن التبعية هنا ليست كلية، حيث أن النافذة الإسلامية، مادامت ملتزمة بضوابطها الشرعية وخدماتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سواء في التمويل أو التوظيف، فإنها لا تعتبر تابعة في نشاطات البنك الأم الربوية.

الفرع الثاني: الضوابط الشرعية للنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

بعد أن استعرضنا آراء المؤيدين للنوافذ الإسلامية والمعارضين لها، وجدنا أن هناك رأياً وسطاً وضع ضوابط أساسية لجواز عمل هذه النوافذ والتعامل معها، إذ بدون توفر هذه الضوابط، يتحول الحكم من الجواز إلى الحرمة، وقد اختلف الباحثون في تحديد وحصر هذه الضوابط، ولكننا هنا نتناول ضوابط جامعة لهذه النوافذ لتعزيز الإجماع عليها وزيادة الثقة في تطبيقها عملياً.

¹ فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

وقد ذكر الباحث نايف بن نهار الشمري خمسة ضوابط أساسية، وأضاف لها الباحث فهد حمود خمسة ضوابط أخرى، مع توافقهما في أربعة منها واختلافهما في واحد، لذا سنذكر هذه الضوابط على النحو التالي:¹

أولاً: عدم زيادة رأس مال النافذة أو الفرع عن القيمة الإسمية لرأس مال البنك.

رأسمال الفرع يجب أن يكون أقل من مجموع القيمة الإسمية لرأسمال البنك الأصلي، ولا يجوز أن يتضمن أي جزء من القيمة السوقية.²

ثانياً: عدم وجود تبعية مؤثرة

1- الفصل المحاسبي بين عمليات البنك الأم وعمليات الفروع والنوافذ الإسلامية.

2- أن يكون النظام الآلي للفرع أو النافذة الإسلامية منفصلاً تماماً عن نظام البنك الأم.

3- عدم المشاركة في العروض الترويجية المحرمة أو التي يمكن أن تؤدي إلى الوقوع في محظورات شرعية

ثالثاً: تجنب إعانة البنك الأصل على العمليات المحرمة

عدم تقديم النوافذ الإسلامية الدعم للبنك الأم في أعمالها المحرمة، مثل أخذ أو دفع الفوائد، أو المشاركة معه في تمويل أنشطة محرمة.

رابعاً: تعيين هيئة شرعية

تعيين هيئة الهدف الأساس منها هو التأكد من مشروعية أعمال النافذة البنكية ومدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية .

¹ نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 19-22 أنظر أيضاً: نايف بن نهار الشمري، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020، ص 162 أنظر أيضاً: سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات البنكية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017، ص 61

² نايف بن نهار الشمري، الآلية الشرعية في تكوين رؤوس أموال الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، عدد 36، مارس 2016، ص 205 ص 225.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

خامساً: تعيين جهاز للرقابة الشرعية داخلي

جهاز الرقابة الشرعية الداخلي هو مجموعة من الموظفين الذين يمتلكون خبرة واسعة في العمل البنكي، وتتمثل مهمتهم الأساسية في التأكد من مطابقة العمليات البنكية لفتاوى الهيئة الشرعية، يعملون كهمزة وصل بين الهيئة الشرعية وإدارة البنك وموظفيه، حيث يقومون بنقل الأسئلة والاستفسارات والاقتراحات إلى الهيئة الشرعية، لكن من دون إصدار الفتاوى أو التدخل في نزاعات البنك مع عملائه أو أي مسائل قانونية أخرى.¹

أما الضوابط الشرعية التي أضافها الباحث فهد حمود لإنشاء البنوك الربوية فروعاً ونوافذ إسلامية والتي يختلف الباحثون في تحديدها، إلا أن جملة منها محل وفاق بين الكثيرين، وتتمثل فيما يلي:²

1- جدية الإدارة العليا في دعم الفروع أو النوافذ أو الوحدات الإسلامية، وتقديم كافة الدعم والمساندة اللازمة لها لتأمين جميع المتطلبات الشرعية، وضمان توفير جميع الإمكانيات الضرورية لسير عملها بشكل ملائم.

فلا تكون الصيرفة الإسلامية وسيلة لجذب الأموال بطريقة سهلة تقترب من وسائل الصيرفة الأخرى، وهذا يمكن رؤيته في بعض البنوك الربوية التي تسعى للاستفادة من هذا القطاع دون الالتزام الكامل بمبادئ الصيرفة الإسلامية ودون تطبيقها الشامل في العمل والأداء.

2- وجود رقابة شرعية على النافذة الإسلامية لضمان سلامة تنفيذ الأعمال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بدايةً من صياغة العقود الشرعية لمختلف صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي بإشراف هيئات الرقابة الشرعية، كما تتضمن هذه الرقابة تصميم أدلة العمل، والدورة المستندية، والأنظمة المحاسبية التي تتوافق مع المنهج والطبيعة الخاصة للعمل البنكي الإسلامي.

وبعض البنوك تكتفي بالاعتماد على مستشار شرعي خارجي لتقديم الاستشارات الشرعية للفروع الإسلامية في حال الحاجة إليها، ولكن هذا التصرف لا يعتبر كافياً؛ حيث قد يحجب البنك عنه بعض الجوانب أو التفاصيل المهمة ويظهر له أشياء أخرى وذلك لأن المقصود بالرقابة الشرعية هو التفرغ التام لمراجعة المعاملات الشرعية ومتابعة تطبيقها وضمان أدائها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية.

¹ نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، مرجع سبق ذكره، ص 282

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

3- تتمثل أهمية تمتع الفروع والنوافذ الإسلامية بالاستقلال - حتى لو كان ذلك بشكل نسبي - في الفصل المالي والمحاسبي الكامل، لضمان عدم اختلاط الأموال الحلال بالحرام، هذا يعني أن تنشأ تلك الفروع والنوافذ الإسلامية ككيان مالي منفصل، مع استقلالية دورتها المستندية وإجراءات التعامل والقيود المحاسبية، بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية مستقلة تمامًا لهذه الكيانات.

4- عدم خلط الودائع والأموال المستثمرة في إطار الصيغ الإسلامية للاستثمار والتمويل بأموال الخزينة العامة للبنك.

5- وجود رقابة بنكية من طرف البنك المركزي لضمان عدم التلاعب والتضليل واستغلال الشعار الإسلامي.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المبحث الثالث: أسس وواقع الصيرفة الإسلامية عالميا وتحدياتها وأهدافها

سنتناول في هذا المبحث أسس الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجهها ثم نخرج على أهدافها وأهميتها من خلال التطرق الى واقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية عالميا من خلال معالجة ثلاثة مطالب.¹

المطلب الأول: أسس الصيرفة الإسلامية والتحديات والمعوقات التي تواجهها

سنتناول في هذا المطلب الأسس التي تبنى عليها الصيرفة الإسلامية، وكذا العقبات التي تواجهها.

الفرع الأول: القواعد والأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية :

تقوم الصيرفة الإسلامية، أوبالأحرى جميع التعاملات المالية الإسلامية، على عدد من القواعد والأسس الأساسية، من أهمها:

- يتطلب أن يكون مصدر المال وتوظيفه حلالاً في جميع التعاملات المالية الإسلامية؛
- منع التعامل بالفائدة والالتزام بجميع الضوابط الشرعية التي تنظم المعاملات المالية؛
- مبدأ الغنم بالغرم يعني المشاركة في الربح والخسارة، وهو مبدأ أساسي في التعاملات المالية الإسلامية؛
- مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها، ولابد أن يكون هذا الاستثمار معرضاً للمخاطر، وعلى ضوء هذا فإن نتيجة الاستثمار يمكن أن تكون ربحاً أو خسارة؛
- التعامل بصيغ مثل المشاركة و المضاربة و المرابحة، بيع السلم، وصيغ أخرى متوافقة مع المبادئ الشرعية الإسلامية؛

¹ ناييف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد، 2014، 23، ص 157

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

- توجيه المدخرات نحو المجالات التي تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية يعزز دور البنوك الإسلامية في تحقيق هذه التنمية؛

- أن للمحتاجين حقا في الاستفادة من أموال الأغنياء من خلال فريضة الزكاة؛

- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.¹

أو كما قسمها الأستاذ عبد الكريم قندوز إلى خمس ضوابط أساسية، وهي:

1- الأصل في المعاملات الحل: الأصل أن جميع المعاملات مباحة ما لم يرد نص على تحريمها؛

2- منع الغرر: تجنب الغرر أو عدم اليقين في المعاملات؛

3- منع الربا: تحريم الربا في جميع المعاملات المالية؛

4- سد الذرائع: منع الوسائل التي ظاهرها مباح ولكن تؤدي إلى محرم.²

الفرع الثاني: المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية

تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في العالم العربي والإسلامي وحتى في دول غير إسلامية، للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع. ولكن، هناك عوائق تعترض إيجادها فعليا في السوق البنكية، من أهمها:

1- التحديات التنافسية: مواجهة منافسة قوية من البنوك التقليدية التي تمتلك حصصاً كبيرة في السوق وخبرات واسعة؛

¹خالدي خديجة بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 34 ص 35.

² عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي 2019، ص 42 إلى ص 47

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

2- **القصور في تطوير المنتجات البنكية الإسلامية:** يكمن في أن الصيرفة الإسلامية تتبع الصيرفة التقليدية، حيث أن العديد من المنتجات الإسلامية ما هي إلا نسخ معدلة من المنتجات التقليدية لتتوافق مع الضوابط الشرعية، ما لم تصل الصيرفة الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق تطوير منتجات تحمل طابع الابتكار والاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة، فإنها ستظل قاصرة عن تحقيق كامل إمكانياتها وقدرتها على المنافسة بشكل فعال.

3- **تشريع الرقابة وإدارة المخاطر:** إن البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية تواجهان نفس المخاطر، مثل الصدمات الخارجية وسوء الإدارة وما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة والربحية، كما أنها تواجه أيضاً مخاطر استثمارية، حيث تعتبر المشاريع مصدر العوائد بالنسبة للمودعين والمستثمرين.¹

4- **المعايير المحاسبية:** عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك المحلية عموماً بمعايير المحاسبة الدولية، وقد اشتقت منها بعض الدول معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، وعندما قامت البنوك الإسلامية، وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بالمعايير المحاسبية الدولية، ومع ذلك، فإن بعض تلك المعايير تتنافى مع الأحكام الشرعية، مثل المعيار التملكي الذي يخلط بين أحكام البيع والإجارة.²

5- **غياب التأسيس القانوني للتمويل الإسلامي:** تتعامل البنوك المركزية لبعض الدول مع البنوك الإسلامية عبر قوانين خاصة بها، بينما تتعامل بلدان أخرى مع البنوك الإسلامية دون سن أي قوانين أو تنظيمات خاصة، هذا الوضع يحد من تحقيق أهداف هذه البنوك ويؤثر على الشفافية بها، مما يؤدي إلى تشكيك المتعاملين في نزاهة هذه البنوك، بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب القوانين الخاصة يعرض البنوك الإسلامية إلى الكثير من المخاطر، إلى جانب المخاطر الكلاسيكية التي تتعرض لها البنوك التقليدية.

6- **تأهيل الموظفين:** غياب الموظفين المؤهلين والمتخصصين في الجانبين البنكي والشرعي معاً يمثل تحدياً كبيراً للبنوك الإسلامية، كما يمكن أن يؤدي هذا النقص في الكفاءات المتخصصة إلى مشكلات في تطبيق الأحكام الشرعية بدقة، وإدارة العمليات البنكية بكفاءة، مما يؤثر سلباً على أداء البنوك وثقة العملاء بها.

¹ محمد سعد عامر، الأصول الشرعية للاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص- ص 180- 181.

² شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، سطيف، 2011، ص 16

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

7- انعدام السوق المالي وضعف التعاون فيما بينها: عدم وجود سوق مالي في البيئة المحيطة يعتبر عائقاً كبيراً أمام البنوك الإسلامية، حيث أن السوق المالي النشط والمتطور يساعد البنوك الإسلامية على أداء دورها كوسيط مالي بكفاءة، كما يمثل قاعدة صلبة للتعاون والتفاعل بين البنوك المختلفة.¹

8- معوقات ذات صلة بتطوير المنتجات البنكية: بالرغم من محدودية المنتجات، فإننا نجد أن البنوك الإسلامية تتبع الأدوات البنكية التقليدية، حيث إن كثيراً من المنتجات الإسلامية ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما لم تصل البنوك الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق ابتكار منتجات تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة، فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا ما يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه مثل:

- انشاء مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها يعد خطوة ضرورية لإجراء الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات بنكية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق، حيث أن هذا الدعم سيساهم في تعزيز الابتكار والاستقلالية في الصيرفة الإسلامية، مما يعزز قدرتها على المنافسة بشكل فعال؛
- عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية على الرقابة حيث يرى كثيرون أن هذه الهيئات يجب أن تلعب دوراً أكبر في قيادة عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات البنكية، لتعزيز الابتكار والاستقلالية في الصيرفة الإسلامية؛
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين البنوك الإسلامية حيث تهدف هذه الآليات إلى الارتقاء نوعياً بمستوى الصيرفة الإسلامية، بما يحقق حفظ حقوق جميع الأطراف ضمن إطار أحكام الشريعة الإسلامية.²

¹ أحمد سليمان خصاونه، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008، ص76-77

² عبد العزيز لطفي جاد الله، التحول الى البنوك الإسلامية بين الفقه الشرعي والسوق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2017،

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

المطلب الثاني: أهمية واقع الصيرفة الإسلامية ضمن الصناعة المالية الإسلامية

سننتقل إلى واقع الصناعة البنكية الإسلامية لنتعرف على مدى أهميتها، ونبحث في الفرص والتحديات التي تواجهها.

الفرع الأول: واقع الصناعة المالية الإسلامية

يتم قياس أداء قطاع التمويل الإسلامي من خلال دراسة خمسة قطاعات فرعية تتمثل في الصيرفة الإسلامية والتكافل ومؤسسات مالية إسلامية الأخرى مثل شركات الاستثمار، مؤسسات التمويل الأصغر وغيرها، الصكوك والصناديق الإسلامية تعتبر المؤسسات المالية العمود الفقري للصناعة نظرا لحجمها وسجلها الحافل، بينما تعتبر فئات الأصول في سوق رأس المال بما في ذلك الصكوك والصناديق الإسلامية أدوات استثمار هامة لهذه الصناعة.¹

سجلت الأصول المالية لقطاع التمويل الإسلامي نموا كبيرا بنسبة نمو سنوي مركب بلغت 6% من عام 2012 إلى 2017 لتصل إلى 2.44 تريليون دولار أمريكي سنة 2017 وهذا من قبل 56 دولة، إذ تبقى إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا أكبر الأسواق حيث تساهم في حصة ثابتة تصل 65 % من المجموع، أو 1.6 تريليون دولار²، لتنتقل إلى 3.95 تريليون دولار سنة 2021 بزيادة 1 تريليون دولار مقارنة بسنة 2019 أي بنسبة نمو 33.78%، بينما بلغت نسبة نمو هذه الأصول نسبة 14% سنة 2020 متأثرة بانتشار وباء كوفيد 19، لتنتقل هذه النسبة إلى حدود 17% سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا بسبب تسجيل التعافي من الوباء بعد طرح اللقاح المضاد لفيروس كوفيد 19 في العالم، لتبلغ بعد ذلك نسبة 2.7 تريليون دولار أمريكي سنة 2022.³

كما يعد قطاع البنوك الإسلامية أكبر قطاع في التمويل الإسلامي، لأنه يساهم بنسبة 71% من أصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2017، أو ما يقارب 1.72 تريليون دولار أمريكي، وقد كان

¹ عبد الكريم قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها الإمارات الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019، ص 90.

² Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2018**, p15

³ ICD –REFINITIV, **Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE**, IFDI2022, p06 p08

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

متوقعا بلوغ هذه الصناعة حوالي 3.8 تريليون دولار بحلول سنة 2023¹، وقد بلغت 2.76 تريليون دولار سنة 2021، ليصبح توقع بلوغ حجم الصناعة 5.9 تريليون دولار سنة 2026²، كما يدعم هذا القطاع مجموعة من البنوك التجارية وغيرها من أنواع البنوك، ومع ذلك تظل البنوك التجارية المساهم الرئيسي في نمو القطاع، ويمكن ملاحظة ذلك في البلدان الجديدة التي تفتح أبوابها للتمويل الإسلامي من خلال الخدمات البنكية للأفراد، مثل المغرب، الذي شهد بدء ثمانية بنوك إسلامية عملياتها في عامي 2017 و 2018، وسورينام، التي افتتحت أول بنك إسلامي في أمريكا الجنوبية، وأسفر دخول المغرب وسورينام عن وجود 69 بلدا حاليا ببنوك تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بعد أن وافقت حكومة ملاوي على توفير خدمات مصرفية إسلامية على أساس النوافذ الإسلامية فقط، هذا شيء حققه جيرانها الأفارقة بالفعل في يونيو عام 2018 مع إطلاق النافذة الإسلامية لـ بنك كوريس الدولي Coris Bank International في مالي والسنغال وبنين وساحل العاج في الوقت نفسه في أوروبا، تم الإبلاغ عن أحد البنوك النرويجية، تطالب "القروض الحلال" الخالية من الفوائد.³

كما سجل قطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمي محافظا بذلك على نموه خلال سنة 2021 بالرغم من تداعيات كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا، كما بلغ حجم الأصول 1.3 تريليون دولار في نهاية عام 2021، ليمثل نموا بنسبة 11.3 % (أساس سنوي)⁴، بالرغم من معاناة العديد من الدول من ركود اقتصادي وتسجيل للأصول وتخراج لاستثمارات وانخفاض الإقدام على المخاطر بسبب الوباء وتقلبات الاقتصاد العالمي بسبب التضخم وتداعيات الحرب.⁵

أما فيما يخص توزيع الأصول، فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 52.4% من إجمالي أصول قطاع المالية الإسلامية، تليها مباشرة منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 17.4%، وجنوب شرق آسيا بنسبة 23.5%، وبالنسبة للصيرفة الإسلامية، فقد هيمنت دول مجلس التعاون الخليجي

¹ ابراهيم سعيد، دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الإسلامية بالبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 134

² ICD –REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE, op cit, p08

³ Islamic Finance Development Report 2018, p 17

⁴ IFSB STABILITY REPORT 2022, P12, P13, P14

⁵ <https://www.ifsb.org/download.php?id=6571&lang=English&pg=/index.php> 22/03/2023 IdealRating

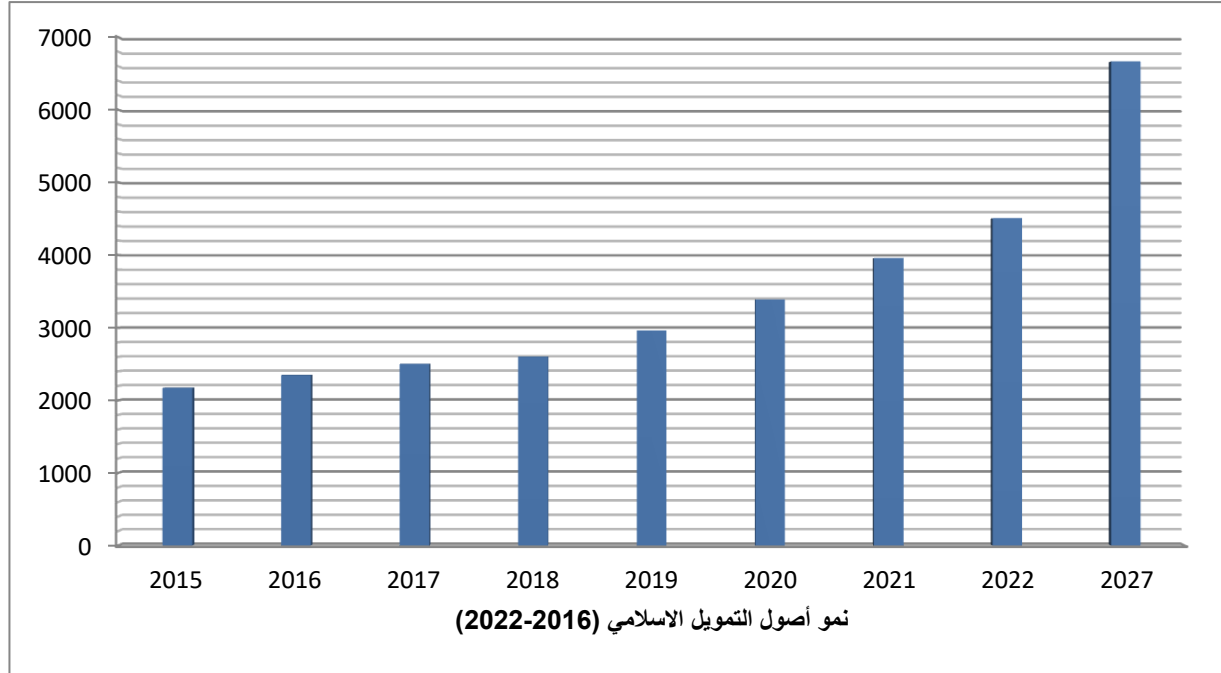
إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل البنكي الإسلامية الرابعة عشر يومي 14 و 15 ديسمبر

2022، البنك الأهلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2022، ص 15

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

على 58% من الحصة السوقية العالمية، تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بنسبة 23%، وجنوب شرق آسيا بنسبة 13%¹.

الشكل رقم (02): تطور حجم نمو أصول الصيرفة الإسلامية عالميا خلال الفترة 2015 - 2022



المصدر: ICD REFINITIV Islamic Finance Development 2023p 08

Report الوحدة: مليار دولار

سنتطرق إلى هيكل الصناعة المالية الإسلامية، ثم نبين مدى أهمية الصيرفة الإسلامية من خلال حجم أصولها على المستوى الدولي، كما يلي :

أ- البنوك الإسلامية :

يعرف البنك الإسلامي حسب اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنه: "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال، وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي"²

¹ IFSB STABILITY REPORT 2021. P.18, P.19. www.ifsb.org

² قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 36.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ب- شركات التأمين التكافلي:

يعرف التأمين الإسلامي كعقد يتم بموجبه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي، بصفتها ممثلة لهيئة المشتركين، وشخص (طبيعي أو اعتباري) على قبوله عضواً في هيئة المشتركين، والتزامه بدفع مبلغ معلوم يسمى القسط، على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء الهيئة بغير قصد الربح. تتعهد الشركة نيابة عن هذه الهيئة بدفع التعويض عن الضرر الفعلي الذي يصيب العضو جراء وقوع خطر معين، وذلك في حالات التأمين على الأشياء أو المسؤولية المدنية، أو دفع مبلغ التأمين في حالات التأمين على الأشخاص، وفقاً لوثيقة التأمين وأسس النظام الأساسي للشركة، وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

ويعرف أيضاً بأنه عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن عند تحقق الخطر المؤمن منه، تُدار العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم.²

ج- صناديق الاستثمار الإسلامية

يمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها أوعية مالية تهدف إلى تجميع مدخرات الأفراد ثم استثمارها في الأوراق المالية عبر جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية، وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد.

صناديق الاستثمار الإسلامية ليست مجرد وسيط مالي كما هو الحال في صناديق الاستثمار التقليدية، بل تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي، الذي يمزج بين العمل ورأس المال بموجب عقد مضاربة شرعي يربط بين إدارة الصندوق والمكتسبين فيه، تستثمر هذه الصناديق في أوراق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلا تتعامل بالسندات التقليدية أو الأسهم الممتازة، وقد حققت صناديق الاستثمار الإسلامية نجاحاً كبيراً، وساعدها على ذلك ظهور مستحدثات في مجال الخدمات المالية الإسلامية.³

¹ حسين حسين شحاتة، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي نظم التأمين التعاوني في ضوء المنهج الإسلامي، الإسكندرية، 1999، ص 6

² أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة، ط1، 2005، ص 47

³ قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، المرجع نفسه، ص 357

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

د - أسواق رأس المال الإسلامية (الصكوك):

تُعتبر أسواق المال من أهم المجالات المستحدثة في التعامل المالي، حيث تشمل جميع القنوات التي يتدفق من خلالها المال بين مختلف قطاعات وأفراد المجتمع، كما تعرف على أنها :

" هي الأسواق المكلفة بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل"¹

هـ - مؤسسات الزكاة:

تؤدي الزكاة دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية؛ إذ تؤثر على توزيع المداخل وتزيد الإنتاجية من خلال تمكين الفقراء من وسائل الإنتاج، مما يقلل البطالة، كما تؤثر الزكاة على الاستهلاك وتمنع الاكتناز ، مما يعزز النمو الاقتصادي.

الزكاة لا يمكن أن تؤدي دورها المهم في التنمية الاقتصادية إلا بوجود إطار مؤسسي ينظم جمعها وتوزيعها بطريقة منظمة ومنضبطة، في العديد من الدول الإسلامية، تم إنشاء بيوت ومؤسسات للزكاة لهذا الغرض، حيث تعمل هذه المؤسسات على جمع الزكاة من المستحقين وتوزيعها بشكل عادل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.²

الفرع الثاني: قطاعات الصناعة المالية الإسلامية :

يعتمد قطاع الخدمات المالية الإسلامية على أربعة قطاعات أساسية وتتمثل في التمويل الإسلامي والمركز في عمل البنوك والصيرفة الإسلامية و التأمين التكافلي وصناديق الاستثمار والصكوك الإسلامية.

بلغ حجم نمو إجمالي أصول التمويل الإسلامي بنسبة 11% إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2022، مما يشير إلى تعافيتها من تداعيات الوباء وعودتها إلى معدلات النمو السابقة للوباء، يُلاحظ أيضًا أن الصيرفة الإسلامية تفقد تدريجيًا هيمنتها على قطاع المالية الإسلامية لصالح أسواق رأس المال، وهذا يعكس نمو القطاع وتطور هياكل الاستثمار والأدوات المالية في أسواق رأس المال الإسلامية، يُعد هذا

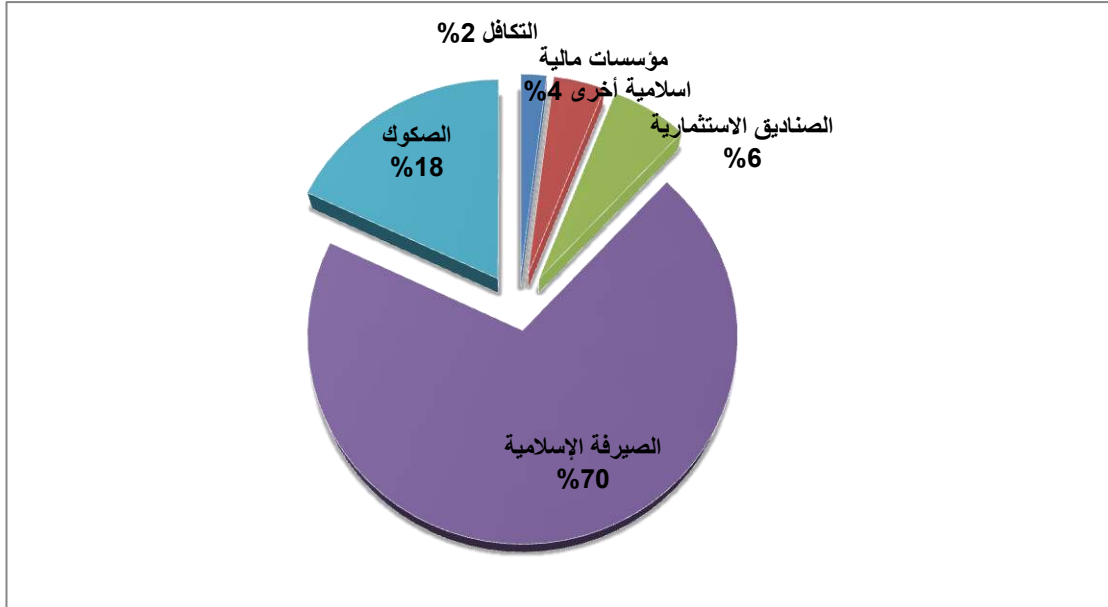
¹ قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، المرجع نفسه، ص 358

² محمد فرحي، العمل البنكي في الإسلام ضرورته و جذوره التاريخية والياته، بحث مقدم إلى المتلقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 24 25 أفريل 2006، ص 10 ص 11

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

تحديًا وفرصة في نفس الوقت لصناعة البنوك الإسلامية لتطوير نماذج غير تقليدية لمنتجاتها وتعميق انتشارها محليًا ودوليًا، بهدف الحفاظ على دورها الريادي وتعزيز مكانتها في السوق المالي العالمي.¹

شكل رقم (03): توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية في سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير

ICD REFINITIV Islamic Finance Development Report 20223 EMBRACING CHANGE, IFDI 2023, p08

يتضح من تحليل البيانات في الدائرة النسبية (الشكل رقم 03) لعام 2022 أن الصيرفة الإسلامية تحتل نسبة 70% من حجم الصناعة المالية الإسلامية، وهي تشمل صيغ التمويل الإسلامي التي تُقدمها البنوك الإسلامية، ثم تأتي الصكوك المالية الإسلامية بعدها في المرتبة الثانية بنسبة 18%، وتمثل هذه الصكوك سوق رأس المال الإسلامي، ثم تأتي صناديق الاستثمار في المرتبة الثالثة بنسبة 6%، وفي المرتبة الأخيرة نجد التأمين التكافلي بنسبة 2%.

1 IFSB STABILITY REPORT 2023. P.18, P.19. www.ifsb.org 64

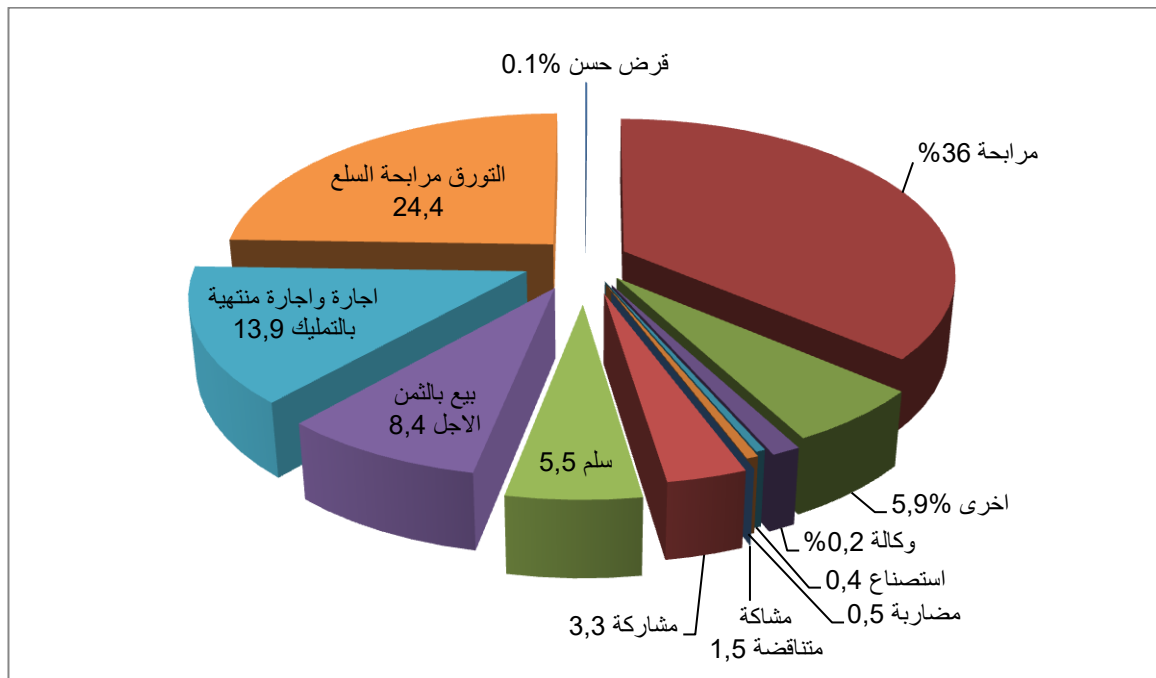
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

على الرغم من النمو الذي شهده قطاع الصيرفة الإسلامية بنسبة 6.5%، حيث بلغ حجمه حوالي 2.10 تريليون دولار في عام 2021، إلا أن هذا النمو لا يرقى إلى المستوى المطلوب لحماية وتطوير التمويل والصيرفة الإسلامية بشكل كاف، نظراً للتحديات التي ما زالت تواجهها الصناعة، وخصوصاً بعد تأثير جائحة كوفيد-19 وبداية عملية التعافي الاقتصادي.¹

الفرع الثالث: تطبيقات عقود التمويل الإسلامي :

وهي تتضمن الصيغ المالية المختلفة و المطبقة من طرف البنوك الإسلامية والتي سنستعرضها في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (04): تطبيقات عقود التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على IFSB MAY 2019m RISK SHARING IN ISLAMIC BANKING

1 ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2023, IFSB, Kuala Lumpur, Malaysia, June2023, p5.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

على ضوء الدائرة النسبية (الشكل رقم 04)، نلاحظ أن صيغة المربحة تسيطر على الصناعة بنسبة 36%، يليها التورق بنسبة 24.4%، بعدهما تأتي الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 13.9%، بينما تحتل صيغ البيع بالثمن الآجل والسلم المرتبة الأخيرة بنسبة 12.8%، كما أن صيغ المداينة (البيع) فهي تسيطر على نسبة 88.2%، مما يعكس سيطرتها المطلقة في السوق، بالمقابل تأتي صيغ المشاركة بنسبة 3.3%، وصيغ المضاربة بنسبة 0.5%، وهما يحتلان مراتب متدنية جدًا في توزيع الأسهم داخل الصناعة المالية الإسلامية.

كما نجد أن البنوك الإسلامية والتي تعتمد على التمويل الإسلامي تعتمد بشكل مطلق على صيغ البيع نظرًا لقلّة المخاطر المترتبة عليها ولأنها تتميز بأجل تنفيذ قصيرة، وتستخدم في التمويل بشكل رئيسي بسبب توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا، كما تتجنب البنوك الإسلامية صيغ الاستثمار مثل المشاركة والمضاربة.

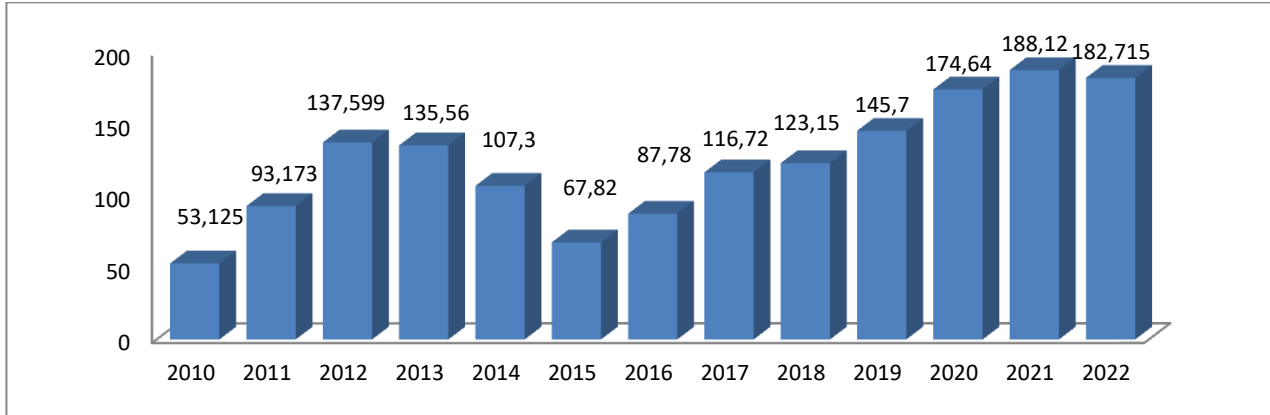
الفرع الرابع: حجم إصدارات الصكوك المالية الإسلامية عالميا

أسواق المال من أهم المجالات المستحدثة في التعامل، وتشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات وأفراد المجتمع. تعرف أسواق رأس المال على أنها: "الأسواق المكلفة بتجميع المدخرات والأموال وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل".¹

¹ لقتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، مرجع سابق، ص 358

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الشكل رقم (05): إجمالي إصدارات الصكوك المالية الإسلامية عالمياً 2010-2022 (الوحدة مليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات تقرير السوق المالية الدولية للصكوك

IIFM SUKUK REPORT 2023, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 | 12th Edition p29

بناءً على الشكل رقم 05 نلاحظ تسجيل 53.125 مليار دولار كحجم إصدار صكوك لسنة 2010 ليرتفع بعد ذلك بنسبة نمو قدرها حوالي 45 % في سنة 2011، وقد سجلت سنة 2012 مبلغ 137.599 مليار دولار كأقصى ارتفاع قبل بداية التراجع الملحوظ للإصدارات من سنة 2013 بمبلغ 135.56 مليار دولار حتى سنة 2015 لتعاود الصعود مجدداً سنة 2016 لتصل بمبلغ 123.15 مليار دولار سنة 2018 بمعدل نمو 5.5% مقارنة بسنة 2017، كما شهد عام 2021 زيادة الإصدارات العالمية (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق 2020، حيث تم تحقيق رقم قياسي جديد بمبلغ 188 مليار دولار،¹ ليسجل انخفاضاً بنسبة 3.5 % في سنة 2022 والتي بلغ فيها حجم إصدار الصكوك عالمياً مبلغ 182.715 مليار دولار.

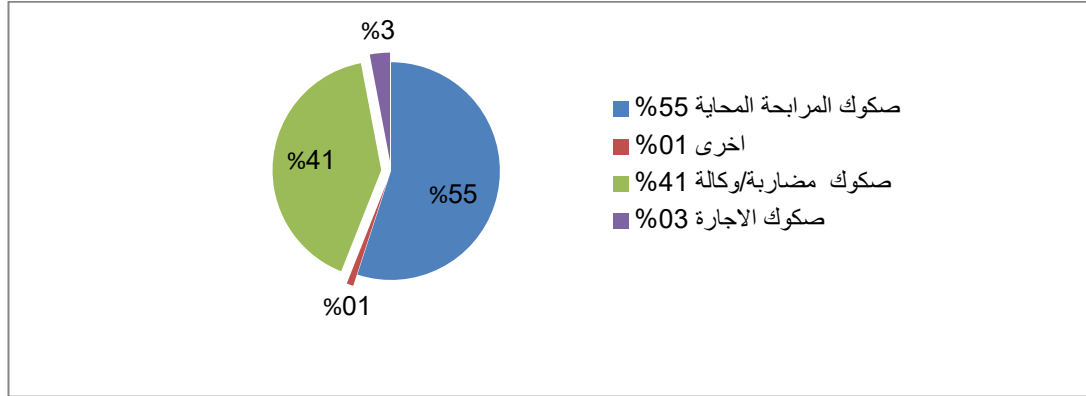
كما تعد الصكوك قصيرة الأجل، والتي تستحق لعام واحد أو أقل، مهمة جداً لتطوير سوق ما بين البنوك الإسلامية، وتلعب هذه الصكوك دوراً مهماً وأساسياً في إدارة السيولة للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية عامة، كما أن دخول الهيئة الإسلامية لإدارة السيولة في سوق الصكوك قصيرة الأجل يُعد

¹ IIFM SUKUK REPORT 2023, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 | 12th Edition, p65, p69.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

عاملاً هاماً ومساعداً في تطوير هذا السوق، بالإضافة إلى الإقبال الكبير على هذا النوع من الصكوك، وهو في تحسن مستمر، مدعوماً بشكل خاص من طرف جهات الإصدار السيادية.

الشكل رقم (06): هيكل الصكوك الإسلامية عالمياً 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على تقرير

IIFM SUKUK REPORT 2023 A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 | 12th Edition p80

تعتبر صكوك المراجعة المحلية الأكثر استخداماً بنسبة 55%، تليها صكوك المختلطة (مضاربة/وكالة) بنسبة 41%، تليهم في الأخير صكوك الاجارة بنسبة 3%، كما بلغ إصدار الصكوك خلال عام 2022 حوالي 1100 مليار دولار، توفر البنوك المركزية طرقاً عديدة للبنوك الإسلامية لاستثمار فائض السيولة لديها في برامج الصكوك الحكومية.¹

على أساس تراكمي من عام 2001 إلى غاية 2022 ظلت ماليزيا محافظة على مركزها الأول في إصدار الصكوك بإصدارات محلية ودولية معا بحوالي 86.8 مليار دولار أمريكي، وهذا لقوة رأس المالية لديها وريادتها في هذا المجال، تليها المملكة العربية السعودية بحوالي 22.5 مليار دولار أمريكي، ثم

¹ IIFM SUKUK REPORT 2023, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 |12th Edition, p80.

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

أندونيسيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا، أماحة المملكة البريطانية فقد بلغت 0.2 مليار دولار أمريكي.

1

الفرع الخامس: المؤسسات المساعدة للصيرفة الإسلامية:

تعددت الهيئات والمؤسسات التي تساعد البنوك والنوافذ الإسلامية في عملها ونذكرها وفق

الجدول التالي:²

الجدول رقم (01): المؤسسات المساعدة والداعمة للصيرفة الإسلامية

المقر	الغاية	تاريخ التأسيس	الهيئة أو المؤسسة
السعودية	مهمتها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في 57 دولة عضو والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء	1975	البنك الإسلامي للتنمية "IDB"
البحرين	مهمتها إعداد المعايير الشرعية والمحاسبية	1991	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI"
ماليزيا	مهمته توفير المعلومات عن الصناعة ونشر الوعي العام حول العمل البنكي الإسلامي	2001	المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
البحرين	مهمته الترويج للسوق المالية الإسلامية واعتماد الأدوات المالية المتداولة	2002	السوق المالية الإسلامية الدولية
البحرين	مهمتها تقييم أداء وكفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز الشفافية	2001	الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

¹ IIFM SUKUK REPORT 2023, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 | 12th Edition, p81.

² سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ط 2 إلكترونية، حماة، سوريا، مارس 2015، ص 495

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ماليزيا	مهمته إدارة عمليات استثمار السيولة للبنوك الإسلامية	2002	مركز إدارة السيولة
ماليزيا	مهمته إصدار معايير الرقابة والإشراف وتطوير آليات إدارة المخاطر	2002	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
الامارات العربية المتحدة	التحكيم في المالية الإسلامية	2005	المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المواقع الرسمية للمؤسسات المذكورة

أ- البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف تهدف إلى تمويل المشروعات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يؤمن بأن تعزيز النمو الاقتصادي هو السبيل الأمثل للخروج من الفقر، يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى تمكين الأفراد من تحقيق تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق واسع من خلال إنشاء البنية التحتية الضرورية، كما يعمل البنك على بناء شراكات تعاونية بين المجتمعات والأمم عبر القطاعين العام والخاص، ويعزز الحلول المبتكرة والمستدامة لأكبر تحديات التنمية في العالم، مساهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما تطورت المؤسسة منذ إنشائها من كيان واحد إلى 5 خمسة كيانات أو مؤسسات.¹

الجدول رقم (02): المؤسسات المشكلة للبنك الإسلامي للتنمية

الهدف	سنة التأسيس	المؤسسة
مهمته إنماء وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية	1975	البنك الإسلامي للتنمية ISDB
يعتبر مسؤول عن انتاج المعرفة ونشرها في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي	1981	معهد البنك الإسلامي للتنمية ISDBI
مهمته تأمين الاستثمار وإتقان الصادرات للبلدان	1994	المؤسسة الإسلامية لتأمين

1 منشور للبنك على موقعه عبر الإنترنت <https://www.isdb.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86f> تاريخ الاسترداد: 2024/01/02

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الاستثمار ICIEC		الإسلامية
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع ICD	1999	الغاية منه تدعيم التنمية الاقتصادية لدولها الأعضاء بمشاريع القطاع الخاص
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC	2008	تعتبر عاملاً محفزاً لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على منشور للبنك على موقعه عبر الأنترنت

https://www.isdb.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86f تاريخ

الاسترداد: 2024/01/02

ب- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تمثل أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكانت تُعرف سابقاً باسم هيئة المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في 26 فبراير 1990م، وتم تسجيلها في 27 مارس 1991م في دولة البحرين، تتمثل رسالتها في تحقيق التجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها، كما تكمن رؤيتها في توفير الأدلة الإرشادية لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد التقارير المالية بصورة موافقة للشريعة الإسلامية ومبادئها، بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصناعة وتطورها.¹

المطلب الثالث: أهداف الصيرفة الإسلامية

سنناول من خلال هذا المطلب جملة الأهداف العامة والخاصة للصيرفة الإسلامية، والتي تُطبق من خلال البنوك الإسلامية وكذلك من خلال الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

¹ تاريخ الاسترداد 30/03/2023 https://aaoifi.com

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

الفرع الأول: الأهداف العامة

تتمثل الأهداف العامة للصيرفة الإسلامية فيما يلي:

أولاً: - حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

تتوفر المؤسسات التمويلية الإسلامية على كل الاشتراطات اللازمة للتصدي لمعوقات التنمية، خاصة في دول العالم الثالث، و هذه تمتلك المؤسسات صيغ تمويلية متنوعة تتناسب مع مختلف الظروف والمواقف، مثل صيغ المشاركة التي تعكس العدل وتحقق مصلحة الجميع وتسرع من وتيرة التنمية، بحكم طبيعة عملياتها التي تسهم في تقليل ومعالجة التضخم من خلال التعامل بالأموال وليس المتاجرة بها، كما تعتبر هذه المؤسسات علاجاً للمجتمعات التي تعمل فيها ورمزاً لعظمة تعاليم الإسلام التي تعتمد عليها.¹

ثانياً - تجنب الربا ومحاربه

من الأهداف الأساسية للصيرفة عامة والبنوك والنوافذ الإسلامية خاصة تجنب الربا بجميع أنواعه، سواء كان قليلاً أو كثيراً، إضافة إلى تجنب القمار و الغرر، والجهالة، كما أن الربا في الإسلام ينقسم إلى نوعين: ربا الديون وربا البيوع، أما ربا الديون فيُعرف بربا النسيئة أو ربا القروض، وهو الزيادة مقابل الأجل، أما ربا البيوع فينقسم إلى نوعين: ربا الفضل وربا النسيئة.²

والحديث النبوي الشريف الشهير في هذا الهدف هو حديث الأصناف الستة مما روي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: (الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فمن زاد أو رضي استزاد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سواء).³

¹ أحمد عبد عزيز النجار، حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة، سبرينت، ط 1، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 11 12

² رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012، ص 53

³ أخرجه مسلم، صحيح مسلم، باب الربا الحديث رقم 4148، ج 5، ص 44

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

ثالثاً: توافق معاملات الصيرفة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية

أهم ما يميز التمويل الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص هو الالتزام بالدين والأخلاق المستمدة منه، حيث تتم عمليات التمويل الإسلامي وفقاً للشريعة الإسلامية، حتى وإن شابها بعض الانحراف في التطبيق، كما أن هذا التمويل يُعتبر أخلاقياً إسلامياً، حيث يهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته، مع الحرص على العمل بتعاليمها وحفظ كلياتها، بما في ذلك حفظ المال وتمميته بما يحفظ الإنسان والمجتمع والاقتصاد ككل.¹

الفرع الثاني: الأهداف الخاصة

وهي الأهداف التي تحقق المنفعة الخاصة للبنك الإسلامي وتتلخص في:²

أولاً: تحقيق الربح: يمثل الهدف الأهم بالنسبة للبنوك والنوافذ الإسلامية هو تحقيق الربح، وهو الضمان الأكبر لوجود البنك والنافذة واستمراريتها في العمل، وبالتالي استمرار خدماتها للمجتمع، ومن الضروري أن يكون هذا الربح مستقراً وفي نمو مستمر، ليس فقط من أجل توزيع العائد على المساهمين والمودعين، ولكن أيضاً لتنمية موارد البنك والنافذة والحفاظ على نموها ككل.

ثانياً: تحقيق الأمان: تسعى البنوك والنوافذ الإسلامية إلى العمل في مناخ آمن بعيداً عن المخاطرة، ويظهر ذلك في تنوع توظيفاتهما ومحاولة التوفيق مع الهدف السابق من خلال ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر، حيث يتم ذلك باختيار المشاريع الاستثمارية التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.

ثالثاً: تحقيق النمو: يُقصد به نمو الموارد الذاتية للبنك وتلك المتعلقة برأسماله، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات، بالإضافة إلى نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها.

¹ رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012، ص 7

² محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2007، ص

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للصيرفة الإسلامية وواقعها

خلاصة الفصل :

تم التركيز في هذا الفصل على عرض الإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الإسلامية من خلال ثلاث مباحث أساسية، تم التطرق فيها إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومختلف خصائصها ووظائفها وفي المبحث الثاني فتم التركيز على تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي فتعرفنا على مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والعلاقة بينهما، أما في المبحث الثالث والأخير فبيننا فيه أسس الصيرفة الإسلامية وأهم التحديات التي تواجهها مركزين على إبراز أهمية الصيرفة الإسلامية من خلال تحليل وتشخيص واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم وحجم تطورها الهائل والاهتمام المتزايد لنبيين على أهمية الفصل في هذا الموضوع، ومن خلال هذا التأصيل فسنحاول أن نربط المفاهيم النظرية بالواقع التطبيقي للصناعة المالية من خلال التطرق الى موارد واستخدامات الأموال المتداولة في البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

بعد دراستنا للإطار النظري والمفاهيمي للصيرفة الإسلامية في الفصل الأول وذلك بالتطرق لماهية البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها، معرجين على تعريف النوافذ الإسلامية وعلاقتها بالبنوك التقليدية بالإضافة الى واقع الصيرفة الإسلامية وتحدياتها، ومن هنا كان لزاما علينا الحديث في الفصل الثاني عن أساليب وآليات التمويل المعتمدة واستخدامات الأموال في البنوك والنوافذ الإسلامية، بالإضافة الى استكشاف المصادر التي يستند إليها لتمويل الأنشطة المختلفة للبنك الإسلامي، ملقين الضوء على الأشكال والطرق التي يتم من خلالها استثمار الموارد المتاحة في البنك الإسلامي مركزين على آليات تشغيل هذه الموارد بطرق مبتكرة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تناولنا الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية والخدمات البنكية وفي البنوك الإسلامية، وينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث تتضمن:

- المبحث الأول: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية؛

- المبحث الثاني: مصادر الموارد المالية في البنوك الإسلامية؛

- المبحث الثالث: استخدام الأموال في البنوك الإسلامية؛

المبحث الأول: أساليب التمويل في البنوك الإسلامية

يتناول هذا المبحث أساليب واستخدامات الأموال في البنوك والنوافذ الإسلامية من خلال التطرق الى مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه وكذا معايير التمويل والاستثمار وظوابط تنظيم العمليات التمويلية والمخاطر التي تعترضها.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي ومبادئه الأساسية

الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

تتسم صيغ التمويل الإسلامي، بمختلف أشكالها، بالسعي نحو تحقيق هدفين مترابطين:

الهدف الأول: التمويل المباشر الذي يتمثل في توفير الأموال الضرورية لدعم جميع أنواع المشاريع الاقتصادية .

والهدف الثاني: يكمن في التمويل الغير مباشر، حيث يسعى إلى المساهمة في حل أزمة البطالة المتفاقمة في مختلف أرجاء العالم، على اختلاف توجهاتها الاقتصادية المتنوعة .

يتمتع التمويل في النظام المالي الإسلامي بأهمية بارزة نظراً لتاريخه العريق وأهدافه العديدة التي يسعى لتحقيقها، فتعود جذور استخدام أدوات التمويل إلى الفترة الإسلامية الأولى، حيث لم تكتفِ هذه الأدوات بالأشكال التقليدية المعروفة مثل المشاركة والمضاربة، بل تجاوزتها لتشمل أنواعاً من التعاون العفوي غير المنظم بين الأفراد والجماعات.

في العصر الحديث، ازداد تنافس البنوك الإسلامية مع نظيرتها التقليدية على جذب رؤوس الأموال والادخار، حيث تقوم بإعادة توظيفها مباشرة من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع شركاء آخرين، يُظهر هذا التنافس الاختلاف البارز في الفلسفة المتبعة للتمويل بين النوعين

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

من البنوك، حيث تعتمد البنوك التقليدية على عمليات الائتمان والاقتراض كوسيلة رئيسية للتمويل، بينما تعتمد البنوك الإسلامية على عمليات المشاركة الاستثمارية.

التمويل يعني توفير السلع، أو الخدمات، أو وسائل الدفع، مع تأجيل البذل المقابل أو بدونه في

الأصل.¹

يظهر بوضوح أن التمويل يقوم على علاقة تمكين الأفراد أو كيانات اقتصادية من استغلال موارد الآخرين، سواء كان ذلك بدون مقابل أو مع تأجيل المقابل.

ويلاحظ أن التمويل يتم لأهداف إنتاجية أو استهلاكية، ويمكن أن يكون الممول هو من يسعى لتحقيق الربح من خلال العمليات التمويلية، مما يجعل التمويل استراتيجياً، بينما قد يكون الممول من يرغب في التبرع الخالص وتقديم المساعدة الإنسانية، مما يجعل التمويل تبرعياً.

الفرع الثاني: مبادئ وقواعد التمويل الإسلامي

بينما يمثل التمويل الإسلامي نمطا خاصا من التمويل أو أسلوبا في تنفيذ العمليات المالية، فإنه يستند إلى قاعدة فقهية مهمة ومعروفة، تُعتبر من أسس الاقتصاد الإسلامي، وتتمثل في:

الربح يستحق في الشريعة بالملك أو العمل، وبالتالي فإن التمويل المؤدي إلى الربح يرتبط أساسا بمبدأ استحقاق الربح بالملك وبموجب هذه القاعدة، يُعتبر التمويل الإسلامي نوعاً من التمويل يعتمد أساساً على الملك للربح، ويقضي ذلك أن من يمتلك ما يملكه يستحق أي زيادات تحصل في قيمته أو في أدائه. القاعدة الأولى في التمويل الإسلامي تُعتبر أنه لا بد من وجود التملك، إذ يعطي وجود حق ملكية على شيء للمالك حق الملكية على جميع الزيادات المنبثقة عنه، سواء كانت هذه الزيادات ناتجة بفعل عوامل طبيعية، أو بواسطة المالك واجتهاده، أو بناءً على عوامل العرض والطلب في السوق.

¹ أرضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث

السنوي، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 2-3

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

والقاعدة الثانية في التمويل الإسلامي تُعرف بالواقعية، وتتضمن قاعدتين نوعيتين يُعتبران جزءاً من هذه القاعدة.

أول قاعدة من قواعد الواقعية في التمويل الإسلامي تنص على أن الشيء المملوك ينبغي أن يكون قابلاً للزيادة بطبيعته الذاتية، فإذا لم يكن الشيء المملوك قادراً على الزيادة بطبيعته، فإن المالك لا يمكنه الحصول على أية زيادة (ربح) في ملكه، وبالتالي، تُرفض فكرة النماء الافتراضي، حيث إذا كان الإنسان يمتلك شيئاً ليس له القدرة على النمو، فإنه لا يحق لمالكة الحصول على أي زيادة.

والدين هو مثال واضح على ذلك، فإذا كان شخص مديناً لآخر، فإن ذلك يعني أن الدائن له حقاً على المدين، وهذا الحق يتيح له بعض أنواع التصرف مثل الهبة والحوالة والإرث، ولكنه غير قابل للنماء لأنه شيء معنوي محدد بعدد معين من الوحدات النقدية أو العينية. وهذا العدد من الوحدات لا يمكنه أن يزداد أو ينقص بطبيعته، ولا يمكن أن يتكاثر أو يفنى، وبالتالي فهو لا يخضع لقاعدة الربح في التمويل الإسلامي.

القاعدة الفرعية الثانية التي تنشأ عن مبدأ الواقعية ترتكز على ربط ما يتلقاه المالك بوجود زيادة فعلية في قيمة الممتلكات، فإذا كان هناك زيادة فعلية في قيمة الممتلكات، يستحق المالك زيادة في ملكه، بينما في حال عدم وجود زيادة أو حتى وجود نقص في القيمة، فإن المالك لا يستحق أي زيادة أو حتى خسارة في ملكه.

وبشكل آخر، فإن التمويل الإسلامي لا يقبل أي افتراضات فيما يخص الربح، بل ينظر مباشرة إلى الربح الفعلي، والذي يتم توزيعه بين المالك والمستثمر وفقاً للاتفاق المبرم بينهما، وبالتالي، لا يقبل تقسيم ربح افتراضي، أو حتى افتراض ربح للممول سواء خسر المشروع أم حقق ربحاً.

القاعدة الثالثة في التمويل الإسلامي تُعنى بمن يسعى للربح، وتنص على ضرورة أن تتم جميع عمليات التمويل من خلال السلع والخدمات. سواء في إنتاجها كما هو الحال في التمويل بالمشاركة

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

والمضاربة، اللذين يستخدمان في تمويل مشاريع إنتاجية بطبيعتها، أو في تداولها كما هو الحال في التمويل بالبيع والإيجارات.

تُعتبر هذه القاعدة من أهم القواعد في التمويل الإسلامي؛ حيث تحظر بشدة التمويل النقدي الخالص، بما في ذلك تداول الديون أو الأصول النقدية بين البنوك والمؤسسات المالية، والتي تشكل حالياً نسبة كبيرة من التمويل العالمي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد التمويل بالإنتاج الفعلي والتداول الحقيقي يضمن أن حجم التمويل يتماشى مع الاحتياجات التمويلية الفعلية، دون إحداث أي فائض نقدي يتجاوز احتياجات الاقتصاد الحقيقية. وبناءً على ذلك، يمكن أن تصبح الأسواق المالية، المعروفة بتقلباتها وتغيراتها السريعة، أكثر استقراراً، حيث يتم توجيه التمويل نحو الإنتاج الفعلي دون الانجراف وراء تقلبات أسعار الفائدة والمضاربات المالية.¹

رغم تباين الفلسفة بين التمويل في البنوك الإسلامية والتقليدية، إلا أنهما يتقابلان في مواجهة مخاطر قد تلعب دوراً حاسماً في توجيه مساراتهما، وتحديد حدود التمويل، فإهمال المؤسسات المالية لهذه الجوانب قد يؤدي إلى تعرضها لتعثرات شديدة، قد تؤدي في النهاية إلى إعلان إفلاسها، وتحميل البنوك والاقتصاد الوطني خسائر فادحة، كما حدث في سياق الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008.

خلال هذه الأزمة، أظهرت البنوك الإسلامية قدرتها على التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية بكفاءة، حيث تمكنت من المحافظة على مستويات ربحية مقبولة، ومع ذلك، لم تخلُ البنوك الإسلامية من تأثيرات هذه الأزمة، وخاصة نقص السيولة في الأسواق والضغط المتزايدة، لذا فقد استدعت الظروف إلى التحديث في الحسابات وتبني استراتيجيات جديدة للحياة الاقتصادية، بما في ذلك تصفية القوانين المالية والبنكية من الشوائب المتركمة، وتعزيز التنسيق والتوافق بينها.

¹ غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر المعاصر، سورية دمشق، ط 2، 2002،

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

على الرغم من ذلك فإن البنوك الإسلامية ما زالت عرضة لمخاطر متنوعة قد تختلف في نوعها وتأثيرها عن تلك التي تواجه البنوك التقليدية، فمن الضروري التذكير بالمعايير والضوابط التي تحكم التمويل الإسلامي وتضمن تحقيق أهدافه بطريقة متوازنة ومستدامة.

لذلك فقد استوجبت الظروف التحديث في الحسابات وتبني استراتيجيات جديدة للحياة الاقتصادية، بما في ذلك تنقية القوانين المالية والبنكية من الشوائب المتراكمة، وتعزيز التنسيق والتوافق بينها، علاوة على ذلك، يجب أن تستمر البنوك الإسلامية في تحديث إجراءاتها وسياساتها لمواجهة المخاطر المحتملة وتحقيق الاستدامة في عملياتها¹.

المطلب الثاني: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

في البنوك، يعتمد العاملون على مجموعة من المعايير والأسس المحددة التي يلتزمون بها عند إجراء عمليات استثمارية محددة أو عند تقديم تمويل لأحد العملاء². تشترك البنوك، سواء كانت إسلامية أم تقليدية، في استيفاء الأطر العامة لتلك المعايير، مثل تحليل الشخصية، والكفاءة، والسيولة، والضمانات المقدمة، والظروف الاقتصادية والسياسية، ونسبة الربح وغيرها، كما يتباين اعتماد البنوك الإسلامية عن المصاريف التقليدية في تفسير هذه المعايير، حيث تضاف إليها عوامل مرتبطة بالشرعية الإسلامية، مما يميزها بشكل فريد ويضعها في موقع متميز مقارنةً بالبنوك الأخرى.

سنستعرض فيما يلي بعض المعايير التي تتبعها البنوك الإسلامية عند اتخاذها القرارات الاستثمارية

والتمولية، حيث تتنوع هذه المعايير وتشمل:

¹ رضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في البنوك الإسلامية بين المخاطر والضوابط الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 3-4

² فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 11-16

الفرع الأول: المعايير المتعلقة بالمشروع

أ - **المعايير المادية:** تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم المشاريع والصفقات التمويلية، وتطبيقها يتم وفقاً للمعايير الشرعية، وتتطلب هذه المعايير أن يكون نجاح المشروع من الناحية المادية ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث لا يعتبر قبول تمويل المشروع إذا لم يكن ناجحاً وفقاً للمقاييس الشرعية، ومن المعايير المعتمدة في هذا المجال:

1 - معيار نسبة الربح أو العائد المناسب :

تعتبر نسبة الربح مؤشراً أساسياً لتقييم الجدوى الاقتصادية لأي استثمار، ولذلك يجب على البنوك الإسلامية اختيار عملياتها بناءً على أسس من العمليات المربحة، ومن هذا المنطلق يُعد الربح مؤشراً رئيسياً

2 - معيار الضمانات والكفالات :

تعتبر الضمانات وسيلة قانونية وشرعية حيوية في مجال المعاملات، وبخاصة في مجال العمل البنكي الذي يعتبر من أنواع الوساطة المالية، فالبنوك بوصفها مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق الربح، تسعى جاهدة إلى استثمار أقصى قدر من الموارد المالية المتاحة لديها، ومع ذلك يمكن أن يؤدي هذا السعي في حالة عدم توفر الضمانات الملائمة إلى زيادة المخاطر وتحقيق خسائر بدلاً من الأرباح المتوقعة.

ترتبط مسألة الضمان بشكل حاسم بعملية توظيف الموارد، حيث يتوقف طبيعة الضمان الملائم على طبيعة هذا التوظيف والمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها، وبما أن مجالات توظيف الموارد المالية في البنوك الإسلامية متنوعة، فإن المخاطر التي يمكن أن تواجهها هذه البنوك تختلف أيضاً، ونتيجة لهذا التباين، تتنوع الضمانات المطلوبة للتصدي لهذه المخاطر والحد من تأثيرها.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

والضمان وسيلة قانونية وشرعية هامة في مجال المعاملات ولاسيما في مجال العمل البنكي باعتباره من أعمال الوساطة المالية، فالبنوك باعتبارها مؤسسات مالية تستهدف تحقيق الربح، لذلك تسعى إلى توظيف أكبر قدر من الموارد المالية المتاحة لديها، غير أن هذا السعي إذا كان يفتقر إلى الضمانات الملائمة، فإنه قد يأتي بنتيجة عكسية فتحول الأرباح المنشودة إلى مخاطر مرتفعة وخسائر محققة. وتعتمد البنوك الإسلامية في نشاطها الأساسي لتوظيف مواردها المالية على أنشطة الاستثمار، سواء كانت بشكل فردي أو بالتعاون مع الآخرين من خلال صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يتضمن هذا النشاط البحث عن الفرص الاستثمارية المناسبة ودراستها وتقييمها بدقة، تلافي لأي مخاطر غير مشروعة، وتنفيذها بشكل فعال، وكنتيجة لذلك يتميز نشاط التوظيف في البنوك الإسلامية بتباينه عن عمليات الإقراض التي تتبعها البنوك التقليدية استنادًا إلى المعطيات السابقة، يظهر أن المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية في توظيف مواردها لا تقتصر على مجرد احتمالية عدم سداد العملاء، بل تتعداها لتشمل طبيعة العمليات الاستثمارية وملاءمتها للغرض المقصود، فضلا عن توافر العملاء المناسبين والظروف البنوية للعملية الاستثمارية، وتختلف درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الاستثمارات بناء على أساليب الاستثمار المتبعة.

فيتبين أنه يجب أن تتماشى طبيعة الضمانات المطلوبة لاستثمارات البنوك الإسلامية مع طبيعة المخاطر التي تواجهها كما يمكن تقسيم هذه الضمانات إلى قسمين :

القسم الأول: البنوك الإسلامية تعتمد على الضمانات الأساسية التي تتجلى في وجود الكفاءة الأخلاقية والعملية لدى العميل.

القسم الثاني: الضمانات التكميلية تنقسم إلى:

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

- الكفالات العينية والشخصية: تمثل هذه الضمانات أو الكفالات الوسيلة التي يضمن بها وفاء العميل بالتزاماته والالتزام بالشروط المتفق عليها، يكون الغرض من هذه الكفالات هو مواجهة أي تقصير من جانب العميل وعدم الالتزام بالتزاماته، وليس لضمان استرداد أموال البنك فقط، بل لضمان استمرارية العملية التمويلية بما يحقق المصلحة المشتركة ويحافظ على سلامة المركز المالي.

-الضمانات الفنية: تتمثل في عدة إجراءات تشمل تنويع الاستثمارات، وتخصيص مخصص لتغطية خسائر الاستثمارات المحتملة، واختيار الأساليب الاستثمارية التي تتوافق مع طبيعة العملية الاستثمارية. هذه الضمانات تهدف إلى تقليل المخاطر المالية والحفاظ على استقرار الأصول المالية للبنك الإسلامي، وذلك من خلال اتخاذ قرارات استثمارية متنوعة ومدروسة وفقاً لمعايير وضوابط شرعية واقتصادية محددة.

ب - المعايير العقائدية والشرعية: تهدف إلى ربط السلوك الاقتصادي للبنك بالعقيدة الإسلامية، مما يجعله جزءاً لا يتجزأ من مبادئها، يتضمن هذا المعيار تطبيق الأحكام الشرعية في جميع جوانب العمل المالي، ويعتبر الاحترام الكامل للمعايير الشرعية الفاصل الحاسم في قبول أو رفض الاستثمارات ونجد منها:

1- أن يكون الهدف من المشروع الممول متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

2- أن لا تتضمن مدخلات المشروع أو مخرجاته أي عناصر محرمة شرعاً أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

3- تجنب استخدام أي طرق أو أساليب منافية لأحكام الشريعة الإسلامية في إدارة أو تنفيذ المشروع.

في سياق تطبيق هذه المعايير التي تختلف عن تلك المعتمدة في البنوك التقليدية، تظهر البنوك الإسلامية رفضها للعديد من المشاريع التي قد تكون مربحة ولكنها تتعارض مع القواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويعكس هذا الرفض التزام البنوك الإسلامية بالمبادئ والأحكام الدينية التي تنص على تجنب التعامل مع الأنشطة المحرمة شرعاً.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

ج- المعايير الاقتصادية والاجتماعية: يُراعى البنك الإسلامي عند تحديد أولويات استثماراته التوافق مع المتطلبات الاقتصادية للأمة، وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة له ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن هذه المعايير :

1- محاربة الفقر وضمان إعادة توزيع عادلة للدخل والثروة؛

2 - تعزيز الاستقرار المالي (حفظ المال) وتساهم في زيادة قيمة الأصول والموارد؛

الفرع الثاني: المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل

تعتبر المعايير المتعلقة بشخص طالب التمويل من أهم النقاط التي يركز عليها البنك الإسلامي، وعلى الرغم من أنها قد تتشابه مع المعايير المستخدمة في البنوك التقليدية، إلا أن هناك اختلافات في النظرة إليها في البنوك الإسلامية. ومن بين أهم المعايير التي تتبعها البنوك الإسلامية لهذا الغرض:¹

أ- **المعايير الشخصية:** من وجهة نظر موظف الاستثمار في البنوك الإسلامية، يُفهم معيار الشخصية بشمولية أكبر مقارنة بالبنوك التقليدية، فلا يقتصر هذا المفهوم في البنوك الإسلامية على الجوانب المادية والسمعة التجارية فحسب، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخلاقية والدينية أيضاً، ويُعتبر الالتزام الديني أحد المعايير المفضلة لدى البنك الإسلامي في طالب التمويل، ومع ذلك، فإن هذا لا يعني عدم منح التمويل لغير المسلمين في حال تقديمهم للضمانات الشرعية والالتزام بالشروط المحددة من قبل البنك الإسلامي، طالما كان ذلك في صالح البنك الإسلامي.

ب - **المقدرة والكفاءة:** يجب على الشخص الذي يطلب التمويل أن يتمتع بالقدرات والكفاءات الإدارية اللازمة، بالإضافة إلى وجود كوادرات مؤهلة تمكنه من نجاح إدارة المشروع المطلوب تمويله، وتستخدم البنوك

¹ محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، البنوك الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن (عمان) ، 2007 ، ص-ص، 12 - 14

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الإسلامية أساليب متعددة، تشبه تلك المستخدمة في البنوك التقليدية، لتقييم كفاءة وقدرة العميل طالب التمويل، مثل معدل دوران الموجودات الثابتة ومعدل دوران رأس المال العامل.

يجدر بالذكر أن في حالة عدم كفاءة الإدارة أو طالب التمويل، قد لا تترتب عليها عمومًا رفض تمويل المشروع، على عكس ما يحدث في البنوك التقليدية، حيث تتميز البنوك الإسلامية بالتمويل بالمشاركة في بعض الأحيان إذا كانت مقتنعة بجدوى المشروع. وهذا يسمح لها بالمساهمة في إحضار المشاريع الناجحة والمفيدة إلى الحياة، حتى في حالة عدم وجود إدارة كفؤة، وذلك عبر استغلال الفرص المتاحة وتطبيق مبادئ التمويل الإسلامي.

ج- منح التمويل من مبدأ (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة): في البنوك التقليدية، غالبًا ما يُعتمد على احتساب الفوائد التأخيرية واللجوء إلى الإجراءات القانونية لتحصيل الديون دون النظر إلى الأسباب الجذرية وراء تأخير السداد من قبل المدين، وبالمقابل تأخذ البنوك الإسلامية هذه الأوضاع بعين الاعتبار عند حلول مواعيد السداد، فإذا ثبت عدم قدرة العميل على السداد بسبب ظروف خارجة عن إرادته، فإنها تتجاوز هذا الأمر بدون فرض فوائد تأخيرية، وقد تقدم يد العون والمساعدة للعميل عبر تقديم المشورة الإدارية والدعم اللازم لمساعدته في التغلب على التحديات التي يواجهها.

الفرع الثالث: المعايير المتعلقة بالبنك الممول

في الواقع، هناك أسس ومعايير يجب توافرها في البنك قبل أن يكون قادرًا على منح التمويل، وعلى الرغم من أن هذه الأسس قد تتشابه في كثير من الأحيان بين البنوك الإسلامية والتقليدية، إلا أنها تمثل أساسًا مهمًا في عملية اتخاذ القرارات المالية، ومن بين هذه الأسس والمعايير:

أ- السيولة: تحقيق السيولة الكافية يعتبر أحد الأسس الهامة التي يجب أن تتوفر في البنك ليكون قادرًا على تمويل مشروع معين، يعتمد ذلك على عدة عوامل، بما في ذلك حجم التمويل المطلوب ومستوى السيولة الضروري للبنك لمواجهة التحديات المحتملة والأزمات.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

ب - الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة: تؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية بشكل كبير على قرارات منح التمويل، فعندما تكون هذه الظروف غير مستقرة، يقلل البنوك من حجم التمويل نظرًا للمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها، هذا الأمر ينطبق على البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء، أما عندما تكون الظروف مستقرة، فإن الوضع يتغير تمامًا وقد تكون البنوك مستعدة لزيادة حجم التمويل المقدم.

ج- المتطلبات القانونية: البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء تخضع لرقابة السلطة النقدية للدول التي تعمل فيها، تتطلب هذه الأنظمة القانونية من البنوك الالتزام بمجموعة متنوعة من المعايير والنسب المالية مثل نسبة السيولة ونسبة الائتمان إلى الودائع، ومع ذلك يُشار إلى أن هناك اعتراضات أحيانًا بشأن بعض هذه النسب.

المطلب الثالث: ضوابط تنظيم التمويل في البنوك الإسلامية

اتجهت البنوك الإسلامية في سياستها التمويلية نحو تمويل الأنشطة والمشاريع التجارية، حيث احتلت هذه الأنشطة نسبة كبيرة في تمويلها، وتوسعت كذلك في المشاريع التجارية على حساب الأنشطة الإنتاجية والصناعية، مع التركيز على التوظيف الآمن والاستثمار قليل المخاطر وقصير الأجل سريع الدوران، والتوظيف عالي الربحية والسيولة، مع تفضيل تمويل الأنشطة التجارية على حساب الاستثمارات ذات الربحية الاجتماعية والاحتياجات التي تملئها الظروف التي تحكم المجتمعات الإسلامية وفقًا لأولوياتها الشرعية، هذا التوجه الذي انعكس سلبًا على جدية المؤسسات المالية الإسلامية في دعم جهود التنمية والمشاركة الفعالة في المشاريع الاستثمارية التي تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأمم الإسلامية، وبالتالي، فقد أدى هذا الجناح إلى تواضع نطاق وكفاءة وفعالية الأنظمة التمويلية الإسلامية في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولذلك، كان لا بد من الالتزام بمجموعة من قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها التي تحكم سلوك القائمين على عمليات التمويل في البنوك الإسلامية، لضمان تحقيق المقاصد الشرعية والنفع العام للأمم وحل مشاكلها وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع، والحفاظ على الاستقرار

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم يمكن القول بأن ضوابط التمويل في البنوك الإسلامية متعددة ومتنوعة، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

الفرع الأول: الضوابط المتعلقة بطرق التمويل

تعتبر تنمية المال وتمويل المشاريع عبر الربا تحولا عن غاية الشريعة الإسلامية المقصودة، وتسبب آثارا سلبية اجتماعية واقتصادية متعددة، لذلك ينبغي على المجتمع الإسلامي الراغب في تطهير اقتصاده وأنظمتها المالية من التداعيات السلبية ومعالجة الفجوات الطبقية أن يستبعد بشكل شامل كل معاملة تقوم على الربا، يجب على أرباب الأموال والمشاركين في عمليات التمويل والتنمية أن ينظروا إلى نشاطهم كوسيلة لتحقيق رفاهية المجتمع وتعزيز الاستقرار والسلامة بين أفرادها، دون أن يكون الهدف النهائي هو الربح المادي بحد ذاته، ولذلك وجب تنقية كافة آليات وأساليب التمويل المنتهجة من الربا والفوائد البنكية، لكي تحقق هذه الآليات الأهداف المنشودة بموجبها بشكل متسق مع توجيهات الشريعة الإسلامية ومصالح المجتمع.

الفرع الثاني: الضوابط المتعلقة بأوجه التمويل

يتعين على البنوك الإسلامية الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية أثناء تداول الأموال المتاحة لديها في عمليات التمويل والاستثمار، وعندما تقرر القيام بالاستثمارات بمفردها أو بالمشاركة مع أطراف أخرى، فمن الضروري عليها اختيار الأنشطة والمشاريع التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى البنوك أن تمتنع عن تمويل أي نشاط أو سلعة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو مبادئها، يشمل ذلك تجنب تمويل أو مشاركة في إنشاء أو تسويق أو إنتاج الكحول والمخدرات وأدواتهما، وكذلك تجنب المشاركة في تمويل الشركات التي تروج للدعاية والإعلانات للبضائع المحرمة أو الضارة، ويجب أيضا تجنب أي نشاط أو سلعة يتضمن استغلالا سيئا أو تحقيق أرباح غير مقبولة.

الفرع الثالث: الضوابط المتعلقة بالغاية من التمويل

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من الخدمات والأنشطة البنكية، وينبغي لكل نشاط مالي في النظام المالي الإسلامي أن يكون له هدف محدد وغاية واضحة بعيدا عن الغرر، ونظراً لطبيعة التمويل كواحد من أنشطة البنوك الإسلامية، يجب أن يتمتع بغاية محددة، ويمكن تقسيم هذه الغاية إلى جانب معنوي وآخر مادي.

أ- الغاية المعنوية من التمويل وضوابطها:

بالنظر إلى أن التمويل البنكي يُعد عملاً من الأعمال التي يُقومها الإنسان في حياته، وبما أن لكل عمل هدفاً وغاية في الإسلام، فإن قبول هذا العمل أو رفضه يرتبط بغايته والهدف منه، والدافع الذي يحثه على تنفيذه.

بما أن التمويل البنكي يعد جزءاً أساسياً من النشاطات المالية التي يشترك فيها الأفراد في حياتهم اليومية، يترتب على قبول أو رفض هذا النوع من العمل النظر في الهدف والغاية التي يسعى إليها الشخص، والدافع الذي يدفعه نحو اتخاذ هذه الخطوة، بما يتماشى مع القيم والمبادئ الإسلامية.

عندما يُنظر إلى عملية تمويل الأنشطة الاقتصادية في إطار امتزاج النية بمرضاة الله تعالى والامتثال لأوامره في تنمية المال، والمساهمة في تقوية المجتمع الإسلامي ونموه، يُعتبر هذا النوع من الأعمال عبادات يتقرب بها الفرد إلى الله تعالى.

من هنا يتضح أنه يجب على أرباب الأموال والقائمين على البنوك الإسلامية أن يتخذوا هدفاً ونية صالحة خلال عمليات التمويل، بهدف تحويلها إلى عبادة تُقربهم إلى الله تعالى، وبالإضافة إلى تحقيق الأهداف الأخرى للتمويل، مثل تحقيق الأرباح التي تساهم في دعم استمرار المؤسسات التمويلية في ممارسة أنشطتها الاقتصادية، يُنبغي أيضاً أن يسهموا في تحقيق التنمية والتقدم التي تسعى إليها الأمة.

ب - الغاية المادية من التمويل الإسلامي وضوابطه:

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يتجلى التزام التمويل الإسلامي بأهداف اجتماعية وإنسانية ذات ارتباط وثيق بالأهداف الاقتصادية المادية، وهذه الأهداف لا تقل أهمية عن الأخرى، فالربح المادي المحقق ليس هدفًا في حد ذاته، بل يعد أداة ووسيلة للحفاظ على المال من التلاشي والاكتناز، والأصل في الربح المادي - بما في ذلك الربح الناتج عن أنشطة التمويل البنكي الإسلامي - هو الحل والجواز، طالما كانت طرق اكتسابه مشروعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل عدم الغش والاحتيال والمضاربة الحرام.

من الضروري أن يتوافق الربح مع ضوابط عدم المغالاة فيه، وأن لا يتخطى الحدود المحددة له، كما ينبغي أن يكون الربح استحقاقًا وفقًا لمبدأ الغنم بالغرم، دون أي تحايل أو غش، كما يجب أن يتجنب الراغبون في الربح أن يسعوا لتحقيقه عبر وسائل غير مشروعة أو تضمن استغلالًا غير مقبول.

المطلب الرابع: مخاطر عمليات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

سنتناول في هذا المطلب ماهية مخاطر التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ومصادرها المحتملة.

الفرع الأول: ماهية مخاطر التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية

عندما تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل، فإنها تتعرض لمخاطر متعددة، ويُعتبر ذلك جزءًا من العمل في النظام المالي الإسلامي، يتمثل المفهوم الشرعي للمخاطر في قاعدة "الغنم بالغرم"، حيث يتحمل المستفيد من التمويل أو الاستثمار التكاليف والخسائر إذا حدثت، ونتيجة لذلك، يجب توزيع المخاطر بين جميع الأطراف المعنية عند وقوعها، وذلك وفقًا لهذه القاعدة الشرعية التي تُحكم عمليات التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.

في النظام المالي الإسلامي، لا يُمنح رأس المال حق الحصول على الربح إلا في حالات المشاركة مع رأس مال آخر أو في أعمال أخرى حيث يتوقع الربح ويتحمل المخاطر، كما يعتبر هذا الارتباط بين حق

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الربح واحتمال التعرض للمخاطر مقبولاً في الفقه الإسلامي، وللمخاطرة في المجال الاقتصادي عدة تعريفات، ومن هذه التعريفات:

عدم التأكد من انتظام العوائد، والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار.¹

ويمكن تعريف المخاطرة بأنها: احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع.²

وأيضاً احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار.³

الاستثمار في البنوك الإسلامية يتميز بالعلاقة بين المودعين والبنك على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم، يتم توزيع الأرباح والخسائر بين أطراف العملية الاستثمارية، وهذا يختلف عن الربا والقمار حيث يكون هناك طرف يربح على حساب الآخر، ورغم أن البنوك الإسلامية تسعى لتجنب الخسارة بشكل عام، إلا أنها تواجه تحديات في ذلك وتسعى لتوظيف أساليب المربحة واستخدام صناديق التأمين لتقليل المخاطر، وعلى الرغم من أن هذه الجهود قد تؤدي إلى تقليل عائد الاستثمارات، فإن البنوك الإسلامية تجنب الاستثمار في المشاركة والمضاربة بسبب المخاطرة العالية المرتبطة بهما، رغم العائد الباهظ المحتمل.⁴

إن مبدأ "الغنم بالغرم" يعتبر أحد المبادئ الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يُحقّق العدل في المعاملات، ففي هذا النظام، لا يُحلّ للشخص أن يضمن لنفسه أرباحاً دون تحمل المخاطر المرتبطة بهذه الأرباح، يتجلى هذا المبدأ بوضوح في المعاملات الشرعية، حيث يُظهر الظلم في أنظمة

¹ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج، عمان، 2002، ص 78

² دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة العامة، دار المناهج، عمان، 2006، ص 36

³ محمد مطر، إدارة الاستثمارات-الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل، عمان، 2006، ص 52

⁴ إسماعيل عبد السلام العماوي، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة

ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2003، ص 12

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

المعاملات غير الإسلامية عندما يعيش المدخرون على عوائد مدخراتهم دون تحمل أي مخاطر في الاستثمار، بحيث يحصلون على الأرباح دون تكبد الخسائر.

إن مبدأ المخاطرة في الاستثمار ينطوي على تلازم منطقي يركز على العدل في التوازن بين العمل والجزاء، وبين الحقوق والالتزامات، وبين المغام والمغرم، فإن حصول الربح في أي عملية استثمارية ينبع من العمل بالمخاطر الذي يحقق نموًا اقتصاديًا قيمًا، ويتميز العمل بالمخاطر أيضًا بقدرة المستثمر على تحمل نتائج الاستثمار، سواء كانت أرباحًا أو خسائر. فإذا لم يكن هناك هذا الاستعداد لتحمل المخاطر، لم يكن للربح أصل، وبالتالي فإن الاستعداد لتحمل المخاطر يعتبر شرطًا ضروريًا للسلامة الشرعية، حتى يكون الربح مشروعًا في أي عملية استثمارية.¹

مبدأ المخاطرة في الاستثمار يستند إلى مبدأ عام هو العدل، من خلال إقامة التوازن بين أطراف التعاقد بموجب القواعد الفقهية التي تنص على أن الخراج يكون للمتحمّل للضمان والغرم يكون على مستحقه، يهدف مبدأ المخاطرة إلى تجنب مخالفة العدل في المعاملات المالية، حيث يعتبر سلب المخاطرة مظهرًا من مظاهر الظلم ويعتبر انحرافًا عن ميزان العدل، لا يمكن أن تجتمع المخاطرة (ضمان سلامة رأس المال والعائد) لصالح طرف واحد، بينما يتحمل الطرف الآخر المخاطر (فقدان الجهد وتعويض رأس المال للطرف الأول)، لذلك يمكن القول بأن الحكمة التشريعية لمبدأ المخاطرة هي تحقيق المصلحة أو الاستناد إلى روح الشريعة وأهدافها، حيث ينص الشرع على أن الخراج يكون بالضمان.

¹ عدنان عبد الله عويصة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد،

الأردن، 2006، ص 32-33-66

الفرع الثاني: مصادر مخاطر التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن مخاطر التمويل، على الرغم من تعددها وتنوعها، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين:

أولاً: مخاطر مصدرها عوامل داخلية: تنقسم مخاطر التمويل التي مصدرها عوامل داخلية إلى:

1- مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون

إن طبيعة العلاقة بين المستثمر والبنك الإسلامي، التي تتمثل في المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في المخاطرة، تُعتبر أحد الأسباب الرئيسية لوجود المستثمر كمصدر رئيسي للمخاطر للبنوك الإسلامية. يُظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بين العميل في البنك الإسلامي والبنك التقليدي. ففي البنك التقليدي، يعتمد الاستثمار في الغالب على مبدأ الإقراض والفائدة، بينما يُلاحظ أن الوضع يختلف في البنك الإسلامي، حيث يتمتع العميل المستثمر بمشاركة فعّالة في جميع جوانب المشروع، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي¹:

أ - المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توفر المواصفات الأخلاقية في العميل المستثمر

إن طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي والمستثمر تتطلب قدرًا كبيرًا من الصفات الأخلاقية في المستثمر، مثل الأمانة، والصدق، والالتزام بالمواعيد، كما تُعتبر هذه الصفات ركيزة أساسية من ركائز نجاح الاستثمار، حيث يمثل فقدانها أو فقدان بعضها تهديدًا لنسبة المخاطر في استثمارات البنوك الإسلامية، نظرًا لتأثيرها على الحقوق والالتزامات، فمثلاً فإن التزوير والتلاعب في الإيرادات، والمماطلة في السداد، قد يؤثران سلبيًا على استقرار الاستثمارات ويزيد من المخاطر المالية للبنوك الإسلامية.²

¹ محمد عبد المنعم أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات البنكية الإسلامية، بحث في كتاب الوقائع، دور المؤسسات

البنكية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، ج 2، 2003، ص 667

² إسماعيل عبد السلام العماوي، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 63-64

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

وللتحكم في مخاطر الاستثمار، يقوم البنك الإسلامي باتخاذ إجراءات لاختيار نوعية العملاء المناسبين للمشاركة معهم، يتم ذلك من خلال دراسة درجة الالتزام الأخلاقي لدى العميل، يمكن للبنك الإسلامي بناء قاعدة بيانات عن المستثمرين توضح معلوماتهم المتعلقة بالبعد الاستثماري، وذلك من خلال متابعة مشاريعهم الاستثمارية والانخراط فيها، هذه الإجراءات تساعد في تقييم القدرة على تحمل المخاطر، والالتزام بالاتفاقيات، وتقليل المخاطر المالية المحتملة للبنك الإسلامي.

ب- المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر
من الضروري أن يتوفر لدى المستثمر الإمكانيات الإدارية والفنية والخبرة العملية اللازمة في مجال مشروعه أو نشاطه الاستثماري، حيث تعتبر هذه العوامل أساسية لنجاح المشروع الاستثماري، فتوافر هذه المسائل يسهم بشكل كبير في تحقيق كفاءة المشروع وتقليل احتمالية وقوع خسائره، بينما يعتبر عدم توافرها سبباً مهماً في زيادة احتمالية فشل المشروع وارتفاع نسبة المخاطرة فيه.

ج- المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر
تتمثل المخاطر في احتمالية عدم قدرة العميل المستثمر على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك، والتي تشمل قيمة التمويل الممنوحة وحصة البنك من الأرباح المحققة، تنشأ هذه المخاطر عندما تتجاوز التزامات العميل المالية إمكانياته الفعلية أو موارده، مما يؤدي إلى أن يكون صافي مركزه المالي الكلي مديناً، هذا ما يعنى عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر.

إن طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي والعميل المستثمر هي السبب الرئيسي في نشوء هذه النوعية من المخاطر، والتي تتمثل أساساً في مبدأ المشاركة في المخاطرة، ونتيجة لذلك، يصبح البنك عرضة لاحتتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية في حال فشل مشروعه الاستثماري، لذا كان لزاماً على البنك الإسلامي التأكد من توافر شرط سلامة المركز المالي لطالب التمويل كوسيلة لتقليل نسبة المخاطر في استثماراته، ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات بما في ذلك تكوين قاعدة بيانات خاصة بالعميل المستثمر،

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

مثل نسخة من عقد الشركة وصورة عن السجل التجاري، وصور عن عقود الأملاك العقارية، بالإضافة إلى توثيق أسماء الجهات التي يتعامل معها.¹

2- مخاطر مصدرها نوعية الموارد البشرية المتاحة

تمثل طبيعة الاستثمارات التي تقوم بها البنوك الإسلامية مصدراً رئيسياً من ضمن مصادر المخاطر التي تواجهها، نظراً لكون هذه الاستثمارات تتميز بطبيعة خاصة، مثل المشاركة، والمرابحة، والاستصناع وغيرها.

ونظراً لتلك الخصوصية، تتطلب استثمارات البنوك الإسلامية وجود كوادر بشرية متميزة قادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر، وتحديد مدى صلاحيته وملاءمته للمشاركة مع البنك الإسلامي.

ومن الجدير بالذكر أن توفر النوعية الملائمة من الموارد البشرية، يمثل الضامن الأساسي المطلوب لمواجهة المخاطر المحتملة التي تواجه استثمارات البنوك الإسلامية، وفي حال عدم قدرتها على توفير هذه النوعية الملائمة من الموارد البشرية، أو في حال كانت الموارد البشرية المتاحة غير مؤهلة، فإن ذلك يمكن أن يكون مصدراً للمخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات، ومن الممكن أن تتمثل هذه المخاطر في الأشكال التالية:

1- المخاطر التي قد تنشأ نتيجة عدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة؛

2- المخاطر التي قد تنشأ نتيجة لعدم قدرة هذه الموارد على متابعة العمليات الاستثمارية، وعلى ابتكار حلول للمشاكل التي يفرزها التطبيق العملي.²

¹ محمد عبد المنعم أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات البنكية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 627

² مركز البحوث المالية والبنكية، التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات البنكية، مجلد 3، عدد 1، 2000، ص 57

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

يظهر لنا بوضوح أن توفر الموارد البشرية الملائمة يمثل أحد الشروط الأساسية لتنفيذ هذه الاستثمارات بشكل صحيح، وعدم توفرها يمثل مصدرًا من مصادر المخاطر التي تواجه استثمارات البنوك الإسلامية.

تتضح أهمية توافر الموارد البشرية الملائمة ضمن طاقم البنك الإسلامي كعنصر رئيسي في بناء إستراتيجية لتقليل المخاطر في استثماراتها، فهذه الموارد لها دور حيوي في تقييم الاستثمارات المقدمة من العملاء، وتقدير مدى صلاحيتها للمشاركة مع البنك الإسلامي، بالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه الموارد بمتابعة تنفيذ الاستثمارات، ويمكن التغلب على عدم توافر الموارد البشرية الملائمة عبر إنشاء مراكز تدريبية خاصة بالبنوك الإسلامية، لتأهيل الموظفين للعمل وفقا للمتطلبات الخاصة بالبيئة الإسلامية، ويُشير التقرير الذي أُعد من قبل المعهد العالمي للفكر الإسلامي إلى أن الاعتبارات الشخصية تحتل المرتبة الأولى في عملية اختيار الموظفين في البنوك الإسلامية، تليها الجدارة في العمل.¹

3- مخاطر السمعة

تتعلق مخاطر السمعة بوجود رأي عام سلبي تجاه البنك، وذلك نتيجة لعدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الإنترنت بمعايير الأمان والسرية والدقة المطلوبة، إضافة إلى عدم القدرة على تحقيق الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات العملاء، حيث يمكن تقليل هذه المخاطر عبر تعزيز اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء المتعلقة بأنشطته البنكية عبر الإنترنت.²

¹ لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والبنكيين، تقويم الجوانب الإدارية بالبنوك الإسلامية، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ج 5، 1116، ص 118

² سامر قنطججي، دورة في صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية المكونات الإستراتيجية والتميز التنافسي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، البرنامج الرابع، دورة تدريبية في مركز التدريب الإداري لغرفتي تجارة وصناعة حلب بالتعاون مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري الشهر السابع، 2008، ص 8

ثانياً: مخاطر مصدرها عوامل خارجية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من المخاطر الناتجة عن عوامل خارجية، ومن ضمنها:

1- مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة

تقوم التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل البنوك الإسلامية عموماً على إطار مصمم لتنظيم البنوك التقليدية، مما يجعل البنوك الإسلامية تواجه صعوبات في التوافق معها نظراً لاختلاف خصوصيات عملها، وعلى الرغم من ذلك، يتفاوت تأثير هذه الصعوبات من بنك لآخر، وذلك حسب البلد الذي يعمل فيه البنك واللوائح البنكية التي يتبعها.¹

2- مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية

إن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية لدى إدارة البنك الإسلامي يمكن أن يؤدي إلى وجود مخاطر مترتبة على هذه الرقابة، تلك المخاطر قد تشمل :

1- انخفاض عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات البنكية والمسائل الاقتصادية الحديثة يشكل تحدياً كبيراً، حيث يؤدي إلى عدم وضوح في التصورات لهذه المسائل وبالتالي صعوبة الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح فيها؛²

2- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية يعزز من صعوبة متابعتها بالفتوى وتقديم بيان الحكم الشرعي الخاص بها؛

¹ محمد نور علي عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، لا يوجد دار النشر، 2001 ص 45

² أبو معمر، فارس محمود محمد، أثر الرقابة الشرعية و استقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية، مج3،

ع1995، 1، ص 35

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

3- عدم الاستجابة السريعة لقرارات هيئة الرقابة من قبل إدارة البنك يمكن أن يؤدي إلى استمرار وجود المخالفات الشرعية والاعتقاد عليها من قبل الموظفين، مما قد ينتج في النهاية عن رقابة شرعية صورية لا معنى لها،

4- الضغوط التي قد تمارسها إدارة البنك على هيئة الرقابة لإجازه بعض التصرفات، قد تعتمد على عدم إلمام الهيئة الكامل بالمعاملات البنكية الدقيقة، على سبيل المثال قد تقوم الإدارة بصياغة السؤال وتكييفه بشكل معين، أو تحذف أجزاء منه، أو قد تكون صياغة السؤال غير متسقة مع الواقع العملي، ثم تقدمه للهيئة لإجازه التصرف بناء على المعلومات التي تم تقديمها،

5 - تقتصر أحياناً اختصاصات الهيئة على الرد على استفسارات محددة دون قيامها بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي بشكل شامل، هذا يجعل دورها يبدو في كثير من الأحيان مجرد واجهة شرعية تكمل الجهات الأخرى، وذلك من أجل إضفاء الطابع الشرعي على البنك وإشهاره أمام المتعاملين المسلمين؛

6 - واقع إلزامية الفتوى في البنوك الإسلامية يجعل الهيئة الشرعية محركاً أساسياً يقود البنك نحو توجيهات الشريعة والالتزام بمعاملات مباحة، فعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية تعمل على استثمار أموال المودعين لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الاستثمار يجب أن يكون متماشياً مع أحكام الشريعة الإسلامية ليكون مباحاً ومقبولاً، لذلك يُفترض أن تكون آراء وقرارات الهيئة الشرعية ملزمة للبنك، حيث تمثل هذه الآراء الشرعية التوجيهات اللازمة للتطبيق الشرعي الصحيح لمختلف المنتجات البنكية المقدمة، وبهذا لا يقتصر دور الهيئة على تقديم نصح أو اقتراح، بل تمتلك صلاحية قانونية تجعل قراراتها ملزمة ومطبقة داخل البنك الإسلامي؛

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

7 - لكن الناظر في أحوال هيئات الفتوى اليوم يجد أن آراء وقرارات الهيئة ملزمة بنسبة 56% واستشارية بنسبة 19%، وغير معلومة بنسبة 23 %¹.

3- مخاطر السيولة

تعتبر السيولة في السياق الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي تحكم قدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية في الوقت المناسب، فبموجب العرف البنكي، تحتفظ البنوك بجزء من أصولها في شكل نقد أو أصول يمكن تحويلها بسرعة خلال فترة قصيرة، يهدف هذا الإجراء إلى دعم قدرة البنوك على مواجهة طلبات السحب الكبيرة وأيضاً كأداة للتحكم في الائتمان.

فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية، والتي قد لا تكون لها تشريعات خاصة في بعض الدول التي تعمل فيها، و تخضع لتنظيمات البنك المركزي والنسب التي يحددها، إذا لم يحتفظ البنك الإسلامي بمستوى كاف من السيولة أو كانت موارده غير قادرة على تغطية التزاماته المالية، فقد يتعرض لمخاطر عدة، مثل التوقف عن مباشرة نشاطه وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى اهتزاز ثقة المتعاملين معه وربما إفلاسه. من جهة أخرى، فإن تعبئة الموارد والسيولة المالية وتوجيهها نحو التمويل في المشاريع الاستثمارية تعتبر العمود الفقري للبنوك الإسلامية، وهي أحد العوامل الرئيسية للاستمرارية والنمو، ولضمان الاستثمارية، فإنها ملزمة بمعالجة فائض السيولة لديها، لتجنب المخاطر المحتملة مثل إساءة السمعة والتي قد يُفسر احتفاظها بمبالغ نقدية كبيرة على أنها عدم وجود برنامج استثماري فعال، مما يتعارض مع مبادئ الشريعة التي تحث على الاستثمار والتنمية، وتحرم اكتناز الأموال وعدم استغلالها في الربح والتنمية.²

لذلك يجب على البنوك الإسلامية أن توازن بين تفضيلات السيولة النقدية وبين اعتبارات الربحية والتي من خلالهما توفر لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها و تشغيل وتوظيف فائض السيولة الموجود لديها،

¹ اللجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والبنكيين، تقييم الجوانب الإدارية بالبنوك الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 108

² رضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، مرجع سبق ذكره، ص 71،

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

ولذلك فإن أبعاد خطر السيولة الذي تواجهه البنوك الإسلامية ذو وجهين: إما أن تواجه نقصاً في السيولة أو فائضاً يزيد عن حاجتها.

4- مخاطر تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني

إن فرض نسبة الاحتياطي القانوني على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية يتعارض بشكل كبير مع طبيعة هذه الحسابات، حيث يقوم أصحاب الأموال بإيداعها بهدف استثمارها في مشاريع تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتحملون مع ذلك مخاطر الاستثمار وعواقبه، وتقديم النسبة المحددة من الودائع كاحتياطي قد يمنع تحقيق العوائد المتوقعة ويضيع الفرص الاستثمارية الجيدة.

إن العلاقة بين البنك الإسلامي وعملائه، تتم وفقاً لمبدأ المضاربة الشرعية، حيث يكون البنك شريكاً في الاستثمار وليس مجرد مقرض، وبالتالي فإن البنك يكون محور الأمان، ويتقاسم البنك والعملاء الأرباح والخسائر التي تحدث نتيجة للاستثمارات المشتركة، وبالتالي، إذا حدثت خسائر، فإن البنك لا يكون ملزماً بإعادة الودائع إلى العملاء إلا في حالة وجود تقصير أو تعدي في إدارة البنك.

5- مخاطر تحديد سقف الائتمان

إن وضع البنك المركزي سقوفاً لأنواع التمويل، وضمن سياق وضع ضوابط تحكم السقف الائتماني، يُعتبر فرصة ضائعة بالنسبة للبنوك الإسلامية، فهذا التحديد يمنعها من الاستفادة الكاملة من البدائل الاستثمارية المحتملة والجيدة، ونتيجة لذلك، يتسبب في خسارة البنوك لعوائد محتملة كان بالإمكان تحقيقها، مما يزيد من مستوى المخاطر التي تواجهها.

لذا فإن تطبيق البنك المركزي للسياسة النقدية على البنوك الإسلامية يفرض عليها ضرورة الاحتياط عند استثمار الأموال المودعة لديها عبر تجميدها، مما يعيق الاستثمار فيها في الوقت المناسب، ويتعين على هذه البنوك تمويل واستثمار جميع الودائع لديها، بهدف زيادة أرباحها وضمان بقائها، وتحقيق عوائد ملائمة لأصحاب هذه الودائع.

6- مخاطر أسعار الصرف

على الرغم من القواعد المحاسبية الرصينة التي توفر شفافية كبيرة، إلا أن البنوك الإسلامية معرضة لخطر فقدان جزء من أصولها نتيجة لتقلبات أسعار الصرف.¹

7- مخاطر تسعير الأصول

تتبع هذه المخاطر من تغيرات أسعار الأصول، خاصة في محفظة الاستثمارات المالية، كما أنه توجد عوامل خارجية وداخلية تؤثر بشكل كبير على مخاطر تسعير الأصول، تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية الوطنية والمحلية ومناخ الأعمال السائد في السوق، بينما تتعلق العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها، مثل الهيكل التمويلي ونتيجة النشاط وكفاءة التشغيل، وغيرها من الظروف الداخلية.

8- مخاطر الالتزام

وتعني هذه المخاطر التعرض للعقوبات، سواء كانت عقوبات مالية أو الحرمان من ممارسة نشاط معين عبر سحب الرخصة، نتيجة لارتكاب البنك لمخالفات معينة.

9- مخاطر الاستثمار

يتبع البنك الإسلامي نموذجًا للأعمال يتمثل في عدم الحصول على عائد ثابت من توظيف أمواله، بل يعتمد عائدته على نتائج مشاركته مع عملائه، ونتيجة لذلك، فإن استثماراته تكون عرضة للربح والخسارة، وتتباين عوائد الاستثمار حسب النتائج المتحققة من هذه المشاركات.

10- مخاطر الصيرفة الإلكترونية

تواجه البنوك والجهات الرقابية تحديات جديدة نتيجة للنمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية، هذا النمو أدى إلى تزايد الضغط على البنوك والجهات الرقابية، حيث يفتقر العاملون في البنوك والإدارة إلى

¹ سامر قنطقجي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 6-7

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الخبرة الكافية في مجال ملاحقة التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة إلى ذلك، فقد تزايدت إمكانية الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت، نتيجة لغياب الممارسات التقليدية التي كانت تستخدم للتحقق من هوية العميل وشرعيته.

تهدف البنوك الإسلامية، كأية مؤسسة تمويلية، إلى جني ثمار المشاركة التمويلية وتحقيق أقصى قدر من الربح للمودعين، بالإضافة إلى تخفيف المخاطر المترتبة على أموالهم وحفظها كهدف أسمى، ينبغي لها اعتماد منهجية استثمارية تركز على الاعتماد المستمر على صيغ التمويل الاستثماري التي توفر أقصى درجات الأمان، مع تنويعها تدريجياً، يشمل ذلك الاستثمار في صيغ مثل المرابحة والبيع بالتقسيط والتأجير التمويلي، مع إضافة نسبة من الموارد للاستثمار في أنواع استثمارية ذات مخاطر أعلى مثل المضاربة، بهدف زيادة الربحية وتعزيز القدرات التنافسية للبنوك في جذب المدخرات وتوسيع قاعدة المتعاملين معها، يجب عليها أيضاً تبني الوسائل والأساليب الفنية والرقابية اللازمة التي تضمن عدم اتخاذ قرارات تمويلية بدون قاعدة سليمة من التوقعات والإحاطة بالواقع.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تتعدد صور قبول الأموال في البنوك الإسلامية بتعدد خدماتها وسنستعرض من خلال هذا المبحث أهم صورها.

المطلب الأول: نظام قبول الأموال في البنوك الإسلامية والمصادر الخيرية:

الفرع الأول: آلية قبول الأموال في البنوك الإسلامية:

مصادر أونظم قبول الأموال تُشير إلى الآليات التي تُستخدم من قبل البنوك الإسلامية لاستقبال مختلف مصادر التمويل التي تتدفق إليها، وكما تم ذكره سابقاً، تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص فريدة، فهي تجمع في أعمالها بين أنشطة البنوك التجارية والمتخصصة مثل بنوك الأعمال والاستثمار والتنمية، كما تتعامل مع مدد زمنية مختلفة، وتعتمد على النقد والائتمان على غرار البنوك التقليدية في الإقراض والاقتراض من الجهات الأخرى، ومع ذلك، تتميز البنوك الإسلامية بتبنيها لأساليب تمويلية شرعية مثل المشاركة، والمضاربة، والإجارة، ولذا فهي لا تعتمد على المصادر التقليدية فقط كما هو الحال في البنوك التقليدية إنما تعتمد على نوعين رئيسيين من المصادر.¹

الفرع الثاني: صندوق الزكاة ومصادر الأموال الخيرية

يعتبر صندوق الزكاة والأموال الخيرية من المصادر الهامة بالنسبة للبنوك الإسلامية، وهي مصادر خاصة بالبنوك الإسلامية وغير متوفرة للبنوك التقليدية، ويستطيع البنك تجميع هذه الأموال من خلال ما يلي:

- الزكاة الشرعية على حقوق المساهمين.

- الزكاة المقدمة من مالكي حسابات الاستثمار.

¹ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل البنكي التقليدي والإسلامي، اتحاد البنوك العربية، مصر، 2002، ص-ص،

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

- الزكاة المقدمة من الأفراد.

- المنح والتبرعات.

وتستخدم الزكاة كمصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لإبراز الدور الاجتماعي للبنك،

حيث تمكنها من تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية في عدة مجالات مختلفة مثل:

- تقديم الدعم للطلبة؛

- التبرع للمساجد؛

- دفع الأموال للأفراد؛

- بعض الأنشطة الإسلامية مثل حفظ القرآن الكريم والأحاديث؛

- الجمعيات الخيرية المسجلة؛

- العيادات الطبية في المناطق الشعبية¹.

المطلب الثاني: الموارد الذاتية للأموال في البنوك الإسلامية

تشمل الموارد الذاتية عادة رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المرحلة، والمخصصات، يتجلى

تسمية هذه الموارد بهذه الأسماء نتيجة لتطورات التنظيم المحاسبي الحديث للشركات والهيكل القانونية التي

تقرضها معظم التشريعات البنكية، ولذلك يتم تحليل هذه المصادر من خلال فهم وظائفها وخصائصها،

بالإضافة إلى تقديم الملاحظات الشرعية والفنية حولها، وتقدير أهميتها في سياق التطبيق الفعلي، ويمكن

تلخيص ذلك على النحو التالي:

¹ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2011، ص 50

الفرع: الأول: رأسمال الأسهم المدفوع

يعتبر رأس المال أحد المصادر الرئيسية التي تمد البنك بالموارد، حيث يُستخدم في تأسيس البنك وتشكيل هويته القانونية، بالإضافة إلى تجهيزه بالمستلزمات الضرورية لبدء نشاطه، مثل الموارد البشرية والأثاث والمعدات والأجهزة والأدوات، ولا يقتصر دور رأس المال على المرحلة الأولية فقط، بل يمتد إلى تقديم دعم تمويلي خلال فترة الانطلاق الأولى للبنك، خاصة إذا لم تبدأ الموارد الأخرى مثل الودائع في التدفق إلى البنك بعد من السوق المصرفية، وبالتالي يجب أن يُخصص جزء من رأس المال لتمويل بعض العمليات الأولية لإثبات وجود البنك الفعلي في السوق المصرفية، ولا يقتصر هذا الدور التمويلي لرأس المال على فترة معينة أو السنة الأولى للبنك فقط، بل يبقى رأس المال مطلوباً مع الموارد الأخرى الذاتية لتلبية الاحتياجات التمويلية على المدى الطويل، ومن ثم يظهر الحاجة لزيادة وتنمية رأس المال.

بالرغم من الأدوار الثلاثة لرأس المال، إلا أن المسألة لا تخلو من بعض الملاحظات التي ترتبط في معظمها مع طبيعة التكيف الشرعي المتعارف عليه للبنك الإسلامي باعتباره مضارباً بأموال المودعين في الغالب وهي¹ :

1- في الفكر التقليدي، يُمكن إصدار رأس المال في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة، الأسهم العادية تُعتبر صك ملكية يشارك حاملوها في الربح أو الخسارة، بينما الأسهم الممتازة، على الرغم من كونها صك ملكية في الأصل، إلا أنها تحمل منافع ومزايا أخرى تجعلها تشبه السندات بفائدة ثابتة أكثر، مما يجعلها غير جائزة للاستخدام في البنوك الإسلامية، في هذا السياق، يُعتبر النوع الجائز للاستخدام في البنوك الإسلامية هو الأسهم العادية؛

2- باعتبار البنك الإسلامي مضارباً بأموال المودعين، فإن رأس المال المذكور لا يعتبر بالضرورة رأسمال المضاربة بالمعنى الفقهي، إنما يعتبر مالا مخصصاً للمضاربة، ونظراً لهذا التمييز، فإن شروط عقد

¹ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، المرجع السابق، ص 52

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

المضاربة تقتضي أن يحصل المضارب على إذن صريح من أرباب الأموال (المودعين) قبل خلط مال المضاربة برأسمال المضاربة أو مشاركته مع مضارب آخر أو شريك، وبالتالي، يجب تضمين هذا الأمر بوضوح في عقد فتح حساب الاستثمار؛

3- ان دور الحماية الذي يتمتع به رأس المال في البنوك الإسلامية يتعلق بحماية المساهمين فقط من الخسائر، ويختلف هذا عن الوضع في البنوك التقليدية حيث يُطبق فيها الروافع التمويلية، أما في البنوك الإسلامية فلا مجال لتطبيق الروافع التمويلية، بل تُستخدم جميع الموارد على قدم المساواة مع التحقيق في الربح وتحمل الخسائر تحقيقاً لقاعدة الغنم بالغرم؛

4- يجب زيادة دور رأس المال التمويلي في البنوك الإسلامية، نظراً للمسؤوليات التي تُلقى على عاتقها من الناحية التنموية والاستثمارية، مثل إنشاء المشاريع وتعزيز النمو الاقتصادي. يتطلب هذا الأمر توفير موارد تمويلية طويلة الأجل لتمكين البنوك من القيام بأنشطتها بشكل فعال، مما يعزز أهمية زيادة حجم رأس المال مقارنةً بالبنوك التقليدية.

الفرع الثاني: الاحتياطات والأرباح المرحلة

الاحتياطات هي الأموال التي تقتطع من صافي أرباح البنك، وتُخصص لتعزيز مركزه المالي وتُعتبر جزءاً من حقوق الملكية مثل رأس المال، تنظم التشريعات البنكية هذا المصدر وتحدد نسباً وحدوداً له وطرق اقتطاعه واستخدامه، أصبحت الاحتياطات مصدراً مهماً للتمويل نظراً للمرونة التي يتمتع بها، اذ يمكن إضافة أو سحب الأموال منه سنوياً، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها بشكل مستمر سواء في الأغراض المحددة لها أو في مجالات توظيف أخرى مناسبة.¹

وبما أن الاحتياطات تعتبر حقاً للمساهمين، فيجب أن تُقتطع من صافي الأرباح المتولدة لهم بدلاً من الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة بشكل عام، والتي تشمل أموال المودعين، وبناءً على ذلك،

¹ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل البنكي التقليدي والإسلامي، مرجع سابق، ص 183

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

ينبغي لنظام التوزيع في البنوك الإسلامية أن يقوم أولاً بتحديد الإيرادات المتولدة التي تنتج خصيصاً للمساهمين، ومن ثم يقوم بفصلها للوصول إلى صافي الربح الذي يعود لهم، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للاحتياطيات، أما الأرباح المرحلة أو المحتجزة، فهي تلك الأرباح الفائضة التي تبقى بعد عملية التوزيع، وتُعتبر أيضاً جزءاً من حقوق الملكية للمساهمين.

تُعتبر الاحتياطيات والأرباح المرحلة مصدراً تمويلياً فعالاً يمكن توظيفه واستثماره، مما يساهم في تحقيق جزء من أرباح البنك خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي يُراعى هذا الأمر عند عملية التوزيع، حيث يتم إضافة حصة مما يخص الاحتياطيات والأرباح المرحلة إلى نصيب المساهمين، مما يزيد من قيمة التوزيعات التي يحصلون عليها.

الفرع الثالث: المخصصات:

المخصصات هي المبالغ المالية التي تُقتطع من إجمالي الأرباح لمواجهة أخطار محتملة في المستقبل، والذي قد لا يكون معروفاً بدقة فيما إذا كان سيحدث أو كم سيكون مقداره، لذلك تعتبر المخصصات تكلفة إضافية على الأرباح ولا تعتبر حقاً من حقوق الملكية، مما يجعلها تُعامل كأعباء أو خسائر، وبما أن المخصصات تُنظر إليها على أنها تكلفة أو إنفاق لم يحدث بعد، فإن الأرباح التي قد تنشأ عن توظيفها في المستقبل لا تُضاف إلى حصة المساهمين وحدهم، بل تُضاف إلى الوعاء الكلي للتوزيع الذي يُوزع بين المساهمين والمودعين عند الحاجة.

بشكل عام تبلغ نسبة حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي موارد البنوك الإسلامية حوالي 8%، يُلاحظ أن هذه النسبة تبقى قريبة من المتوسط المعتاد في البنوك التقليدية، لذلك يُعتبر التحرك نحو زيادة هذه النسبة أمراً بالغ الأهمية، خاصة في ظل الحاجة إلى التعامل مع حالات الديون المتعثرة التي تواجه بعض البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: الموارد الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية

تعتبر الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية الأموال التي يتلقاها البنك من خارج المساهمين (المضاربين)، على الرغم من أن شكل هذه الموارد يتشابه إلى حد كبير مع الموارد الخارجية للبنوك التقليدية، إلا أنها تختلف فيما يتعلق بالأهداف، وتُقسَم هذه الموارد إلى ثلاثة أنواع:

الفرع الأول: حسابات الاستثمارات

تعتبر هذه الحسابات الوسيلة التي يتم من خلالها تدفق الأموال من أربابها بهدف استثمارها من قبل البنك الإسلامي، الذي يشغل دور المضارب هنا، وبالتالي تعتمد شروط وقواعد هذه الحسابات على شروط وقواعد عقد المضاربة، كما يمكن تقسيم حسابات الاستثمار إلى نوعين:

- **حسابات الاستثمار العام:** تأسس وفقاً لقواعد المضاربة المطلقة، حيث يشارك المودعون بأموالهم في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع محدد أو برنامج استثماري معين؛

- **حسابات الاستثمار الخاص:** يتم تنفيذها وفقاً لقواعد المضاربة المقيدة، حيث تتعلق عوائدها بالنتائج الفعلية للمشروعات التي تم تخصيص الأموال لتمويلها أو التي تم استخدامها فيها، سواء كانت النتائج إيجابية أو سلبية، كما يتوقف التوزيع على العوائد الفعلية التي تحققت في تلك المشاريع. وبالتالي، يمكن اعتبار خصائص هذا النوع من الحسابات على أنها:

1- يشارك رب المال المودع في الربح المحقق الذي يتعلق بمجموع حسابات الاستثمار وفقاً لنسبة تتناسب مع مبلغ الاستثمار والمدة التي تم فيها الاستثمار في البنك؛

2- يحصل البنك المضارب على حصته من الأرباح التي حققتها حسابات الاستثمار نتيجة لجهوده وإدارته لتلك الأموال، وذلك من خلال نسبة محددة مسبقاً عند فتح الحساب؛

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

3- في حالة وجود خسائر في نشاط البنك بشكل عام، يتحمل البنك وأرباب الأموال هذه الخسائر وفقاً لنسبة الموارد الموظفة في كل منهما، مما يعني أن البنك لا يضمن رأس المال المودع.

تشير الدراسات إلى أهمية هذا النوع من الموارد، حيث يصل متوسط الوزن النسبي لحسابات الاستثمار إلى حوالي 70% من إجمالي موارد البنوك الإسلامية، مما يجعلها المورد الأول والأساسي لهذه البنوك.¹

الفرع الثاني: الحسابات الجارية

تعد الحسابات الجارية تلك الأموال التي يقدمها المتعاملون للبنك دون أي نية للاستثمار فيها، حيث يدفعهم إلى إيداعها في هذه الحسابات احتياجهم إلى الاستفادة من خدمات التعامل البنكي، مثل استخدام الشيكات، أو للاستفادة من الخدمات البنكية المتاحة، أو حتى لحاجتهم إلى الاحتفاظ بالسيولة في مكان آمن خوفاً من السرقة أو الفقدان، تتميز هذه الحسابات بحركية مستمرة وسيولة عالية، كما يحق لصاحب الحساب إيداع الأموال فيها أو سحبها منها في أي وقت وبأي مبلغ يرغب فيه، طالما أن رصيد الحساب يسمح بذلك.

في دراسة العقود وتحليلها، يعتمد الفقهاء على القاعدة الشرعية المعروفة في بناء أحكامهم على العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني وليست للألفاظ والمباني

وبالتالي تكييف المعاملة بأسماء مختلفة مثل "حساب" أو "وديعة" لا يؤثر على طبيعتها الشرعية، حيث تبقى العبرة بحقيقة المعاملة نفسها بغض النظر عن التسميات المستخدمة، وقد اجمعت آراء الباحثين والمفكرين على أن تكييف الحسابات الجارية لا يختلف عن كونها عقد قرض، وبالتالي يجب أن تتبع جميع الشروط المتعلقة بهذا النوع من العقود وتمثل أحكامه فيما يلي:

¹ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، مرجع سابق، ص 54

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

1- عند إيداع المبلغ في الحساب، يصبح المال ملكاً للبنك ويكون في ذمته كدين لصاحب الحساب، أو المقرض؛

2- يلتزم المقرض بالوفاء بالقرض وضمان سداؤه في الموعد المحدد أو في أي وقت آخر، فالمقرض يتصرف في المال بصفة يد ضمان، وليست يد أمانة؛

3- يُحرم أي نفع يترتب على القرض لصاحب الحساب، سواء كانت زيادة في المبلغ المستعار أو أي نوع من الفوائد التي تتحقق من القرض، إذا كان ذلك بشرط متفق عليه مسبقاً أو بتواطؤ بين الطرفين أو بمعرفة من المقرض، ومع ذلك، يجوز ذلك إذا كانت الزيادة أو النفع ناتجة عن إحسان من المقرض دون مقابل؛

4- في حالة الخسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات، فإن البنك يتحمل الخسارة وفقاً للقاعدة الفقهية التي تنص على "الخارج بالضمان"، وبموجب هذه القاعدة، فإن البنك ملزم بتحمل الخسارة في حالة وجودها أثناء استخدام أموال الحسابات، و في حالة الربح، يحصل البنك على الربح بالكامل.

ومع ذلك، فقد أظهرت نتائج الدراسات أن وزن الموارد التي تتدفق من طريق هذا النوع من الحسابات، والتي تأخذ حكمها، يتراوح في حدود 10% تقريباً من إجمالي موارد البنوك الإسلامية، وعلى الرغم من أن هذا الوزن يعتبر محدوداً نسبياً، إلا أنه يظل جزءاً هاماً من تشكيل الموارد للبنوك الإسلامية، وهذا يقابل وزن حسابات الاستثمار بنوعيتها العام والخاص التي تتجاوز 70% تقريباً من إجمالي موارد البنوك الإسلامية.

الفرع الثالث: حسابات التوفير

تتميز هذه الحسابات في معظمها بالمبالغ الصغيرة المودعة فيها واستمرار الحاجة إليها، مما يزيد من عدد المودعين بها، حيث ترتبط بشكل كبير بالمدخرين الصغار، الذين يشكلون أكبر قاعدة من المدخرين، وبفضل أعدادهم الكبيرة، يمكن تجميع مبالغ مهمة لدى البنوك الإسلامية، والتي تسعى جاهدة

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

لجذب هذه الودائع، خصوصاً من غير المتجهين نحو التعامل مع البنوك التقليدية بسبب الفوائد المحرمة شرعاً.

تعتبر هذه الودائع هامة لإمكانية توظيفها في الاستخدامات ذات الأجل قصيرة ومتوسطة الأجل، من خلال تفويض البنك الإسلامي في الاستثمار المشترك لها، على أساس المضاربة المطلقة غير المقيدة، وتتمثل بعض شروط وسمات هذه الحسابات في:¹

- 1- السحب على هذه الحسابات يتم شخصياً، دون استخدام الشيكات؛
- 2- بعض البنوك الإسلامية تقوم بتحديد الحد الأعلى للإيداع في هذا الحساب استناداً إلى الوضع الاقتصادي وتوخياً لمصلحة المودعين، بهدف منع التحكم الكبير في الودائع من قبل قلة من أصحاب الودائع الكبيرة، ويهدف ذلك أيضاً إلى تعزيز إمكانية استثمار الودائع لصالح المودعين والبنك، مما يضمن عدم استحواذ الأقلية من المودعين الكبار في هذه الحسابات على العوائد المتحققة نتيجة لاستثمارها؛
- 3- لصاحب الحساب الحق في سحب أي مبلغ يشاء، ولكن بحدود الوديعة الموجودة في الحساب، يمكن لبعض البنوك الإسلامية تحديد حدود للسحب، وفي حال تجاوز السحب لهذه الحدود، يُطلب من المودع إشعار البنك قبل فترة معينة من السحب، هذا الإجراء يهدف إلى تمكين البنك من توفير استخدام الأموال المودعة في حسابات التوفير للاستثمار بشكل أفضل؛
- 4- بعض البنوك الإسلامية تفرض فترة معينة لبدء مشاركة الأموال المودعة في حسابات التوفير في الأرباح، مثل أن تكون في بداية الشهر الذي يلي الإيداع، كما قد تفرض عدم المشاركة في الأرباح للشهر الذي يتم فيه سحب المبلغ، هذا الإجراء يهدف إلى تنظيم عملية توزيع الأرباح وتحديد فترات معينة لبدء وانتهاء المشاركة في الأرباح، مما يساهم في توفير الشفافية والتنظيم في عمليات التوزيع؛

¹ فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 208، 211

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

- 5- تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحديد حد أدنى لفتح الحساب، ويختلف هذا الحد من وقت لآخر ومن دولة لأخرى، في بعض الأحيان، قد تقرر البنوك عدم المشاركة في الأرباح إذا كان المبلغ المودع أقل من الحد الأدنى المحدد، يُفترض أن يكون أصحاب الحسابات على علم مسبقاً بتلك الشروط والأحكام التي تحددها البنوك قبل فتح الحسابات، وذلك لضمان توفير الشفافية والتوازن في العلاقة بين البنك والعملاء؛
- 6- تتميز حسابات التوفير بسهولة السحب عليها نتيجة لحاجة المودعين إليها، مما يجعل مستوى السيولة فيها مرتفعاً، ولهذا السبب تقلل بعض البنوك الإسلامية من نسبة الحسابات التي تشملها المشاركة في الأرباح، وتضع حداً منخفضاً لهذه النسبة، قد تكون مثلاً نسبة 50٪، يعود ذلك إلى أن حسابات التوفير لا تُعتبر ودائعاً مقيدة، مما يعني أنه يمكن سحب الأموال منها بأي مبلغ وفي أي وقت، ولكن عادة ما يتم السحب بحدود مبلغ الوديعة المودعة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مسبقاً.

المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تشمل أنظمة توظيف الأموال في البنوك الإسلامية جميع الأساليب والصيغ التي تمكنها من استغلال الموارد المتاحة لديها والقابلة للاستثمار، قد يمكن أن يكون التشغيل مباشراً، حيث لا يتطلب وجود مستثمر، أو غير مباشراً، حيث يتم التعاون مع مستثمرين آخرين.¹

أبانت الإجراءات العملية للبنوك الإسلامية عن قدرتها في جذب فئات جديدة من المدخرين وأصحاب المشاريع الذين كانوا يرفضون التعامل بالفوائد ولم يجدوا بديلاً في البنوك التقليدية، هذه الفئة التي تشكلت في معظمها من أصحاب المدخرات المتوسطة الحجم أو الصغيرة، والتي وجدت في البنوك الإسلامية بيئة تتماشى مع قيمها ومبادئها الشرعية، بفضل آلياتها وأدواتها المبتكرة، استطاعت البنوك الإسلامية تلبية احتياجات هذه الفئة وتشجيعها على التعامل معها، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الموارد المالية التي تتلقاها هذه البنوك.

من جهة أخرى وفرت البنوك الإسلامية تمويلاً لم يكن متاح في السابق لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذين يعتمدون عادة على مدخراتهم الخاصة والأسرية، ومدخرات الأقارب والجيران، و كانوا يجدون صعوبة في الحصول على تمويل، ومن خلال آلياتها وأدواتها نجحت البنوك الإسلامية في جذب هذه الفئة التي لم تكن تلقى اهتماماً كافياً في البنوك التقليدية.

ومع ذلك، هناك تحديات مستمرة أمام البنوك الإسلامية لتحقيق أهدافها بالشكل الذي يراه المراقبون ملائماً، كما أن نجاح هذه البنوك في دعم التنمية لن يتحقق إلا بوجود ثلاثة شروط أساسية هي:

- الاستمرار في تطوير الآليات والأدوات المالية بحيث تتبنى المزيد من الشفافية والمرونة، مما يزيل أي شكوك بشأن هويتها الإسلامية؛

¹ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل البنكي التقليدي والإسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص 113

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

- زيادة كفاءة استخدام وتعبئة الموارد التمويلية، مما يؤدي إلى تحسين معدلات الربح والأداء؛
- تعزيز دورها في دعم عملية التنمية، سواء على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛

المطلب الأول: الأدوات التمويلية القائمة على الملكية

نتطرق فيما يلي إلى أهم الأدوات التمويلية التي انتهجتها البنوك الإسلامية، وسبل تطويرها مما يمكنها من خدمة أهداف التنمية بشكل أفضل، كما نشير كذلك إلى بعض أدوات التمويل الإسلامي التي تزال مهمة رغم ما يمكن أن تقوم به من دور فعال في عمليات التنمية، وذلك على سبيل المثال ولا الحصر.¹

الفرع الأول: المشاركة

تعد صيغة المشاركة من بين أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بعد عمليات المراجعة، حيث أنها تتوافق مع طبيعة هذه البنوك، كما يمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعرف المشاركة بأنها عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقداراً معلوماً من رأس المال، ويكون لكل طرف في عقد المشاركة الحق في التصرف في المال بشكل كامل باعتباره شريكاً ومالكاً له، ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة في رأس المال. وتتعدد أنواع المشاركات وفقاً لمجال الاستخدام ونوع النشاط إلى:²

1- المشاركة الدائمة:

تتمثل هذه المشاركة في تقديم المشاركين نسبة متساوية من المال أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المشاركة في مشروع قائم، حيث يصبح كل مشارك مالكاً لحصة في رأس المال بصفة دائمة ومستحقاً

¹ www.bltagi.com

² محمد صالح الحناوي، عبد السلام سعيد فتاح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية القاهرة، مصر 2000، ص 406.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

لنصيبه من الأرباح، تستمر هذه المشاركة في الأصل الى غاية انتهاء الشراكة، كما يمكن لأحد المشاركين لسبب أو لآخر، أن يبيع حصته في رأس المال للخروج من المشروع.

كما تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في الكثير من المشاريع، بحيث تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال مقابل مشاركتها في نتائج المشروع وفقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين، وغالباً ما تترك البنوك الإسلامية مسؤولية العمل وإدارة المشاركة على عاتق العميل الشريك، مع إمكانية توفير الإدارة والرقابة والمتابعة المطلوبة.¹

2- المشاركة المؤقتة

في المشاركة المؤقتة، والتي تُعد صيغة لتمويل رأس المال العامل، يدخل البنك في فترة قصيرة محددة الأجل، كما يحصل على الربح وجزء من المبلغ الذي ساهم به في نهاية المشاركة المؤقتة، إذا كان قد تم الاتفاق على ذلك بين الأطراف.²

الفرع الثاني: عقد المضاربة

تُعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، كما أن عقد المضاربة هو أحد العقود المسماة في الفقه الإسلامي، كما أورد الفقهاء تعريفات عديدة له، وجميعها تدور حول مفهوم واحد وهو المشاركة بين رأس المال والعمل لتحقيق الأرباح.³ وقد عرفها الحنفية بأنها: (عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر).⁴

¹ تميم جاد، مجلة اتحاد البنوك العربية، أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 36

² www.bankalbilad.com-4-6-2023

³ www.aleqt.com-27-6-2023

⁴ محمد خليفة الدناع، المضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد (26)، 2003، ص 2

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

وعرفها الشافعية بأنها: أن يدفع إليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك، هذا النوع من العقود يعد أحد أهم العقود في النشاط الاقتصادي الذي يستند إلى مشاركة الأطراف في الربح والخسارة، كما كان في الماضي، من خلال هذا العقد، يتم تمويل مشروعات إنتاجية على مختلف المستويات، وذلك بفضل المشاركة في الأرباح والخسائر، كما أن للمضاربة أنواع عدة منها: ¹

1- المضاربة المطلقة:

هي التي لا يكون فيها صاحب المال المضارب مقيدا بنوع محدد من التجارة، أو بأشخاص محددين ليتاجر معهم، أو بمكان وزمان محددين لممارسة النشاط، كما يتمتع المضارب في هذه الحالة بالحرية في استثمار ماله بالطريقة التي يراها مناسبة للحفاظ على رأس ماله وتحقيق العائد الملائم، تُعد هذه الحالة شائعة في حسابات الاستثمار العام في البنوك الإسلامية. ²

2- المضاربة المقيدة:

وهي التي تكون عندما يفرض رب المال قيوداً وشروطاً معينة على المضارب، يتم ذلك بشرط وجود مصلحة مشروعة لهذه القيود والشروط، كما يجب وضعها أثناء الاتفاق على المضاربة، أو يمكن أن يتم ذلك طالما أن مال المضاربة لم يُستخدم بعد وظل نقداً، تعتبر هذه الحالة شائعة في حسابات الاستثمار المخصصة في البنوك الإسلامية، وتُعتبر صيغة المضاربة المطلقة أكثر ملائمة لهذه البنوك، حيث توفر مرونة كافية في توجيه الأموال واستثمارها. وتأخذ المضاربة عند ممارستها شكلين أساسيين:

أ - المضاربة الخاصة

تكون هذه الحالة عندما يكون هناك تمويل من جهة واحدة ونشاط من جهة أخرى، وتُعرف أيضاً باسم المضاربة الثنائية، ومن الواضح أن هذا النمط ليس مناسباً للمعاملات الاستثمارية والبنكية الحديثة،

¹ محمد خليفة الدناع، المضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 242

² فادي الرفاعي، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 125- 126

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

فالبنوك الإسلامية لا يمكن أن تعتمد على هذا النمط لعدة أسباب، منها عدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال تجميع الموارد المالية المناسبة لطبيعتها، وكذلك عدم قدرتها على توظيف هذه الموارد بالطريقة المناسبة لطبيعة عملها.

ب - المضاربة المشتركة (المضاربة المختلطة)

تكون هذه الحالة عندما يكون هناك العديد من أصحاب الأموال والمضاربين، كما هو الحال في البنوك الإسلامية، والتي تعمل على استقبال الأموال من أصحابها باعتبارهم مضاربين، وتوجه هذه الأموال لأرباب المال المتعددين الذين يستخدمونها للمضاربة والاستثمار.¹

تتماشى المضاربة المختلطة أو المشتركة مع الأعداد الكبيرة من العملاء، وهي مناسبة في ظروف التنافس مع النشاط البنكي التقليدي وتحت مظلة القواعد البنكية السائدة، كما يُتاح قبول الأموال من العملاء على مدار العام دون تحديد لأوقات معينة لبدء أو انتهاء عمليات المضاربة، مما يجعل عمليات المضاربة مستمرة بشكل متواصل ودون انقطاع، ويُطلق على هذه الصيغة المستحدثة تسمية "المضاربة المختلطة المستمرة"، والتي تمثل تطورا جديدا لم تشهده الممارسات القديمة، ومع ذلك يجب أن تتوافق هذه الصيغة مع متطلبات الشريعة الإسلامية لضمان عدم انحرافها عن المبادئ الدينية.

في حين يرتبط التمويل التقليدي في البنوك بقدرة الأفراد أو المشاريع على سداد الدين وفوائده، بينما يعتمد التمويل بالمضاربة بشكل مباشر على القدرة التنظيمية لممارسة نشاط إنتاجي والنجاح فيه، عندما يقبل البنك مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ضمن الإطار الإسلامي، فإنه يمول رجال الأعمال الأكفاء والأمناء الذين يمتلكون مشروعات واعدة، كما يتعين على إدارة البنك انتقاء وتفضيل المشاريع الأعلى ربحية طالما تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

¹ www.aleqt.com-op-cit

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

وقد أظهرت الممارسات البنكية الإسلامية أن صيغة المضاربة المشتركة أو المختلطة حققت نجاحاً كبيراً في تجميع الموارد التمويلية، لكنها ظلت محدودة جداً في استخدام هذه الموارد، كما أن نجاحها في تجميع الموارد يعود إلى أن صيغة المضاربة المختلطة المستمرة قللت من درجة المخاطرة المتضمنة في مبدأ المشاركة في الربح والخسارة إلى أدنى حد ممكن، وقد سمحت بتوزيع دوري للأرباح، مما يتوافق مع رغبات معظم العملاء، أما من ناحية الاستخدامات، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً، فقد تردد معظم مدراء البنوك الإسلامية في الاعتماد على عقود المضاربة لاستثمار الموارد التمويلية، مفضلين صيغاً أخرى، وذلك لأسباب متعددة.

يعتمد عقد المضاربة من وجهة نظر صاحب المال على عنصرين أساسيين وهما: الثقة في أمانة المضارب، والثقة في خبرته وكفاءته في استثمار المال.

المطلب الثاني: الأدوات التمويلية القائمة على المديونية

هناك العديد من الأدوات التمويلية القائمة على المديونية التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية منها :

الفرع الأول: عقد المrabحة

تعريف بيع المrabحة:

بيع المrabحة هو البيع برأس المال مع زيادة معلومة.

عرف الحنفية بيع المrabحة بأنه: (بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح)

وعند الشافعية هو: (عقد بني الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة)

كما ينقسم بيع المrabحة إلى قسمين :

1 - بيع المربحة العادية:

بيع المربحة يتكون من طرفين، البائع والمشتري، في هذا النوع من البيع، يشتري البائع السلع دون الاعتماد على وعد مسبق من المشتري بشرائها، ثم يعرضها للبيع مربحة بثمن يتضمن ربحاً متفقاً عليه.¹

2 - بيع المربحة المقترن بالوعد (بيع المربحة للأمر بالشراء):

ويتكون هذا النوع من ثلاثة أطراف تتمثل في البائع والمشتري والبنك باعتباره وسيطاً تجارياً بين البائع الأول والمشتري.

تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المربحة للأمر بالشراء، حيث تقوم بشراء السلع وفقاً للمواصفات التي يطلبها العميل، ثم تعيد بيعها له بثمنها الأصلي مضافاً إليه التكلفة المشروعة وهامش ربح متفق عليه مسبقاً، تختلف تطبيقات المربحة للأمر بالشراء وفقاً لعدة عوامل، منها لزوم أو عدم لزوم الوعد بالشراء، وكيفية استلام البنك للسلعة في مرحلة الشراء الأولي، سواء كان ذلك عن طريق البنك مباشرة، أو أحد وكلائه، أو من خلال توكيل العميل المستقبلي لتسلم المبيع.²

انتقدت صيغة المربحة للأمر بالشراء لأنها قد تبدو في التطبيق مشابهة للتمويل القائم على الفائدة، ومع ذلك لا يمكن القول بأن بيع المربحة للأمر بالشراء يتساوى مع الإقراض بفائدة، لأن آلية التطبيق في البنك تختلف؛ فالبنك يمول شراء سلعة يشتريها العميل، ويضيف هامش ربح محدد بالتفاوض ضمن عقد البيع، ولا تتضاعف هذه القيمة في حالة تأخر العميل عن السداد، على عكس التمويل بالفائدة، ومع ذلك لا يمكن الدفاع عن الممارسات الخاطئة في التطبيق، والتي قد لا تكون ناتجة فقط عن عشوائية أو جهل الأجهزة الإدارية، بل تُظهر وجود فجوة نظرية في هذه الصيغة المستحدثة من "المربحة" التي هي في

¹ فادي. محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 138 - 131

² تميم جاد، أدوات الاستثمار الإسلامي، مجلة اتحاد البنوك الإسلامية، لبنان، العدد (33)، 2004، ص 38

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الأصل نوع من البيع الحاضر الذي يعتمد على الأمانة، ولها شروط وضعها الفقهاء منذ قرون لضمان صحتها.

أما من جهة العمليات الخاصة بالتنمية فنجد أن هذه الصيغة قد خدمت آلاف من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالرغم مما عليها من انتقادات و الذين استطاعوا بفضلها الحصول على تمويل يرتبط بنشاطهم الإنتاجي مباشرة، بشروط ومرونة أفضل بكثير مما هو متاح في سوق الائتمان غير الرسمي، يستطيع البنك الإسلامي تقديم حلول تمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما تعاني من عدم الحصول على أكثر من 1% من احتياجاتها التمويلية من البنوك التقليدية، باستثناء حالات نادرة مثل الهند، حيث تولي الحكومة اهتماماً كبيراً لهذه المشاريع، ولتصحيح المسار، لا بد من مراعاة أمرين أساسيين، أولهما فقهي والثاني تطبيقي.

أما الناحية الفقهية فيتعلق الأمر بخلط بيع المربحة، وهو في الأصل بيع حاضر، بالبيع الآجل في صيغة مربحة للأمر بالشراء، علماً بأن مربحة الأمر بالشراء لها شروط دقيقة، وإذا لم تُراعَ هذه الشروط بدقة، فقد تلتبس بالربا.

وأما فيما يتعلق بالناحية التطبيقية، فقد نشأ عن قيام البنك الإسلامي إما بتوكيل العميل نفسه بشراء السلعة الممولة بصيغة المربحة، وقد كان هذا خطأ جسيماً في بداية تجربة الصيرفة الإسلامية، أو تكليف إدارة المشتريات بجلب السلعة مع وضع شروط من شأنها إفساد عقد البيع من الناحية الشرعية، كما ينبغي إنهاء هذه الممارسات مع الحفاظ على جوهر صيغة المربحة، التي ساهمت بشكل كبير في تمويل المشاريع الصغيرة وأسهمت في تنمية قطاع مهم في الاقتصاد.¹

يقترح في هذه الحالة أن يتخلى البنك الإسلامي عن القيام بعمليات شراء السلع المطلوب تمويلها بصيغة المربحة وتخزينها وتسليمها بعد ذلك للعميل، وبدلاً من ذلك يمكن للبنك الاتفاق مع عدد من الشركات

¹ www.bltagi.com-op-cit

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

التجارية الكبرى التي تنشط في تسويق منتجات متخصصة أو متنوعة، سواء داخل البلد أو خارجه، عند رغبة أحد العملاء في شراء سلعة معينة بالمرابحة، ترشده الإدارة المختصة في البنك إلى المعروضات والمواصفات والأسعار لدى الشركات التجارية التي تم الإتفاق معها، يُلاحظ أن بيع المرابحة سيكون متاحًا للعملاء فقط ضمن القوائم السلعية التي تعرضها هذه الشركات، فإذا وجد العميل طلبه لدى شركة معينة، فإنه يطلب من البنك شراءها لصالحه، ولا يُعتبر البيع نهائيًا حتى يتسلم العميل السلعة ويتأكد من أنها مطابقة للمواصفات.

الفرع الثاني: عقد الإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة المتناقصة

تُعد الإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة المتناقصة من بين أهم الأساليب الحديثة التي انتهجتها البنوك الإسلامية، كما تختلف المشاركة المتناقصة عن المشاركة الدائمة في عنصر الاستمرارية، حيث يتمتع البنك الإسلامي بكامل حقوق الشريك العادي بمقابل الوفاء بجميع التزاماته، لكنه لا يقصد في بداية التعاقد البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل أنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع، كما يتم التنازل عن هذه الحصة دفعة واحدة أو على دفعات وفق الشروط المتفق عليها.

أما صيغة الإجارة المنتهية بالتملك فهي تتميز بكون البنك لا يشتري الموجودات والأصول انطلاقًا من دراسة السوق وتقدير الطلب، بل يشتريها بناءً على طلب من أحد عملائه، بهدف تملك تلك الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك.

وعليه، فإن الأصول المؤجرة لا تبقى ضمن ملكية البنك عند نهاية عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية، بل تنتقل ملكيتها إلى المستأجر نهائيًا.

كما يقوم البنك باحتساب الأجرة الإجمالية غالبًا على أساس تكلفة الموجودات مضافا إليها ربحه، ثم يقوم بتقسيط الأجرة على فترات يتم الاتفاق عليها مسبقًا، وفي الواقع العملي، هناك صورتان أساسيتان يتم بموجبهما تملك العين المؤجرة ومنفعتيها للمستأجر عند نهاية مدة الإجارة المحددة:

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

1- الصورة الأولى: عقد إيجار مع الوعد بهبة العين المؤجرة عند استثناء جميع الأقساط الإيجارية، كما ينبغي أن تكون الهبة بعقد منفصل.

2- الصورة الثانية: عقد إيجار مع وعد ببيع العين المؤجرة مقابل مبلغ مالي يدفعه المستأجر عند نهاية المدة وبعد سداد كل الأقساط الإيجارية المتفق عليها.¹

تواجه عمليات الإجارة التي تنفذها البنوك الإسلامية والمعروفة بالإجارة المنتهية بالتمليك انتقادات عدة، أبرزها تشابهها الكبير مع عمليات البيع أو الشراء التأجيري التي تنفذها الشركات العالمية بالتعاون مع البنوك ومؤسسات التمويل وشركات التأمين، والتي تعتمد على نظام الفائدة، كما يُعاب على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك من الناحية الشرعية، دمج بين شروط الإجارة وحقوق التملك، مما يثير بعض التساؤلات حول مدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقترح هنا أن يقوم البنك بتأسيس شركات متخصصة لممارسة نشاط الإجارة، بحيث تكون هذه الشركات مالكة لأراض زراعية أو عقارات سكنية أو محلات تجارية ومكاتب للأعمال أو مخازن أو معدات وآلات، مثل الجرارات الزراعية أو معدات حفر الآبار أو تجهيزات الرفع والنقل وغيرها، يأتي هذا الاقتراح أساساً كون احتفاظ البنك أو قيامه بالاستثمار بشكل مباشر في هذه الأصول لا يتناسب مع طبيعته كمؤسسة مصرفية، إلا في حدود نسبة صغيرة ومحدودة من موارده التمويلية المتاحة.

إضافة إلى ذلك، فإن تأسيس هذه الشركات يمكنها من التوسع بمرونة أكبر في عمليات الإجارة كلما كانت مربحة، على عكس البنك إذا ما قام بممارسة هذا النشاط مباشرة، وهنا يُقترح أن يقوم البنك بطرح صكوك إجارة لتمويل الشركات المزمع إنشاؤها، على أن يكون للبنك حصة في هذه الصكوك في حدود ما تسمح به اللوائح أو القوانين والأنظمة المؤطرة للأعمال البنكية.

¹ عبد الستار أبو غدة وآخرون، ندوة البنوك الإسلامية تجربة رائدة وخدمات ومنتجات إسلامية، المركز الثقافي، حلب، 2007، ص 17

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تتميز عمليات الإجارة بأنها مصدر دخل دوري منتظم وتمتاز بدرجة عالية من الضمان، مما يمكن البنك من جذب العملاء الذين يبحثون عن دخل دوري منتظم وشبه مضمون، وهو دخل حلال بلا شك.

من الجدير بالملاحظة أن اختيار مجالات الإجارة الأكثر تميزاً من ناحية معدلات العائد يتطلب دراسات جدوى تسبق تكوين الشركات، وأنه كلما كان هذا الاختيار دقيقاً وكلما أُديرَت شركات الإجارة بكفاءة "وهو أمر يمكن للبنك المشاركة فيه انطلاقاً من حصته في الملكية وتوكيل العملاء أصحاب الصكوك له" استطاع تحقيق نجاح أكبر.

وهناك تطوير ضروري آخر ينبغي اعتماده في عمليات المشاركة المتناقصة، حيث يمكن للبنك الإسلامي تنفيذها من خلال المساهمات، بعد دراسة مشروع مقدم إليه وفي إطار الالتزام بالشروط الإسلامية الخاصة بالإنتاج والمعاملات، يقوم البنك بتقسيم رأس المال المطلوب إلى أسهم، ويقوم أصحاب المشروع بشراء نسبة لا تقل عن 20% من البنك، كما يساهم البنك بنسبة قد تتراوح بين 2% و5% مثلاً، وذلك لأغراض السيولة الخاصة بالبنك.

ثم يُعرض الباقي من الأسهم للبيع لعملاء البنك من أصحاب الحسابات الاستثمارية، يتم إصدار هذه الأسهم وفق شروط المشاركة المتناقصة، مما يعني أن أصحاب المشروع سيشاركون البنك وبقية المساهمين في الأرباح المحققة وفق الاتفاق المبرم، كما يقوم أصحاب المشروع بإعادة شراء 80% من الأسهم من شركائهم على مدى زمني محدد يتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، في تواريخ مستقبلية محددة وبنظام الاقتراع.

إن نجاح هذه العمليات يمكن أن يساهم بفعالية في تمويل المشاريع الناشئة دون تحميلها لأعباء المديونية وفوائدها والتي قد تصبح باهظة وتخل بتوازنها، ولضمان الشفافية يجب أن تتوفر المعلومات

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الكاملة للعملاء المساهمين عن هذه الشركات من خلال البنك قبل بدء المشروع، ويجب إشراكهم في مناقشة أعمالها خلال جلسات الجمعية العمومية، وذلك لتجنب أي انحرافات في الإدارة.

كذلك، ينبغي إعادة تقييم الأسهم عند استرداد المساهمين قيمتها وفق أسعارها السوقية وليس الاسمية، لأن السهم يمثل حصة شائعة في الملكية، وأصول الشركة تخضع للزيادة أو النقصان في القيمة السوقية بناءً على وضعية الأرباح المحققة.

الفرع الثالث: عقد الاستصناع والاستصناع الموازي

يعتبر هذا العقد أحد العقود الجائزة شرعاً، والتي يمكن استخدامها ضمن المنتجات البنكية الإسلامية، والتي يمكن من خلاله المساهمة بشكل فعال في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الصناعة، ومع ذلك لم يتم استخدام هذا العقد بشكل واضح حتى الآن في بعض البنوك الإسلامية، رغم أهميته البالغة في جميع البلدان التي تظل فيها المشاريع الحرفية الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من القوة العاملة خارج النشاط الاقتصادي الأولي.¹

كما يرى جمهور العلماء أن الاستصناع يُعدّ قسماً من أقسام السلم، ولذلك فهو يندرج ضمن تعريفه، أما الحنفية فقد اعتبروه عقداً مستقلاً مميّزاً عن عقد السلم، وعرفوه بتعريفات متعددة منها: " أنه عقد مقالة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئاً، وهو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل، ويقال للمشتري مستصنع وللbauer صانع وللشيء مصنوع ".²

وقد أجمع جمهور المذاهب على أن عقد الاستصناع هو عقد بيع، إلا أنه يتميز بطبيعة خاصة، يُجيز هذا العقد تعجيل الثمن عند إبرام العقد أو تأجيله، ويمكن للبنك، استناداً إلى عقد الاستصناع، أن يقوم

¹ www.bltagi.com-op-cit

² سامر قنطجى، دورة في صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية، الإسلامية البرنامج الثاني الأساس الفني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وضوابطه الشرعية، حلب، 2008، ص 12

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

بدور الوساطة بين شركة كبرى، سواء كانت خاصة أو عامة، أوهيئة حكومية تطلب تسليم سلع معينة بمواصفات محددة وبكميات معينة في تاريخ مؤجل، وبين بعض أصحاب الأعمال الصناعية.

في هذا السياق، يقوم البنك بتمويل الطرف الأخير الذي يتعهد بتسليم السلع المتعاقد عليها كما هو مطلوب في التاريخ المحدد، بعد ذلك، يقوم البنك بتسليم السلع إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه، ويسمى هذا الإجراء "الاستصناع الموازي".

ومن أجل تحقيق أرباح مناسبة من عمليات الاستصناع، يمكن أن تقوم الإدارة بإجراء دراسات وافية عن إمكانيات الصانع والتزامه الدقيق بالعقد وشروطه من ناحية، وقدرة الوفاء للجهة الطالبة "المشتري النهائي" من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لدور البنك الإسلامي في عملية التنمية، فنجد أن عمليات الاستصناع ذات أهمية خاصة لأرباب الأعمال الصناعية الصغيرة، فالشركات الصناعية الكبيرة أو المتوسطة قادرة على التقدم مباشرة للجهات التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة، وتقوم بتمويل عملياتها دون صعوبات، على عكس أصحاب الأعمال الصغيرة، الذين يواجهون عادة صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لأعمالهم من مصادره الذاتية أو من المصادر التمويلية التقليدية، وعلى رأسها البنوك التجارية.

لذلك فإن دخول البنك الإسلامي ممولاً لأرباب الأعمال الصناعية الصغيرة ووسيطاً بينهم وبين الشركات الكبرى والمؤسسات العامة التي تطلب تصنيع سلع بمواصفات معينة يمكن أن يوفر لهم فرصة للنمو غير عادية، وفي الوقت نفسه يحقق للبنك إيرادات مناسبة من هذا النشاط، ويلاحظ مما سبق أن دور البنك الإسلامي ما يزال محدوداً للغاية حتى الآن في هذا المجال، مما يشير إلى وجود فرصة كبيرة لتوسيع هذا الدور وتطويره لتحقيق منافع أكبر لكافة الأطراف المعنية.¹

¹ www.bltagi.com -op-cit

الفرع الرابع: عقد السلم والسلم الموازي

عقد السلم، على عكس البيع الآجل، يعني دفع ثمن السلعة فوراً للبائع على أن يستلمها المشتري في وقت لاحق .

السلم في تعريف الفقهاء هو "بيع آجل بعاجل"، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها دفع الثمن مقدماً (العاجل) للبائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة بمواصفات محددة في أجل معلوم (الآجل)، في هذا العقد، يدفع المشتري الثمن نقداً عند إبرام العقد فهو العاجل، بينما يتعهد البائع بتسليم السلعة الموصوفة في المستقبل وهي الآجل، كما يحقق بيع السلم المصلحة بين كلا الطرفين¹.

حينما يقوم البنك بالعمليات المتعلقة ببيع السلم، فإنه يفضل أن يكون وسيطاً فيها فقط، لأنه لا يعتبر تاجراً يشتري لغرض التجارة في حد ذاتها، و بذلك يكون بيع السلم مصدراً للإيرادات بالنسبة للبنك إذا أمكنه التعاقد مع بعض المنتجين (البائعين) على شراء بضاعة منهم بمواصفات محددة وبثمن معين، بشرط تسلمها في تاريخ آجل و محدد.

في الوقت نفسه يتعاقد البنك على بيع هذه البضاعة في التاريخ المحدد سلفاً بثمن أعلى من ثمن الشراء، فيما يعرف بـ"السلم الموازي"، هذه العملية تسهل كلما كانت هناك أسواق منظمة للتعاقد والتسليم الآجل، وفي هذا السياق يُعتبر ثمن الشراء الذي يدفعه البنك تمويلاً للمنتجين (البائعين)، الذين يتعهدون بتسليم البضاعة في وقت لاحق، بهذا يوفر البنك السيولة المالية اللازمة للمنتجين ويساهم في تيسير عمليات الإنتاج.

وللتأكيد، فإن بيع السلم يمكن أن يحتل مكانة أهم من بيع المربحة الآجلة كصيغة لاستخدام الموارد التمويلية للبنك، إذا أُديرت عملياته بكفاءة، كما يلاحظ أن تعظيم ربحية البنك من عمليات السلم سوف يتحقق

¹ سامر قنطجي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البرنامج الثاني الأساس الفني للمصارف والمؤسسات

المالية الإسلامية وضوابطه الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص 10

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

كلما زاد الفرق بين ثمن الشراء من المنتجين و ثمن البيع للبضاعة في سوق العقود الآجلة، وكلما تناقص الفرق الزمني بين تاريخ تسلم البضاعة من المنتج وتاريخ تسليمها للمشتري النهائي.

أما بالنسبة لدرجة المخاطرة في بيع السلم، فإنها ترتفع كلما قلت الثقة في مقدرة البائع بالسلم على تسليم البضاعة بالمواصفات المطلوبة أو في التاريخ المحدد، أو كلما تعذر على البنك إجراء التغطية اللازمة في سوق العقود الآجلة للبضاعة المسلم فيها، أو تعذر عليه تقدير اتجاهات الأسعار المستقبلية لهذه البضاعة.

ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، يمكن أن يعتمد البنك الإسلامي على عمليات بيع السلم بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)، من الممكن، عبر وكلاء متخصصين أو شركات، الاتفاق مع عدد كبير من منتجي سلعة تصديرية معينة لشراء إنتاجهم في تاريخ لاحق محدد، وبمواصفات وكميات محددة بطرق السلم، في الوقت نفسه، يمكن إجراء عمليات بيع سلم لمستوردي هذه السلعة في خارج البلاد في نفس التاريخ.

هذه العمليات يمكن أن تدر أرباحاً كبيرة للبنك إذا تمت بالكفاءة المطلوبة، وفي نفس الوقت تساهم في تنمية الصادرات التي هي جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً تنفيذ عمليات استيراد بطريق السلم لسلع ومستلزمات إنتاجية لصالح مشاريع داخل البلاد.¹

إن الأنظمة التمويلية القائمة على المشاركة في الربح أو الخسارة تؤدي إلى تعبئة المدخرات بشكل أكثر فعالية، وتوظيف الموارد التمويلية للمصارف في أفضل الاستخدامات الممكنة لها، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الأنظمة في تحقيق عدالة توزيع الدخل وتعزيز روح المشاركة لدى أصحاب الأموال والمدخرات، بدلاً من السلوك السلبي المتمثل في وضع الأموال في البنك وترك الآخرين يعملون، مع ضمان إيراد منتظم ومضمون بغض النظر عن أداء هؤلاء الآخرين.

¹ www.bltagi.com-op-cit

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

إلا أنه من واجبنا تجاه البنوك الإسلامية أن نعمل على تطوير أدواتها التمويلية بشكل مستمر، وذلك لتصحيح مسار التجربة وكفائتها، ولكي تصبح هذه البنوك أكثر فاعلية في تلقي الأموال واستثمارها ليس فقط لتحقيق مصالح أصحابها وعملائها، بل من أجل دفع النشاط الإنتاجي الحقيقي لتحقيق أعلى معدلات ممكنة، لذلك وجب التفكير في كيفية تطوير التمويل بالمرابحة، لأنها لعبت دوراً مهماً في تمويل المشاريع الصغيرة على الرغم من كل ما واجهته من انتقادات حتى تؤدي دوراً أكبر في نمو هذه المشاريع "على أسس إسلامية خالية من أي لبس، وكذلك البحث في كيفية تطوير التمويل عن طريق التأجير وكيفية إحياء وتفعيل عقود لم تعتمد عليها البنوك الإسلامية كما ينبغي، مثل عقود الاستصناع والسلم والتي بفضل استحداث آليات عملية لتنفيذها بكفاءة ستصبح قادرة على تنمية نشاط أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات في نفس الوقت الذي تجني فيه أرباحاً مناسبة للبنوك ومن تشاركونهم من عملاء.

ولكي تنجح البنوك الإسلامية في دورها التنموي، لا بد لها من توافر مناخ عام يتطلب مجهودات من الجميع على المستويين الجزئي والكلي، يجب أن تبذل هذه المجهودات لإحياء العمل بالشريعة الإسلامية دون إفراط أو تفريط، ويتضمن ذلك نضجاً تدريجياً في التعرف على الثقافة الإسلامية والوعي بعقيدها، خاصة في مجال الرزق، كما يجب أن تتلقى البنوك الإسلامية دعماً من الجهات التشريعية والبنوك المركزية، لضمان أن تسعى نحو محو الربا من المعاملات دون تفضيل من يعمل بالربا على من يتبع الشريعة، بالإضافة إلى أنه ينبغي أن يتوافر مناخ تعليمي وتربوي يوفر للبنوك الإسلامية الكفاءات البشرية التي تحتاجها .

المطلب الثالث: الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية

تعتبر الخدمات البنكية في البنوك عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع البنك، كما تعتبر وسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين، فهذه الخدمات تمثل بوابة العبور للتعامل

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

في أنشطة البنك المختلفة، مما يجعلها أساسًا جوهريًا لتحقيق النجاح والاستمرارية في قطاع البنوك،¹ كما أن أهمية الخدمات البنكية تعود إلى كون الإيرادات الناشئة عنها تُعد منخفضة المخاطر، بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي يقدم كافة الخدمات البنكية التي يقدمها البنك التقليدي، باستثناء تلك التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتمد على أسعار الفائدة في تنفيذها، و تنقسم الخدمات البنكية المقدمة بالبنوك الإسلامية إلى نوعين رئيسيين هما:

1 - خدمات مصرفية تشتمل على عمليات ائتمانية .

2- خدمات مصرفية لا تشتمل على عمليات ائتمانية.

فالخدمات البنكية التي تشتمل على عمليات ائتمانية فإنها تخضع لدراسات ائتمانية، وتنفذ في البنوك الإسلامية كعمليات استثمارية، أما بالنسبة إلى الخدمات البنكية التي لا تشتمل على عمليات ائتمانية، فيتم تنفيذها كخدمات مصرفية يتم تحصيل عمولة أو أجر مقابل تقديمها، وسوف يتم تناول هذه الخدمات البنكية غير الائتمانية من حيث تعريف الخدمة، والتخريج الشرعي لها، وآليات تنفيذها في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: الاعتمادات المستندية

تعتبر الاعتمادات المستندية أحد أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك بصفة عامة، حيث تُعتبر أساس الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) عبر كافة أنحاء العالم، كما تنفذ هذه العمليات من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم، مما يسهل التجارة الدولية ويعزز الثقة بين الأطراف التجارية المختلفة.

يُعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل إلى البنك لسداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، حيث يقوم البنك عن طريق شبكة المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوبة، كما تُنفذ الاعتمادات المستندية في البنوك من خلال أسلوبين هما:

¹ www.kantakji.com-6-1-2010

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

- أ- الأسلوب الأول في تنفيذ الاعتماد المستندي يتمثل في تقديمه كخدمة مصرفية، حيث يتم تغطية قيمته بالكامل من قبل المتعامل نفسه، و يقتصر دور البنك في هذا السياق على الإجراءات البنكية المتعلقة بفتح الاعتماد لدى المراسل، وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.
- ب- الأسلوب الثاني في تنفيذ الاعتماد المستندي هو كائتمان مصرفي، حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد، ويقوم البنك بالتكفل ببقية قيمته كعملية ائتمانية، كما أن تنفيذ هذا النوع من العمليات في البنك الإسلامي يتم عن طريق إحدى قنوات الاستثمار مثل المراجعة أو مشاركة الاعتمادات.
- وعندما يقوم البنك بتنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية، فإنها تعتبر خدمة جائزة شرعاً وتندرج تحت قواعد الوكالة والإجارة، كما يتقاضى البنك أجراً نظير تأديته هذه الخدمة، أما عندما يتم تنفيذ الاعتماد المستندي كعملية استثمارية، فإنه يندرج تحت قواعد عقود البيع والمشاركة في البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: خطابات الضمان

تعد خطابات الضمان من بين الأنشطة البنكية الهامة، بحيث أصبحت أداة للتعامل الاقتصادي الداخلي والخارجي على حد سواء، خاصة في مجال التعاقدات والمقاولات، يُعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي يصدر من البنك بناءً على طلب المتعامل، بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك، من البنك خلال مدة محددة، مع إمكانية تمديد الضمان لمدة أخرى قبل انتهاء المدة الأولى وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان، منها:

• خطاب ضمان ابتدائي؛

• خطاب ضمان نهائي؛

• خطاب ضمان دفعة مقدمة.

يقوم العميل عادة بتغطية جزء من قيمة خطاب الضمان، ويعتمد التكييف الشرعي لهذه العملية على رأي الفقهاء، حيث يرون أن خطابات الضمان تتضمن أمرين: الوكالة والكفالة، وقد اتفق المستشارون

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الشرعيون للمصارف على عدم جواز أخذ أجر على إصدار خطاب الضمان، وترى الهيئات الشرعية أن يتم إصدار خطاب الضمان من خلال إحدى قنوات الاستثمار الشرعية.

الفرع الثالث: الأوراق المالية

يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات، ويحصل صاحب السهم على عائد سنوي، بينما يحصل صاحب السند على فائدة ثابتة، ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات، وتتضمن الخدمات البنكية المتعلقة بالأسهم ما يلي:

أولاً: حفظ الأسهم: يجوز للبنك القيام بحفظ الأسهم للمتعامل ويتقاضى أجراً مقابل هذه الخدمة، فهي تعامل كالوديعة.

ثانياً: بيع الأسهم: يجوز للبنك القيام ببيع وشراء الأسهم لصالح عملائه بصفته وكيلًا عن العميل، ويستحق مقابل ذلك أجراً.

ثالثاً: الاكتتاب: يجوز للبنك أن يقوم بعملية الاكتتاب للشركات الجديدة، ويعتبر ذلك من الناحية الشرعية وكالة، ويستحق البنك أجراً مقابل هذه الخدمة.

رابعاً: صرف أرباح الأسهم: يجوز للبنك صرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات، ويُعتبر ذلك من الناحية الشرعية وكالة، ويجوز للبنك أخذ أجر مقابل هذه الخدمة، كما لا يجوز للبنك التعامل في أسهم الشركات التي تباع منتجات تخالف الشريعة مثل السجائر والخمر.

الفرع الرابع: الأوراق التجارية

تستخدم الأوراق التجارية (الكبيلة، السند الأذني، الشيك) بصفة عامة في الأعمال التجارية كسند يثبت بموجبه المدين تعهده للدائن بدفع مبلغ معين، إما بنفسه أو عن طريق شخص آخر، في تاريخ محدد، كما تُستخدم هذه الأوراق كأداة للوفاء بالدين تجاه الغير، بحيث يمكن نقل المديونية من شخص لآخر،

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

وقد جرى العرف على أن الكمبيالة هي الأكثر تداولاً بين هذه الأوراق، كما تقوم البنوك التقليدية عادة بتقديم مجموعة من الخدمات البنكية المتعلقة بالأوراق التجارية، ومنها:

- 1 - تحصيل الأوراق التجارية: هذه الخدمة جائزة من الناحية الشرعية، ويتقاضى البنك عمولة أو أجر مقابلها، ويُعتبر تكييفها الشرعي كوكالة؛
- 2- قبول الأوراق التجارية كضمان: لا يوجد مانع شرعي من قبول الأوراق التجارية كضمان في بعض العمليات الاستثمارية، بشرط التأكد من صحتها كضمان؛
- 3- حفظ الأوراق التجارية: هذه الخدمة جائزة من الناحية الشرعية، ويجوز للبنك أخذ أجر مقابل تقديمها؛
- 4 - خصم الأوراق التجارية: وهي تعني أن يتقدم المتعامل إلى البنك بطلب تحصيل القيمة الحالية لكمبيالة تستحق بعد فترة، ويتم خصم مبلغ معين باستخدام سعر الفائدة الذي يمثل الفارق الزمني بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق، هذه العملية لا يجوز تنفيذها في البنوك الإسلامية لأنها تعتمد على استخدام سعر الفائدة في تحديد القيمة الحالية للكمبيالة، وهو ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الخامس: الصرف الأجنبي

تعتبر عمليات الصرف الأجنبي، أو بيع وشراء العملات، من الخدمات البنكية الأساسية، لا سيما في مجالات الاعتمادات المستندية وتسديد الالتزامات المالية بالعملات الأجنبية المختلفة للبنوك الخارجية، كما تُعرّف العملة الأجنبية بأنها أي عملة لدولة معينة يتم تداولها خارج نطاق تلك الدولة، وتُعدّ عمليات الصرف الأجنبي معاملات جائزة شرعاً، حيث يتم بيع وشراء العملة بشكل فوري وتسديدها للمراسل في حالة الاعتمادات المستندية، أو تسليمها للمتعامل في حالة البيع النقدي، وتتقاضى البنوك أجراً مقابل تحويل العملات إلى الخارج، ويصنف هذا ضمن التكييف الشرعي لعقد الوكالة، كما تستفيد البنوك من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للعملات، ومن شروط صحة عمليات الصرف الأجنبي القابض في مجلس الصرف.

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الفرع السادس: السحب على المكشوف

تسمح البنوك التقليدية لعملائها بالسحب النقدي من حساباتهم الشخصية مقابل فائدة محددة، ولكن هذه الخدمة غير جائزة في البنوك الإسلامية، حيث لا يُسمح بالتعامل بالفائدة، سواء أخذًا أو إعطاءً، أما في حال تجاوز العميل رصيد حسابه بمبلغ معين كمديونية، يُعتبر ذلك من قبيل القرض الحسن لمدة معينة، إذا تجاوزت مدة هذا القرض فترة أطول، يتم دراسته وتنفيذه من خلال إحدى أساليب الاستثمار الإسلامية، وخاصة نظام المشاركة، الذي يمكن استخدامه لتمويل رأس المال العامل.

الفرع السابع: تأجير الخزائن

تعتبر هذه الخدمة واحدة من الخدمات البنكية التي تُقدم للعملاء من أجل حفظ ممتلكاتهم الثمينة مثل المجوهرات أو المستندات الهامة أو العقود في خزائن مؤمنة، كما يحتفظ المتعامل بمفتاح خاص للخزينة لا يمكن لأحد غيره فتحه، ويتعاون مع مندوب البنك للوصول إلى محتوياتها عند الحاجة، يتقاضى البنك أجرًا مقابل هذه الخدمة، وتُصنف تحت التكليف الشرعي كعقد إجارة.

الفرع الثامن: البطاقات الائتمانية (الفيزا)

في الآونة الأخيرة، انتشر استخدام البطاقات الائتمانية، مثل بطاقات فيزا، كبديل عصري لحمل النقود، نظرًا لعدد المزايا التي تقدمها، مثل الأمان في التعامل والسهولة في الاستخدام، بالإضافة إلى قبولها عالميًا من قبل مختلف المؤسسات التجارية والخدمية، كما يتقاضى البنك رسومًا نظير تقديم هذه الخدمة، تشمل تكاليف إصدار البطاقة ورسومًا تدفع للشركة الدولية، يُستخدم هذا النوع من البطاقات لسداد قيمة المشتريات أو للاستفادة من خدمات الفنادق أو السفر بالطائرات وغيرها من الخدمات.

وتتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في نقطة هامة بخصوص استخدام بطاقات الفيزا، وهي عملية السحب النقدي، حيث يتم تحصيل فائدة على السحب النقدي في البنوك التقليدية، بينما تفرض البنوك

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الإسلامية شروطاً محددة على المتعاملين بشأن استخدام بطاقتها في السحب النقدي، مع تحديد حدود معينة، وفي حالة السحب النقدي، لا تفرض البنوك الإسلامية أي فوائد، بل يُعتبر ذلك شبيهاً بالقرض الحسن.

الفرع التاسع: الحوالات

يحتاج الكثير من العملاء بالبنوك التجارية إلى تحويل الأموال سواء داخل البلد أو إلى خارجه، وتُوفر البنوك هذه الخدمة من خلال التحويلات البرقية، التلّكس، أو عبر شيكات صادرة في بلد المستفيد، أما التكييف الشرعي لهذه الخدمة فيندرج ضمن عقد الوكالة ويحصل البنك مقابل ذلك على أجر.

الفرع العاشر: بيع وشراء الشيكات السياحية

تقوم البنوك بتقديم خدمة بيع وشراء الشيكات السياحية لعملائها سواء بشراء الشيكات السياحية الخاصة بهم أو الشيكات السياحية الخاصة بالبنوك أو المؤسسات المالية الدولية بمقابل عمولة بيع متفق عليها، أما التكييف الشرعي لهذه الخدمات فيندرج ضمن عقد الوكالة كما يحصل البنك مقابل ذلك على أجر.

الفرع الحادي عشر: الحسابات الجارية

يعتبر الحساب الجاري واحداً من أهم الخدمات البنكية التي تُقدمها البنوك التجارية لعملائها، كما يوفر الحساب الجاري للعميل إمكانية حفظ أمواله في البنك مع القدرة على سحبها أو تسديد أي التزام مالي في أي وقت، يُمكن للعميل استخدام الأموال في الحساب عن طريق إصدار شيكات للدائنين، أو السحب المباشر من الرصيد عبر فروع البنك أو ماكينات الصرف الآلي (ATM)، ويُمكن أيضاً استخدامها لسداد قيمة المشتريات عبر ماكينات نقاط البيع (P.O.S).

تختلف الآراء في التكييف الشرعي للحساب الجاري، فبينما يراه البعض عقد وديعة، يعتبره البعض الآخر عقد قرض، وقد اتفق الفقهاء على أن الحساب الجاري هو عقد قرض، حيث يُعتبر البنك منتفعاً بالأموال المودعة ويُحق له استخدامها في الأنشطة المصرفية، وعلى هذا الأساس، يتم تضمين عوائد

الفصل الثاني: موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

الاستثمار في الحساب الجاري ضمن عوائد المساهمين، وليس للمودعين حصة فيها. وتقع مخاطر استثمار هذه الأموال على البنك وليس على المودعين، وذلك وفقاً لمبدأ "الخراج بالضمان".

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى أساليب وآليات التمويل المعتمدة واستخدامات الأموال في البنوك والنوافذ الإسلامية، بالإضافة الى استكشاف المصادر التي يستند اليها لتمويل الأنشطة المختلفة للبنك الإسلامي، مركزين على الأشكال والطرق التي يتم من خلالها استثمار الموارد المتاحة في البنك الإسلامي مركزين في نفس السياق على آليات تشغيل هذه الموارد بطرق مبتكرة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تناولنا الأدوات التمويلية القائمة على الملكية والمديونية والخدمات البنكية في البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

لتحقيق التطوير الشامل في قطاع البنوك عامةً والبنوك الإسلامية خاصةً، يتم اللجوء إلى العديد من أساليب التقييم المتعلقة بأدائها المالي، كما يهدف ذلك إلى ضمان استخدام الأموال بفعالية وكفاءة، ويُعتبر تقييم الأداء المالي عملية تحليل نشاط البنك أو المؤسسة المالية بهدف قياس النتائج المحددة ومقارنتها بالنتائج المحققة في السنة السابقة.

يُعدّ تقييم الأداء المالي من الأدوات الأساسية لتحديد نقاط القوة والضعف مقارنةً بأداء المنافسين، كما يهدف هذا التقييم إلى تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال عمليات التخطيط، التي تعد خطوة تكملية للتحليل المالي، التحليل المالي لا يقتصر فقط على قراءة الأرقام في القوائم المالية، بل يتجاوز ذلك إلى فهم الدلالات والمعاني الكامنة وراء تلك الأرقام، مما يساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للوحدة الاقتصادية.

يتضمن هذا الفصل دراسة ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مجالات تقييم الأداء المالي، والمعايير المستخدمة في التقييم، وكذلك القوائم المالية للبنوك الإسلامية ومؤشرات المستخدمة في التقييم وينقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي؛

المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه؛

المبحث الثالث: القوائم المالية في البنوك الإسلامية؛

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية؛

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي:

يعد تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية والضرورية لنمو واستمرار البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص، في هذا المبحث سنستعرض المفاهيم العامة المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي من أقدم وأكثر المجالات استخدامًا لقياس أداء البنوك، نظراً لما يتميز به من استقرار وثبات، كما أنه يساهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، ويُمكن من تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي:

قبل تقديم تعريف للأداء المالي، يجب الإشارة إلى مصطلح الأداء بشكل عام، الذي يمثل نتائج قدرة المنظمة على استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، والأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بصورة تمكنها من تحقيق أهدافها بفعالية.¹ بعد تعريف الأداء بشكل عام، سنتناول تعريف الأداء المالي والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد التزاماتها، بالإضافة إلى تحقيق معدل عائد جيد وخفض التكاليف.²

¹ وائل محمد صبحي، وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 38

² مندر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة واثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية غزة 2016، ص 93 .

الأداء المالي هو وصف للوضع الحالي للمنشأة وتحديد الاتجاهات التي اتبعتها للوصول إلى هذا الوضع، حيث يتم ذلك من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة.¹

يعرف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، يعكس الأداء المالي أداء المؤسسة بشكل شامل، إذ يعد الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، كما يساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية متنوعة.²

نستنتج مما سبق أن الأداء المالي هو عبارة عن إستغلال للموارد المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف الوظيفة المالية وتحقيق الفوائد من الأرباح .

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي أداة لوصف الوضع الحالي للمنشأة وتحديد الاستراتيجيات التي اتبعتها لتحقيق أهدافها، كما يلقي الضوء على تأثير هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس فعالية السياسة التمويلية المتبعة في تحقيق النتائج المالية المرجوة، كما تمثل أهمية الأداء المالي في ما يلي:³

- متابعة نشاط المنشأة وفهم طبيعتها؛
- متابعة وفهم الظروف المالية والاقتصادية التي تؤثر على البيئة المحيطة بالمنشأة؛

¹ علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص 251

² نصر الدين بن ندير وأيوب، شلال لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم 25 أفريل جامعة البليدة، الجزائر، 2017، ص 4

³ فلاح حسن الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 234

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- المساهمة في إجراء عملية تحليل البيانات المالية، ومقارنتها، وتقييمها لتحديد كفاءتها وأدائها؛
- المساعدة في تحليل كيفية تفاعل البيانات المالية مع العوامل الاقتصادية والمالية الأخرى المؤثرة في أداء المنشأ.

الفرع الثالث: معايير الأداء المالي :

توجد أربع معايير رئيسية للأداء المالي وتتمثل فيما يلي:¹

- أولاً- المعايير التاريخية:** وتُستمد هذه النسب من فعاليات المنشأة ذاتها، مما يتيح للمحلل المالي الداخلي حساب النسب المالية استناداً إلى الكشوفات المالية للسنوات السابقة، كما يُستخدم هذا التحليل لمراقبة الأداء من قِبَل الإدارة العليا والمالية، للكشف عن مواطن الضعف ومعالجتها، وكذلك لتعزيز مواطن القوة، كما يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي لتحليل الوضع المالي للمنشأة بشكل أفضل؛
- ثانياً- المعايير القطاعية (الصناعية):** يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في مراقبة الأداء، حيث تُعتبر هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً، ذلك لأن المنظمة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تُقارن به، على الرغم من وجود اختلافات بين المنشآت ضمن القطاع الواحد؛

- ثالثاً- المعايير المطلقة:** تشير هذه الخاصية إلى قيمة ثابتة لنسب معينة، تكون مشتركة بين جميع المنشآت في القطاع، وتستخدم لقياس النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة؛
- رابعاً- المعايير المستهدفة:** هي النسب التي تسعى إدارة المنشأة لتحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة المالية، عند مقارنة النسب المحققة فعلياً بالنسب المستهدفة، يمكن تحديد الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط، مما يتيح اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

¹ علاء نعيم عبد القادر، وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص 256

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي أهمية خاصة عند تطبيقها، لأنها تعتبر بديلاً للدافع الذاتي الذي يحفز النشاط ويدعم جهود الإدارة لتحقيق أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء:

تعد عملية تقييم الأداء من المهام المعقدة التي تلعب دوراً استثنائياً في نجاح المنظمات، فيما يلي نقدم تعريفاً شاملاً لمفهوم تقييم الأداء.

أولاً- تعريف تقييم الأداء:

تقييم الأداء هو عملية قياس تهدف إلى التحقق من الأداء الفعلي للموظف عبر تقييم جوانب متعددة مثل الصفات النفسية والبدنية، المهارات الفنية، السلوكيات، والأفكار، يُعتبر تقييم الأداء عملية دورية تهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف لتحقيق أهداف استراتيجية وضعتها المنظمة مسبقاً¹. كما يعرف تقييم الأداء كذلك على أنه عملية قياس فعلي لإنجازات المؤسسة باستخدام مؤشرات كمية في الغالب، مما يوفر للإدارة معلومات دقيقة تعكس نتائج الأداء الفعلي للمؤسسة أو إحدى وظائفها، يتضمن التقييم أيضاً جمع معلومات معيارية تُستخدم للمقارنة بين الأداء الفعلي والمعايير المرجعية، مما يتيح إصدار أحكام تقييمية بشأن أداء المؤسسة أو وظائفها المختلفة².

¹ مؤيد سعيد السالم وآخرون، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، الطبعة الثالثة عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 102

² عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001، ص ص 95 96

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

وفي تعريف آخر: تقييم الأداء هو عملية فحص وتحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف وطرق التشغيل، بالإضافة إلى استخدام الموارد البشرية والمادية، كما تهدف هذه العملية إلى التحقق من كفاءة واقتصادية استخدام الموارد لضمان تحقيق الأهداف والخطط المحددة بأعلى كفاءة وأفضل استخدام¹.

نستنتج من التعريفات السابقة أن تقييم الأداء هو عبارة عن جزء من عملية رقابية على تنفيذ نشاط المؤسسة، وذلك عن طريق قياس الإنجازات المحققة ومقارنتها بما كان مخططاً له مسبقاً.

ثانياً - أهداف تقييم الأداء: يهدف تقييم الأداء الى تحقيق مايلي:

- تعزيز العلاقات بين الأفراد، وترشيد سياسة الاختيار والتعيين مع ضمان سلامتها، بالإضافة إلى الالتزام بنظام العمل واحترام قواعده؛
- تعزيز العلاقات بين الأفراد، وترشيد سياسة الاختيار والتعيين مع ضمان سلامتها، بالإضافة إلى الالتزام بنظام العمل واحترام قواعده²؛
- اعطاء الفرصة الكاملة للموظفين لمناقشة الأداء ومعايير مع المشرفين، وتحديد الأسس التي يتم من خلالها تقديم التوصيات المتعلقة بالرواتب والأجور، والكفاءات، والنقل، والترقية، وغيره³؛
- الوقوف على مكامن القوة والضعف والنتائج وتحديد مسبباتها⁴.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة متميزة في الوقت الحاضر نظراً لأهميته الكبيرة في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها.

أولاً:- مفهوم تقييم الأداء المالي:

¹ عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري، الطبعة الثانية، دار محلاوي للنشر، عمان، الأردن، ص 189

² زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص 57

³ سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية)، 2009، ص 511.

⁴ محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000، ص 281

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تقييم الأداء المالي هو عملية الحكم على إدارة الموارد الطبيعية، المادية والمالية المتاحة، بهدف تلبية رغبات الأطراف المعنية، يعبر هذا التقييم عن قياس النتائج المحققة أو المنتظرة بناءً على معايير محددة مسبقاً.¹

كما يرى (peter rose) بأن تقييم الأداء المالي هو "الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بنتائج محددة مسبقاً، بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها".²

كما يعرف آخر تقييم الأداء المالي بأنه: "تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة".³

مما سبق، يمكن تعريف الأداء المالي بأنه عملية تهدف إلى قياس النشاط لتحديد حقيقة نتائجه، ومقارنتها بالنتائج السابقة، بالإضافة إلى تقييم كفاءة الوسائل والطرق المستخدمة.

ثانياً - الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي:

- ويمكن القول إن عملية تقييم الأداء المالي تركز على الأركان الأساسية التالية :
- تحديد أهداف مسبقة (المعايير) يمكن أن تكون في شكل خطة، سياسة، معيار، أو نمط.
 - قياس الأداء الفعلي بالاستناد إلى البيانات والمعلومات التي توفرها النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية؛
 - مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير من أجل تحديد الانحرافات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، والذي يمكن الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية واتخاذ الإجراءات اللازمة؛

¹ عبد الغني دادان، قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 41.

² حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 110.

³ حياة بقراري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 12

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات انطلاقاً من البيانات والمعلومات المتاحة حول الأهداف

المحددة مسبقاً، وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة هذا الأداء بالهدف المخطط.¹

ثالثاً - خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:²

الخطوة الأولى: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة لحساب مختلف نسب المؤشرات.

الخطوة الثانية: حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء، مثل نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط،

الرفع المالي، والتوزيعات، وذلك من خلال إعداد واختيار الأدوات المالية المناسبة المستخدمة في

عملية تقييم الأداء المالي.

الخطوة الثالثة: دراسة وتقييم النسب لمعرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف في الأداء المالي

الفعلي، من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو بأداء المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

الخطوة الرابعة: وضع التوصيات الملائمة بناءً على عملية تقييم الأداء المالي، بعد تحديد الفروقات

ومعرفة أسبابها وتأثيرها على المؤسسة، وذلك للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك والجهات المستفيدة منه:

يُعد تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف في البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل

خاص، وذلك نظراً لطبيعة عمل هذه البنوك المتميزة، كما يلعب دوراً حاسماً في تلبية احتياجات الجهات

المختلفة لمعرفة مدى كفاءة البنك في إدارة واستخدام موارده المالية المتاحة.

¹ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة

2009/2013، (مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة الشلف الجزائر، 2016، ص- ص، 3- 4

² عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي، 2009

2012/، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 30.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك وأهدافه:

الأداء المالي للبنوك هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، والمساهمة في تخصيص الموارد المالية وتوفير فرص الاستثمار، يتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية، وهيكل الصناعة، والقدرات التنظيمية والإدارية، كما يُعبر عن أداء البنك من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد ملموسة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، مع مواجهة المخاطر المالية الناتجة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل نشاطات البنك، حيث يتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة.¹

تتعدد الأهداف المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي في البنوك، ويمكن عرض أبرزها على النحو

التالي :

- متابعة تنفيذ الأهداف التي حددها البنك مسبقاً، والتي تتطلب مراقبة تنفيذ هذه الأهداف من حيث الكم والنوع ضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة، استناداً إلى البيانات والمعلومات المتوافرة حول سير الأداء؛
- الكشف عن مواطن الضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها، مع بيان مسبباتها، بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها وتقادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً؛
- توضيح مدى كفاءة استخدام البنك للموارد المتاحة بالصورة المثلى؛
- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك عن مواطن الخلل والضعف في النشاط من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع، مما يساهم بدوره في رفع مستوى الأداء العام للبنك؛

¹ إبراهيم عبد الحليم عباده، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة 2002-2017، مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد 28، عدد 3، 2003،

- وفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك للأجهزة الرقابية، مما يسهم في تسهيل عملها وتمكينها من إجراء متابعة شاملة ومستمرة لنشاط البنك.¹

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك

تستفيد العديد من الجهات من تقييم الأداء المالي للبنوك، ومن بينها:

1- إدارة البنك: تهتم إدارة البنك بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة، من أهمها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، كما يُعتبر التحليل المالي بمثابة التغذية العكسية التي توفر معلومات عن الأداء وتُقارن بالخطط لتحديد الانحرافات وتصحيحها، كما يُعد التوفيق بين هدي سيولة البنك وربحيته من الأمور الأساسية، بينما تهتم المنشآت عموماً بالتحليل المالي لمتابعة السيولة بشكل خاص، فإن البنوك تولي اهتماماً أكبر بذلك، نظراً لأن أكثر من 90% من تمويلها يأتي من الودائع.²

2- البنك المركزي: لكي يتمكن البنك المركزي من أداء مهامه لفائدة الاقتصاد الوطني، يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ودقيقة لتوحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة من كافة البنوك. يتم صياغة هذه البيانات بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية والأهداف العامة؛

3- المودعون: يعتبر الإيداع الركن الأساسي في عمل البنك، ولكن استمرار حصول البنك على الأموال يتوقف أساساً على قدرته على استثمارها وتوظيفها بشكل أمثل، وكذلك على تقديم منتجات وخدمات بنكية متميزة، كما يؤثر ذلك بشكل كبير على تحفيز المودعين للإيداع بحثاً عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة، والابتعاد عن المخاطرة، وبالتالي سيكون لدى المودعين اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس قدرة البنك على الأداء الجيد؛

¹ سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مقال منشور في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، ص- ص، 304-305

² زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011، ص- ص، 21-23

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- 4- **المستثمرون:** يهتم المساهمون الحاليون أو المحتملون بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، لذلك تساهم عملية تقييم الأداء في توفير مؤشرات تساعد كافة المستثمرين على فهم ومعرفة هذه الجوانب، مما يوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة.
- 5- **هيئة سوق رأس المال والبورصة:** تقوم الهيئة العامة لسوق رأس المال بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة، بما في ذلك البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح المالي والشفافية، كما يعكس ذلك الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، مما يؤثر على مؤشرات السوق المالية للبن، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لتستفيد منها الجهات المختلفة؛
- 6- **السلطة الضريبية:** تقوم السلطة الضريبية، ممثلة عن الحكومة، بفرض وجباية الضرائب المستحقة على البنوك دورياً، ولذلك فهي تحتاج إلى تحليل دقيق لمصادر الإيرادات وأوجه التكاليف والمصروفات، كما تساهم القوائم المالية السنوية في تقديم تقييم دقيق لحجم الضرائب الواجب دفعها؛
- 7- **الجمهور:** يستفيد الجمهور بشكل أو بآخر من تقييم الأداء المالي للبنوك، إذ يهتم دائماً بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلبي التطورات المستمرة في الحياة المعاصرة، كما يتم تحقيق ذلك من خلال مواقع الخدمات المنتشرة وانخفاض التكلفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحقيق البنك لعوائد كبيرة ناتجة عن أدائه الجيد ونجاحه في توظيف الأموال والاستثمارات.

المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

تتعدد مجالات تقييم الأداء المالي بتعدد السياسات و الاجراءات المتخذة من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تهدف في الأخير الى الوقوف على مدى نجاعة هته السياسات في تحقيق أهداف البنوك المالية.

المطلب الاول: مجالات تقييم الأداء المالي للبنوك:

تمثل عمليات تقييم الأداء المالي للبنوك السياسات التي تتبعها لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، تهدف هذه العمليات إلى تحديد الانحرافات عن الخطط الموضوعة، وتحليل أسبابها، ووضع آليات التصحيح المناسبة، ومنع تكرارها في المستقبل، كما تشمل عمليات تقييم الأداء في البنوك المجالات الآتية: ¹

الفرع الأول: تقييم أداء البنك كوسيط مالي:

يشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد واستخدامها، ويتضمن ما يلي:

1 - تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال: ويتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية :

- مدى نجاح البنك في تعزيز موارده الذاتية خلال السنة قيد التقييم؛
- مدى فعالية البنك في جمع الودائع التي تعتبر أهم مصادر التمويل؛
- مدى نجاح البنك في جذب مدخرات الأفراد؛
- مدى فعالية البنك في نشر الوعي الادخاري وجذب عملاء جدد، مع الحفاظ على المدخرين الحاليين وتعزيز انتظامهم في الادخار؛

¹ سليمان الحمد، تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب 2005 م،

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

2- تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال: يتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في البنك؛
- نسبة كل نوع من الأنشطة البنكية إلى إجمالي أنشطة البنك؛
- مدى كفاءة البنك في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي :
- تحقيق أكبر عائد ممكن؛
- المحافظة على السيولة، وسلامة المركز المالي للبنك؛
- تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

الفرع الثاني: تقييم أداء البنك كوحدة إنتاجية:

ويتناول التقييم في هذا المجال نشاط البنك كعملية إنتاجية تحقق عائداً من خلال العمليات والأنشطة التي يمارسها، كما يشمل التقييم في هذا المجال المعايير التالية:

- مدى كفاءة البنك في أداء أنشطته المتعلقة بمكونات العملية الإنتاجية، مثل إيرادات العمولات؛
- مدى كفاءة البنك في استخدام مداخله، ويتضمن هذا الجانب نسبة المخرجات بالنسبة لمختلف أنواع المداخل؛

- معدلات الاستثمار المباشر والاستثمار في المشاريع الإنتاجية؛
- مدى مساهمة البنك في توليد المدخرات.

الفرع الثالث: تقييم أداء البنك من ناحية الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال

تتطلب طبيعة العمل البنكي سرعة في تنفيذ العمليات، مما يستدعي تفويض السلطة إلى المستويات الدنيا من العاملين، لذلك تعتبر الرقابة خط دفاع أساسي تستخدمه إدارة البنك لتوجيه العاملين نحو تحقيق السياسات البنكية المعتمدة، كما تسعى الإدارة إلى تنفيذ إجراءات وقائية لمنع حدوث جرائم

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الاختلاس أو التقصير، وتطبق سياسات فعالة في إدارة الموارد البشرية، تشمل العناية بعمليات الاختيار والتعيين، واستخدام أنظمة تدريبية متخصصة لتعزيز قدرات العاملين في جميع المجالات البنكية.

كما تقوم البنوك بإعداد كتيبات تحتوي على خطوات العمل لمختلف العمليات، حيث تشمل هذه الكتيبات وصفًا للإجراءات المتبعة في كل عملية من عمليات البنك، وتستخدم هذه الكتيبات كمعايير للمراجعة الداخلية، مما يجعلها أدوات فعالة لتقييم أداء العاملين ومراجعة الأعمال في البنك.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنوك

يتأثر الأداء البنكي بعوامل عدة، منها ما تكون داخلية (العوامل التنظيمية) ومنها ما تكون خارجية (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل:¹

الفرع الأول: العوامل التنظيمية

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية الخاصة بالبنك ذاته، مثل حجم الأعمال أو الأنشطة، التكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة.

1- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تعتبر عوامل هامة تؤثر بشكل كبير على كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية. فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت تكاليفها الإجمالية، وقلت كمية المسحوبات منها، ساهم ذلك في زيادة الطاقة التشغيلية المتاحة للبنك، مما يعزز من إنتاجيته وربحيته.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن، الدوري إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ص-ص، 229-231

- 2 - التكنولوجيا المستخدمة: ويقصد بها الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل البنكي ودرجة الأتمتة فيه، كلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل البنكي، زادت جودة الخدمات البنكية، وانخفضت التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الربحية.
- 3- الكفاءة الإدارية: تشمل كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي. كما تتضمن قدرتها على توجيه فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بطريقة تعكس جودة الخدمات البنكية وتعزز سمعة البنك بشكل إيجابي.

الفرع الثاني: العوامل البيئية

ويقصد بها تلك العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء البنكي وتقسم إلى:

- 1- البيئة القانونية والسياسية: تشمل الظروف السياسية للبلد الذي يتواجد فيه البنك والقوانين المنظمة للعمل البنكي في ذلك البلد.
- 2- البيئة الاقتصادية : وتشمل أيضًا طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في الدولة، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.
- 3- البيئة الاجتماعية: وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد المتعلقة بالتعامل مع الأنشطة البنكية والخدمات التي تقدمها البنوك.

المطلب الثالث: أدوات قياس الأداء المالي

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب التي يستخدمها المحلل المالي لتقييم جوانب النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، بما في ذلك نقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية، مما يساعد في تقييم الأداء بفعالية.¹

وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في البنوك التقارير المختلفة، بالإضافة إلى المؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي.²

الفرع الأول: التقارير المالية

تُعتبر التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، وهي أدوات أساسية في تقييم الأداء البنكي، كما توفر التقارير معلومات دقيقة عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي، مما يسمح بمقارنتها بالمعايير وتقييم كفاءة العمل، كما تُعد التقارير من أهم أدوات الرقابة البنكية، حيث تمثل وسيلة فعالة للتواصل بين المستويات المختلفة في المصرف، وبين البنك وفروعه، ومن الخصائص التي تعزز فعالية التقارير كأداة رقابية أو أداة لتقييم الأداء:

- دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها؛

- تقديمها في الوقت المناسب؛

- البساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من قبل الإدارة أو المقيم للعمل .

تشمل المعلومات التي تحتويها التقارير مختلف جوانب الأنشطة البنكية، مثل تطور الودائع حسب أنواعها، وتحليل إيرادات ومصروفات البنك، وأسباب التغير في بنود ميزانية البنك، وكذلك تتضمن التقارير معلومات خاصة بالاحتياطيات، السيولة، والمعاملات الخارجية للبنك.

¹ علاء الدين جبل، التحليل المالي المحوسب، منشورات جامعة حلب، 2006، ص 41

² أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر، عمان، 1998، ص 201

الفرع الثاني: المؤشرات الكمية

أصبحت المؤشرات الكمية المستنبطة من تحليل القوائم المالية من الأدوات الرئيسية المستخدمة في تقييم الأداء البنكي، وتوفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة البنكية، مما يتيح دراسة هذه العلاقات والتغيرات الزمنية لها، وإجراء مقارنة بين أداء البنك والبنوك الأخرى، كما تساعد هذه المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء، وتحليل أسباب الانحرافات إن وجدت، مما يوفر للإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه وآلية علاجه .

المبحث الثالث: القوائم المالية في البنوك الإسلامية

تشكل القوائم والتقارير المالية مجمل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي عبارة عن كشوفات مالية ومحاسبية توضح حقوق وديون المنشأة تجاه الغير. وفيما يلي، سنتطرق إلى أهم القوائم المالية، وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة .

المطلب الأول: قائمة المركز المالي للبنك (الميزانية)

هي إحدى القوائم التي تعدها جميع المنشآت دون استثناء، إذ تقدم معلومات للمستخدمين وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وفيما يلي تعريف لهذه القائمة.

الفرع الأول: تعريف قائمة المركز المالي للبنك

يمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها " بيان مالي منظم ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات".¹

تعرف أيضاً بأنها قائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية، وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) ومن جهة أخرى استخدامات هذه الأموال (الأصول)، كما تتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف الأصول والاستخدامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12/31)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمنشأة في ذلك التاريخ، كما تعد هذه القائمة بأشكال متعددة، إذ يمكن إعدادها على هيئة تقرير (قائمة الوضع المالي) أو على هيئة حساب (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول (القائمة) يوفر أساساً جيداً

¹ محمود علي حسن الزمار، مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة المالية رقم (01) الخاص بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014-2015، ص 44.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

للتحليل المالي من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية وإيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.¹

الفرع الثاني: استخدامات قائمة المركز المالي

ترتكز الاستخدامات الرئيسية لقائمة المركز المالي على توفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة ومصادر تمويلها، فهي تساعد المستخدمين في تقييم بعض خصائص الوضع المالي للمنشأة خاصة فيما يتعلق ب:²

أولاً- نسبة السيولة: وهي تنقسم إلى نوعين هما السيولة النقدية والسيولة القانونية؛

ثانياً- تقييم هيكل رأس المال، وذلك لقياس متانة رأس المال؛

ثالثاً- معدل كفاية رأس المال؛

رابعاً- حساب معدلات العائد على الاستثمار: ويعرف العائد على أنه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهناك عدة طرق لاحتساب العائد، من أهمها :

العائد على الموجودات: ويدل على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح؛

العائد على حقوق الملكية: يدل هذا المؤشر على كفاءة البنك في استخدام موارده الذاتية؛

خامساً- الحكم على درجة المخاطرة: ويقصد بها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وتنشأ المخاطرة عن ظاهرة عدم التأكد المحيطة بإحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع.

الفرع الثالث: عناصر قائمة المركز المالي للبنوك الإسلامية

تتمثل عناصر قائمة المركز المالي للبنوك الإسلامية فيما يلي :

¹ مؤيد راضي حنفر وفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006، ص 37.

² رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري - التطبيقات العملية-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أولاً: الموجودات: الموجود هو الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل، سواء بمفرده أو بالتعاون مع موجودات أخرى، كما يتم اكتساب الحق فيه نتيجة لعمليات أو أحداث في الماضي، ويجب أن يكون قابلاً للقياس المالي وغير مرتبط بالتزام أو حق لطرف آخر بشكل غير قابل للقياس بدرجة موثوق بها، بحيث يكون للمصرف حق التصرف فيه أصالة ونيابة؛

ثانياً: المطلوبات: المطلوب هو الالتزام الحالي الذي يتعين سداؤه في المستقبل، كما يجب أن يكون هذا الالتزام قابلاً للقياس المالي، وأن يلتزم البنك بالوفاء به دون أي قيد أو شرط، كما يتطلب أن تكون هناك إمكانية لتوفير منفعة من موجودات البنك أو نقلها أو تحويلها للطرف الآخر لضمان الوفاء بالالتزام؛¹

ثالثاً: حقوق أصحاب الاستثمار وما في حكمها: النقدية التي يستلمها البنك على أساس القبول العام من أصحاب الأموال وموافقتهم على استخدامها واستثمارها دون أي قيد أو شرط، بما في ذلك خلطها مع استثمارات البنك، ومشاركة الطرفين في حصص شائعة من الأرباح، في هذه الحالة، يحصل البنك على نصيبه من ربح حسابات الاستثمار بصفته مضارباً، بينما يتم توزيع الخسائر بناءً على نسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.²

في الجدول التالي توضيح لأهم عناصر المركز المالي للبنك الإسلامي بعرض الشكل التالي:

جدول رقم (03): قائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية 31/12/N

البيان	إيضاح	N	N - 1
		دولار	دولار
الموجودات			
النقد وما في حكمه فهم البيوع			

¹ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، ص 390

² حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013،

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الأجل			
استثمارات			
أوراق مالية مضاربات			
مشاركات			
مساهمات			
بضاعة			
عقارات			
موجودات مقتناة للتأجير			
استصناع			
استثمارات في الأوراق المالية			
استثمارات أخرى.....			
إجمالي الاستثمارات			
موجودات			
صافي الموجودات الثابتة			
إجمالي الموجودات			

جدول رقم (4) تابع لقائمة المركز المالي (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية 31/12/N

البيان	إيضاح	N	N-1
		دولار	دولار

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

المطلوبات			
الحسابات الجارية وحسابات الإيداع			
الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات			
المالية ذمم دائمة			
الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين			
مطلوبات أخرى			
إجمالي المطلوبات			

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حقوق الأقلية مجموع المطلوبات وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
حقوق الملكية			

			رأس المال المدفوع
			الإحتياطيات
			الأرباح المبقاة المحتجزة
إجمالي حقوق الملكية			
			إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

المصدر: حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة البنوك الإسلامية (في ضوء المعايير

الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية)، الطبعة الأولى، دار

الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 395.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

توضح قائمة الدخل كل من الإيرادات والعوائد، وكذلك نفقات المنشأة وخسائرها لفترة زمنية

محددة، سنستعرض في هذا الجزء تعريف قائمة الدخل وعناصرها، بالإضافة إلى تقديم شكل توضيحي

لها.

الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل

تُعتبر من أهم القوائم المالية، حيث تُقدم تقريرًا عن نتائج الأعمال، تُعرّف على أنها ملخص للمصاريف التي يتحملها البنك والعائدات التي يحققها خلال فترة زمنية معينة.¹

الفرع الثاني: أهداف قائمة الدخل

- الهدف الرئيسي من قائمة الدخل هو تزويد القارئ بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات عقلانية، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:²
- تقييم جدوى الاستثمارات والعوائد المتوقعة منها؛
 - تقييم كفاءة وفعالية إدارة المشروع؛
 - تقييم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من البنك وجمهور المستثمرين؛
 - تحديد الاتجاه للدورات القادمة بناءً على نتائج الدورات السابقة، باستخدام الأساليب المعروفة في الإحصاء .

الفرع الثالث: عناصر قائمة دخل المركز المالي

تناول بيان المحاسبة المالية رقم (1) المفاهيم الأساسية لعناصر قائمة الدخل، والتي تشمل:³

أولاً- الإيرادات: هي مقدار الزيادة في الموجودات أو النقصان في المطلوبات، أو كليهما معاً، خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال أساليب متوافقة مع الشريعة الإسلامية للاستثمار بكل أنواعه ووسائله، بحيث يكون هذا التغير في الموجودات والمطلوبات ناتجاً عن الاستثمارات؛

¹ خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 67

² صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 108.

³ حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية (الإسلامية)، مرجع سابق، ص 394

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

ثانياً - **المصروفات:** هي مقدار النقصان في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات، أو كليهما معاً، خلال فترة زمنية معينة، والناتج عن توظيف الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق ووسائل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، أو تقديم الخدمات بمختلف أنواعها؛

ثالثاً - **المكاسب:** هي مقدار الزيادة في موجودات البنك الناتجة عن زيادة قيمة الأصول خلال الفترة المالية، أو الناتجة عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من العمليات العرضية، باستثناء التحويلات التي تتم بين البنك وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار؛

رابعاً - **الخسائر:** هي مقدار النقص في صافي موجودات البنك الناتج عن انخفاض قيمة الأصول خلال الفترة المالية، أو من العمليات العرضية، باستثناء التحويلات بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار؛

خامساً - **عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:** هي حصص في الأرباح والخسائر المتعلقة بالأموال المستثمرة بالمشاركة مع أموال البنك. وتُعتبر توزيعاً لأرباح أو خسائر الاستثمارات التي شاركت بها هذه الأموال؛

سادساً - **صافي الدخل أو الخسارة:** هو مقدار الزيادة أو النقصان في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات التي تحققها هذه الأموال.

وفي الجدول التالي عرض لقائمة حسابات نتائج البنك الإسلامي:

جدول رقم (05): قائمة الدخل (البنك الإسلامي العالمي)

للسنة المنتهية 12/31/N

البيان	إيضاح	N	N-1
الدخل			
البيوع المؤجلة الاستثمارات			
إجمالي الدخل			

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

			يطرح
			عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة نصيب البنك بصفته مضارباً
			عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة قبل الزكاة
			نصيب البنك من خلال الاستثمارات كمضارب نصيب البنك من خلال الاستثمارات نصيب البنك من خلال استثمارات ذاتية

			نصيب البنك من دخل استثمارات مقيدة كمضارب نصيب البنك من خلال استثمارات مقيدة كوكيل إيرادات الخدمات البنكية إيرادات أخرى
			إجمالي إيرادات البنك
			يطرح مصروفات إدارية وعمومية الإستهلاك الدخل (الخسارة) قبل الزكاة والضريبة يطرح الزكاة المستحقة الدخل قبل نصيب الأقلية يطرح نصيب الأقلية
			صافي الدخل

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

المصدر: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري

للنشر والتوزيع عمان 2011، ص 411

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية (تدفقات الخزينة)

تمثل أهم القوائم المالية التي تفصح عنها المنشأة المالية والاقتصادية، بحيث توضح المركز النقدي للمنشأة وكيفية تغير هذا المركز خلال الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة .

الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف يتضمن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة مالية معينة، وتُقسم إلى ثلاثة أقسام: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية¹.

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية للمستخدمين وأصحاب المصلحة المعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية محددة، مما يمكنهم من تحقيق الأهداف التالية :

الحصول على معلومات دقيقة حول الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛

تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتلبية متطلبات الاستثمار والتوسع وسداد الالتزامات؛

تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛

تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية².

الفرع الثالث: مكونات قائمة التدفقات النقدية

تشتمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة أقسام رئيسية تتمثل في:

¹ مؤيد راضي حنفر وغسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي مرجع سابق، ص 49.

² مؤيد راضي حنفر وغسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي المرجع السابق، ص 50

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أولاً: **التدفقات النقدية من العمليات:** تشمل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للبنك خلال فترة زمنية محددة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها على قائمة الدخل، باستثناء التدفقات النقدية الناتجة عن التصرف في الأصول والاستثمارات طويلة الأجل؛

ثانياً: **التدفقات النقدية من الاستثمارات:** هي تلك التدفقات التي تشمل التدفقات الناتجة عن اقتناء البنك لموجودات بغرض الاستثمار؛¹

ثالثاً: **التدفقات النقدية من التمويل:** تشمل النقد الداخل إلى صندوق البنك نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية، وإيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بالإضافة إلى إيداعات أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار، كما تتضمن النقد الخارج من البنك نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية وسحوبات أصحاب الحسابات بأنواعها.²

جدول رقم (6): قائمة التدفقات النقدية (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية: 31/12/N

البيان	N	N-1
	دولار	دولار
التدفقات من العمليات صافي الدخل تسوية صافي الدخل في زيادة النقد الناتج عن العمليات استهلاك الأصول الثابتة مخصص الديون المشكوك فيها مخصص الزكاة مخصص الضريبة يطرح: الزكاة المدفوعة		

¹ حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 111

² صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 430

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

		يطرح الضريبة المدفوعة عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مكاسب بيع موجودات ثابتة استهلاك أصول مؤجرة مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية يطرح: ديون معدومة يطرح: شراء أصول ثابتة
		صافي التدفقات النقدية من العمليات
		التدفقات النقدية من الاستثمار: بيع موجودات ثابتة مقتناة للتأجير يطرح: شراء موجودات ثابتة للتأجير بيع عقارات يطرح شراء أوراق مالية يطرح الزيادة في المضاربات بيع بضائع بيع استصناع يطرح صافي الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة
		صافي التدفقات النقدية من الاستثمار
		التدفقات النقدية من التمويل: صافي الزيادة في حسابات الاستثمار المطلقة صافي الزيادة في الحسابات الائتمانية يطرح الأرباح الموزعة الزيادة في الأرصدة الدائنة والمصاريف يطرح النقص من المصروفات المتحققة الزيادة في حقوق الأقلية

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

		النقص في الموجودات الأخرى
		صافي التدفقات النقدية من التمويل
		الزيادة (النقصان) في النقد وما في حكمه
		يضاف النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الايضاحات المرفقة لا يتجزء من القوائم المالية

المصدر: صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط 1، 2011، ص 413

المطلب الرابع: قائمة الأرباح المحتجزة (التغيرات في حقوق أصحاب الملكية)

هي قائمة تُعدّها مختلف المنشآت المالية، وسنتناول في هذا السياق تعريف هذه القائمة وعناصرها.

الفرع الأول: تعريف قائمة الأرباح المحتجزة:

تقوم قائمة التغيرات في حقوق الملكية بربط قائمة الدخل بقائمة المركز المالي، ومع تعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية، فيصبح من الضروري تخصيص قائمة مستقلة للإفصاح عن هذه التغيرات، إلى جانب التغيرات التي تظهر في قائمة الدخل.¹

الفرع الثاني: مصادر التغيرات في قائمة الأرباح المحتجزة

تتكون مصادر التغيرات في قائمة الأرباح المحتجزة من العناصر التالية:²

1- رأس المال المدفوع: ويتكون من :

¹ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري - التطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 123

² رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري - التطبيقات العملية، المرجع السابق، ص -ص، 123-125

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- رأس المال القانوني، والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛
- رأس المال الإضافي، والذي يتضمن علاوة أوخصم إصدار الأسهم، والهبات الرأسمالية، وأسهم الخزينة؛
- 2- رأس المال المكتسب أو الأرباح المحتجزة: وتتشكل من ثلاث عناصر أساسية:
 - رصيد الأرباح المحتجزة أوالدورة، مع إجراء التعديلات اللازمة لتسويات السنوات السابقة؛
 - توزيعات الأرباح على الملاك أوالمساهمين خلال الدورة؛
 - صافي الدخل الشامل أوالخسارة حسب نتيجة الدورة؛
- 3- رأس المال المحتسب: يتكون من مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة، ومكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الفترة.

الفرع الثالث: عناصر قائمة في قائمة الأرباح المحتجزة:

تشمل عناصر قائمة في قائمة الأرباح المحتجزة العناصر التالية¹:

- 1- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية: تتكون من صافي الدخل أو الخسارة، استثمارات حقوق أصحاب الملكية، والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.
- 2- قائمة الأرباح المبقاة (المحتجزة): وتشمل العناصر التالية: صافي الدخل أو الخسارة، توزيعات الأرباح على أصحاب حقوق الملكية، وتحويل الأرباح إلى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكي، وفيما يلي عرض جدول قائمة الأرباح المحتجزة :

¹تحسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص 397

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

جدول رقم (07): قائمة التغيرات في أصحاب حقوق الملكية (البنك الإسلامي العالمي) للسنة المنتهية

/N/12/31

البيان	رأس المال المدفوع (إيضاح)	الاحتياطات (إيضاح) قانوني	/الأرباح المبقاة (المدورة) أخرى	المجموع
الرصيد N/12/31 إصدار (...) سهم صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطات				
الرصيد N - 1 صافي الدخل الأرباح الموزعة المحول للاحتياطات				
الرصيد في N/12/31				

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

المصدر: حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة البنوك الإسلامية، دار الميسرة للنشر

والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 398

المبحث الرابع: المؤشرات المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك

نظرًا للدور الكبير الذي تلعبه وظيفة تقييم الأداء المالي في الكشف عن كفاءة البنك وحسن استخدامه للموارد المالية المتاحة، ومدى تحقيقه لأهدافه المخطط لها، كان من الضروري تطوير أساليب لتقييم الأداء المالي، خاصة في ظل تقلبات الاقتصاد بين الكساد والتضخم، وقد تطورت هذه الأساليب بالتوازي مع تطور عمل البنوك، وتهدف مجملها إلى رفع أداء المؤسسات من خلال الكشف عن مستوى الأداء، ومن ثم المساعدة في اتخاذ القرار.

المطلب الأول: الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي في البنوك

تتعد الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية في عملية تقييم الاداء المالي ومنها التقليدية.

الفرع الأول: التحليل المالي للقوائم المالية في البنوك الإسلامية

يُعرف التحليل المالي بأنه خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي ووضع الخطط المستقبلية. يعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في قائمة الدخل والميزانية العمومية، لذا فإنه يُعد أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح¹، كما ينقسم التحليل المالي إلى نوعين أساسيين هما:

1- التحليل الرأسي: يتمثل في دراسة العلاقة الكمية بين عناصر القوائم المالية في تاريخ محدد، كما يعرف هذا التحليل بالثبات والجمود²، ويهدف التحليل الرأسي إلى التغلب على مشكلة الحجم في عملية مقارنة المركز المالي والأرباح والخسائر بين بنوك متعددة، حيث يتم ذلك من خلال إعطاء أوزان لمكونات البيانات بالنسبة لإجمالي الأصول في حالة الميزانية العامة، وإجمالي الإيرادات في حالة جدول الأرباح

¹ خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة والتحليل المالي، دار وائل الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 93

² محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 103

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

والخسائر والذي يجب أن يساوي كل منهما 100% ويتضمن التحليل العمودي إعداد بيانين هما الميزانية العامة وجدول الأرباح والخسائر ذو الحجم الموحد.¹

2- التحليل الأفقي: يتمثل التحليل الأفقي في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصان، وبذلك يُعد تحليلًا ديناميكيًا لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية،² ويتم التحليل أولاً عن طريق إختيار السنة المرجعية ثم بعد ذلك إعطاء نسبة 100% للسنة المرجعية أو سنة الأساس، وبعد ذلك يتم نسبة أرقام نفس العنصر للسنوات التالية والسنوات السابقة لسنة المرجعية إلى قيمة العنصر في سنة المرجعية.³

الفرع الثاني: النسب المالية

1- مؤشرات كفاية رأس المال: تُعرف كفاية رأس المال على أنها قياس لمدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر الناتجة عن مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك من خلال حقوق الملكية المتاحة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

أ- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وما مدى إعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة زاد الأمان لدى المودعين، وتحسب كما يلي:⁴

¹ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009/2013، مرجع سابق، ص 454 .

² محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، مرجع سابق، ص 104

³ الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009/2013، مرجع سابق، ص 455

⁴ سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث إقتصادية عربية، العدد أربعة وأربعون، جامعة الملك سعود 2008، ص 141

حقوق الملكية

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع}$$

إجمالي الودائع

ب- كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار: تكمن أهمية هذه النسبة في التعرف على مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار مهما كان نوعها، فإن انخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات البنك تجاه الآخرين، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

مجموع حقوق الملكية

$$\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} = \text{كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار}$$

إجمالي الاستثمارات

ج-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات: تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل أصوله، وتحسب وفق العلاقة التالية:²

مجموع حقوق الملكية

$$\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات}$$

إجمالي الموجودات

د- مضاعف حقوق الملكية: يقيس هذا المضاعف درجة الرفع المالي للبنك، بحيث يهدف إلى مقارنة أصول البنك بأمواله الخاصة. تشير قيمة المؤشر الأكبر إلى اعتماد البنك على التمويل بالصيغ الإسلامية بنسبة أكبر مقارنةً بالأموال الخاصة، ويحسب وفق العلاقة التالية:¹

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، المرجع السابق، ص 141 ص 142

² منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية (مدخل) اتخاذ القرارات، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، 2006، ص 17

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

مجموع الموجودات

مضاعف حقوق الملكية =

مجموع حقوق الملكية

هـ - **نسبة الأصول الخطرة:** تتمثل الأصول الخطرة في جميع الأصول مطروحاً منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية، بالإضافة إلى الأوراق المالية الحكومية، وبعبارة أخرى، تشمل الأصول التي قد يتعرض البنك لخسائر نتيجة لها، والتي يصعب تحويلها إلى نقدية، كما تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية رأس المال لمواجهة هذه الأصول الخطرة، وتعطى وفق العلاقة التالية:²

حقوق الملكية

نسبة الأصول الخطرة =

مجموع الموجودات (ما عدا الموجودات السائلة)

2- **مؤشرات السيولة:** تمثل مؤشرات السيولة النسب التي تقيس قدرة المؤسسات البنكية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل باستخدام النقدية المتاحة لديها. تُعد نسب السيولة ذات أهمية كبيرة للإدارة البنكية والمودعين والملاك والمقرضين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أبرزها:³

أ- **نسب سيولة الأصول:** تتمثل هذه النسب في:

¹ دلّال براهيم، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2018، ص 205

² عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التدبير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل الجزائر 2013/2014، ص 122

³ عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، المرجع السابق، ص- ص، 122-124

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

-نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى البنك مقارنةً بإجمالي موجوداته، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى} + \text{النقدية الجاهزة}$$

إجمالي موجودات البنك

تشير هذه المعادلة إلى نسبة الأصول السائلة لدى البنك الموجودة على شكل نقد، أي تلك غير المستثمرة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن تمتع البنك بسيولة عالية من جهة، ولكنه قد يكون غير قادر على استغلال مصادر أمواله بشكل فعال لتحقيق عوائد من جهة أخرى؛

- نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى احتياطات البنك من الأصول غير السائلة التي تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة، وتحسب وفق العلاقة التالية :

استثمارات البنك الذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع + الأوراق المالية المتاحة للبيع

إجمالي موجودات البنك

ب- نسب سيولة المطلوبات: وتشمل هذه النسب كلاً من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول كما يلي :

- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات: وتشير إلى نسبة المصادر الخارجية المجانية إلى إجمالي المصادر الخارجية، بالإضافة إلى مدى سيولة مطلوبات البنك، أي مدى استحقاق هذه المطلوبات، وذلك حسب العلاقة التالية :

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

(حسابات البنوك والمؤسسات البنكية + حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب)

مجموع المطلوبات

وكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على ضرورة توفير حجم كبير من الأصول السائلة لمواجهة

أي سحبات محتملة في أي وقت.

- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات: تشير هذه النسبة إلى نسبة مصادر الأموال

المجانية إلى إجمالي مصادره الداخلية والخارجية، وذلك وفق العلاقة التالية :

حسابات البنوك والمؤسسات البنكية + حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب

مجموع الموجودات

ج- نسب سيولة البنك: وتشمل كل من نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة، وذلك كما يلي :

- نسبة السيولة المتداولة: هذه النسبة تقيس قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب

أن تتجاوز 100%، حيث يتم قياسها بعدد المرات، وذلك وفق العلاقة التالية :

(الاستثمارات قصيرة الأجل + الموجودات السائلة)

المطلوبات المتداولة

- نسبة السيولة السريعة: هذه النسبة تقيس قدرة موجودات البنك السائلة، مثل النقد وما في حكمه،

على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل. يجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، وتقاس بعدد المرات،

كما ينبغي أن تكون هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة، نظراً لانخفاض قيمة البسط في هذه

المعادلة مقارنة بالمعادلة السابقة، وذلك كما يلي :

الموجودات السائلة

السيولة السريعة =

المطلوبات المتداولة

3- مؤشر النشاط (توظيف الأموال): تشير هذه المؤشرات إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد المتاحة، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنك وسيولته، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

- معدل توظيف الموارد المتاحة: وتقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة لديه والمتمثلة في أموال الودائع وحقوق الملكية في الاستثمارات، وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

إجمالي الاستثمارات

(إجمالي الودائع + حقوق الملكية)

- معدل توظيف الودائع: ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في استثمارات مدرة للعوائد، كما يقصد به نسبة الاستثمارات إلى إجمالي ودائع البنك، ويحسب ذلك وفق العلاقة التالية:²

إجمالي الإستثمارات

معدل توظيف الودائع =

إجمالي الودائع

- مؤشر التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات: ويقيس هذا المؤشر تكلفة إدارة الموجودات الاستثمارية لدى البنك، فهو يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يتحملها البنك كتكلفة مقابل كل مائة وحدة نقدية مستثمرة،

¹ سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، مرجع سابق، ص 146

² إبراهيم عبد الحليم عباده، إدارة البنوك التجارية (مدخل) اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 177

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

وبالتالي فإن المنحنى التنازلي لهذا المؤشر يعبر عن كفاءة البنك في إدارة التكاليف لديه، كما يحسب بالعلاقة التالية:¹

إجمالي التكاليف

إجمالي الاستثمارات

- **مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة البنوك على توليد وتنمية الإيرادات من خلال نشاطات الاستثمار، ويحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي الإيرادات

إجمالي الاستثمارات

4- مؤشرات الربحية: تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، حيث يُعتبر الربح المحور الأساسي في العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما تبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، ولا تقتصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط، بل تشمل أيضًا المساهمين والمودعين، وتتضمن نسب الربحية مؤشرات عدة تشمل:²

- **معدل العائد على حقوق الملكية: (ROA)** يستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك، ويتمثل في النسبة بين نتيجة الدورة الصافية أو الربح الصافي وإجمالي حقوق الملكية، ويحسب بالعلاقة التالية :

¹ عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق، ص 125

² دلال براجح، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مرجع سابق، ص 205

صافي الأرباح

العائد على حقوق الملكية =

حقوق الملكية

- **معدل العائد على الأصول: (ROA)** يستخدم هذا المؤشر في الكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق مستوى معين من الربحية، ويحسب بالعلاقة التالية :

صافي الأرباح

معدل العائد على الأصول =

مجموع الأصول

- **نسبة هامش الربح PM** : يستخدم هذا الهامش في التعبير عن نسبة كل وحدة نقدية من صافي الدخل المحقق من الإيرادات الكلية، أي يستخدم من أجل معرفة مدى قدرة البنك على التحكم في مصروفاته ويحسب بالعلاقة التالية :

صافي الأرباح

هامش الربح =

مجموع الإيرادات

المطلب الثاني: نموذج CAMELS

يعد نموذج CAMELS من أهم الطرق الحديثة والمتطورة في تقييم الأداء المالي في البنوك وفيما

يلي نستعرض مفهوم بسيط لهذا النموذج.

الفرع الأول: نشأة نموذج CAMELS ومراحل تطوره

ظهر أول استخدام لطريقة CAMELS في بداية عام 1980 من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أوائل الدول التي استعملت معايير الإنحدار المبكر (EVS)، وذلك نظرا لانهايار البنوك التي تعرضت لها بسبب الكساد العظيم عام 1929، ولقد نجح المحللون الإقتصاديون في التوصل إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل ومدى تحديد سلامتها البنكية، كانت أفضل بكثير من نتائج التحليل الإحصائي التقليدي، وقد أثبتت هذه الطريقة قدرتها على تحديد درجة الخطورة في البنك تعذر كشفها عبر آلية السوق والأسعار،¹ وقد مر هذا النموذج بالمراحل التالية:²

1- نموذج (CAEL): وهو عبارة عن نموذج للرقابة البنكية المكتتبه، وهو يعتمد على تحليل التقارير الربع سنوية، ومن ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادًا إلى أربعة من عناصر نظام CAMELS الستة، وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة؛

2- نموذج (CAMEL): تم إضافة عنصر الإدارة كعنصر جديد إلى النموذج السابق، ويعد هذا النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة، حيث عملت إدارة البنوك والسلطات الرقابية على حد سواء على الأخذ بنتائج نموذج CAMEL أكثر من نموذج (CAEL)، وبالتالي الإعتماد عليها في القرارات لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك كما يحتوي النموذج على كفاية رأس المال، جودة الأصول الإدارية، الربحية والسيولة؛

¹شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص 73 ص 74

²بسام اسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 01، 2018،

3- نموذج (CAMELS): لقد تم تطوير النموذج السابق بإدخال عنصر سادس عليه ويتمثل في الحساسية لمخاطر السوق، مما جعله أكثر كفاءة في خدمة عملية التقييم والوقوف على الأداء البنكي، كما يهدف النموذج الجديد إلى مساعدة البنوك على إجراء تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لتلك الفروع بدلاً من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس الأداء.

الفرع الثاني: عناصر نموذج CAMELS

هناك ستة عناصر يتضمنها نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي في البنوك:

- **كفاية رأس المال (capital adequacy ratio):** تعكس نسبة كفاية رأس المال قدرة رأس مال البنك

على تحمل الخسائر غير المتوقعة ومواجهة الالتزامات المالية؛

- **جودة الأصول (asset quality):** من أكثر المقاييس استخداماً لجودة أصول البنك هي نسبة

القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، كما يتم حساب هذه النسبة من خلال قسمة القروض

غير العاملة على إجمالي القروض للبنك؛

- **كفاءة الإدارة (management efficiency):** تعكس هذه النسبة قدرة ومدى كفاءة مجلس إدارة

البنك وإدارته التنفيذية في تسيير أعماله وإدارة المخاطر المحتملة، كما يتم قياس كفاءة الإدارة من خلال

قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك، وذلك عبر قسمة المصاريف التشغيلية على إجمالي

الأصول؛

- **ربحية البنك (earnings-E):** يعد هدف تحقيق الربحية أهم أهداف ومحددات أداء البنك، نظراً لأن

الأرباح تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك ولتعزيز رأس ماله، كما يتم

حساب ربحية البنك من خلال صافي هامش الفائدة، وذلك بقسمة الفوائد المدفوعة على إجمالي

الدخل؛

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

- سيولة البنك (liquidity-L) : تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملائة المالية للبنك، كونها تعكس مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين منهم، كما يتم قياس نسب السيولة المالية من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول،
- الحساسية لمخاطر السوق: **sensitivity to market risk** يقيس هذا المتغير مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، ويتم حسابه عن طريق قسمة محفظة الأوراق المالية لدى البنك على إجمالي الأصول.¹

الفرع الثالث: استخدام طريقة CAMELS

تم تطوير نموذج CAMELS بإدخال تعديلات تجعل منه أكثر كفاءة في دعم الدور الرقابي للبنك المركزي، كما يشمل النموذج المعدل تقييماً وتصنيفاً داخلياً لفروع البنوك وقياس مستوى كفاءة الأداء المالي بدلاً من الاعتماد على الربحية كمؤشر لأداء الفروع فقط، كما يتماشى هذا مع مبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل²، حيث يتمكن كل مصرف من تقييم نفسه بشكل مستقل وتحديد وضعه المالي الحقيقية قبل أن يتولى البنك المركزي عملية التقييم وتصنيف البنوك بناءً على هذا المعيار، كما يتم تصنيف البنوك وفق هذا النموذج كالتالي:²

جدول رقم (08): تصنيف البنوك حسب نموذج CAMELS

الدرجة	التصنيف
1	قوي

¹ فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، العدد 04، 2017، ص 467

² عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثالث، ص 275

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

2	مرضي
3	معقول
4	هامشي
5	غير مرضي

المصدر: عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 3، ص 275 .

الفرع الرابع: مميزات وعيوب نموذج CAMELS

أولاً: مميزات نموذج CAMELS: يمكن تلخيص أهم مميزات هذا النموذج في النقاط التالية:¹

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد، وكذلك توحيد طريقة كتابة التقارير وعمل تطبيق متكامل وشامل للنظام البنكي؛
- اختصار زمن التقييم عن طريق التركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير، مما يقلل من حجمها ويزيد من مصداقيتها؛

ثانياً: عيوب نموذج CAMELS : يمكن تلخيص أهم عيوب هذا النموذج في النقاط التالية:²

- قدم النموذج أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، مما يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج المستخلصة، وحتى إذا تم التوصل إلى

¹ محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر، مجلة المراقبة للعلوم الإدارية، العدد الخامس والأربعون ص 265

² شوقي بورقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)، مرجع سابق، ص ص 75 76.

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

الأوزان المناسبة لكل عنصر، فإن تثبيتها طوال فترات التقييم دون مراعاة المتغيرات يمكن أن تقلل أيضًا من دقة المعيار وأهمية نتائجه؛

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات، باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل. ومع ذلك، فإن هذا المتوسط يختلف بشكل ملحوظ من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، مما يعني أنه قد لا يعبر بدقة عن حقيقة أوضاع كل بنك ضمن المجموعة؛

- يعتمد المعيار على قياس الأداء انطلاقًا من البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، لذلك فإنه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي في أداء تلك المجموعة أو في أداء النظام البنكي ككل، فإنه لا يتم عادةً تعديل مؤشرات التقييم وفقًا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

المطلب الثالث: القيمة الاقتصادية المضافة

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرًا لقياس الأداء ووسيلة للتسيير في آنٍ واحد، كما أنها أداة للتحفيز، حيث تقوم بقياس أداء مديري المؤسسات أمام المساهمين.

الفرع الأول: تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

يعود الأساس النظري المباشر للقيمة الاقتصادية المضافة إلى مفهوم الربح المتبقي، وقد اعتمد مؤسسًا هذا المؤشر، "Joel Stern" و "Bennette Stewart"، أيضًا على النموذج الاقتصادي لقيمة المؤسسة الذي قدمه "F. Modigliani" و "M. H. Miller" في عام 1961، باعتباره أساسًا لنظام شامل للإدارة المالية، كما استندوا إلى أعمال "W. Mecling" و "M. C. Jensen" في مجالات السلوك التنظيمي وتكاليف الوكالة، بفضل جهود ستام و ستيرورات، تم تحويل هذه المفاهيم النظرية إلى نظام يسهل فهمه ويساعد المدراء في التوجيه الأمثل لموارد المؤسسة، ويؤكد

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

"كابلي وهيرجواين" (2001) في هذا المجال أن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة يعد امتدادًا لأعمال مودغلياني 1961 وميلر 1966.

كما تعرف القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للإنجاز المالي يهدف إلى تقدير الربح الحقيقي، حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهي تمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض، كما تعطى القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:¹

$$EVA = RE - (K \times CI)$$

بحيث أن:

EVA = قيمة الإقتصادية المضافة .

K = تكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI = رأس المال المستثمر .

RE = نتيجة الإستغلال خارج الضريبة.

الفرع الثاني: مزايا القيمة الاقتصادية المضافة

يمكن تلخيص أهم مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:²

- تساهم في إظهار تكلفة مصادر التمويل وتوضيح الاستعمال الأمثل للأصول؛
- تعمل كإشارة لجميع الأطراف في العملية الاستثمارية، حيث تميز المشاريع التي تساهم فيها النتيجة الإجمالية للمؤسسة بشكل صافي أكبر من تكلفة رأس المال على المدى القصير؛
- تُعتبر القيمة الاقتصادية المضافة طريقة لقياس الربحية الحقيقية للمؤسسة وتوجيهها بشكل صحيح من وجهة نظر المساهمين؛

¹ عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رجع سابق، ص 146.

² شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مرجع سابق، ص 118.

- تساهم القيمة الاقتصادية المضافة في تقليل مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المديرين على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للقيمة الاقتصادية المضافة

- لقد وجهت جملة من الانتقادات لمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة نلخص أهمها فيمايلي: ¹
- يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من مؤشرات خلق القيمة، حيث يُعيد صياغة طريقة القيمة الحالية الصافية؛
 - يُعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً للأداء المالي خلال سنة مالية واحدة، مما يجعله مؤشراً للأداء قصير الأجل، وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر تتعلق بالأجل القصير؛
 - يُحسب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بناءً على البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة، مما يجعله غير مفيد في مساعدة المدراء والمسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في الجوانب التشغيلية.

المطلب الرابع: نموذج Z SCORE للتنبؤ بالفشل المالي

لاختبار مدى استقرار وسلامة البنوك مالياً، يتم الاعتماد على نموذج edwerd altman، الذي يُعتبر من بين النماذج الأكثر استخداماً بفضل مرونته وسهولة التعامل معه.

الفرع الأول: تعريف نموذج Z SCORE

تم تعريف نموذج (Z SCORE) وتحديد عدد النقاط في عام 1986 من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك، إدوارد ألتمان، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتحديد أفضل النسب المالية التي يمكن أن تتنبأ بفشل الشركات الأمريكية، وقد قام ألتمان بتحليل عينة صغيرة

¹ عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي، 2009

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

تتألف من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق، شملت 33 شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول.

و للتحقق من دقة التصنيف، استخدم أتمان تحليل التصنيف بدقة بلغت 94% في العام الأول و97% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ومع ذلك فقد تراجعت درجة الدقة في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، كما أخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من التقارير المالية لتلك الشركات خلال الفترة من 1964 إلى غاية 1965، وتم تصنيفها إلى خمس فئات هي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، وتم اختيار هذه النسب للتنبؤ بالفشل المالي، كما يمكن تعريف نموذج أتمان متعدد المتغيرات المالية بالصيغة العامة التالية:¹

$$z = 1.2x_1 + 1.4x_2 + 3.3x_3 + 0.6x_4 + 99.9x_5$$

كما أنه مزيج خطي بين خمسة نسب مالية ومعامل الوزن تتمثل في النسب الخمس التالية:²

x1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول؛

x2 : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول؛

x3: الربح التشغيلي قبل الفوائد إلى مجموع الأصول؛

x4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات؛

x5 : قيمة المبيعات إلى مجموع الأصول؛

وقد صنف أتمان المؤسسات إلى ثلاثة أصناف كما يلي :

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 81.

² هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 27

المنطقة الحمراء عندما تكون نتيجة النموذج أقل من 1.8 ($z < 1.8$)؛

المنطقة الضبابية عندما تكون نتيجة النموذج تتراوح من 1.9 - 2.9 ($2.9 < z < 1.9$)؛

المنطقة الخضراء عندما تكون نتيجة النموذج أكبر من 2.9 ($z > 3.0$).

هو عبارة عن مؤشر مركب يستخدم لقياس الإستقرار المالي في البنوك، وذلك انطلاقاً من فكرة

مفادها أن العائد على الأصول (ROA) ذو توزيع متوسطه ($uROA$) وانحرافه المعياري (σROA) ،

وأن نسبة رأس المال البنك إلى الإجمالي الأصول ($K=E/TA$) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد

على الأصول كالآتي: ¹

$$ROA Z = (K + \mu ROA) / \sigma$$

$K=E/TA$: وتمثل حقوق المساهمين + الاحتياطات القانونية العامة تقسيم إجمالي الأصول؛

μROA : متوسط العائد على الأصول المعدل بالإرادات غير المحققة من القطع البنوي خلال أربع

مشاهدات ربعية في كل سنة؛

σROA : الانحراف المعياري للعوائد على الأصول المعدلة وتقييس التذبذب في العوائد على

الأصول .

الفرع الثاني: الهدف من نموذج Z SCORE ومميزاته

1- الهدف من نموذج Z SCORE

يهدف نموذج Z SCORE إلى قياس المخاطرة البنكية على المستوى الكلي للبنك، كما يشير

إلى عدد الانحرافات المعيارية في عوائد أصول أو موجودات البنك التي يجب أن تتخفض بأقل من

قيمتها المتوقعة قبل استنفادها لحقوق الملكية، مما يجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية أو

¹ رانيا زهير ونرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث

والدراسات العلمية، العدد الأول 2016، ص 311 G

الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية

أن يصل إلى عتبة الإفلاس، وبذلك فإن النموذج يقيس مدى استقرار البنك ويؤشر على البعد عن الإفلاس.¹

حيث أن قيمة Z SCORE المرتفعة تدل على أن البنك أقل عرضة للتعثر والإفلاس، وتشير في الوقت نفسه إلى أنه أكثر استقراراً، وبالتالي تكون فعالية إدارة المخاطر البنكية أقل.

2- مميزات: لعل أهم مميزات هذا النموذج تتمثل في كونه :

- طبيعة البنك لا تأثر في النموذج، بحيث يمكن تطبيقه على البنوك التي تستخدم أساليب محاسبية معينة، كما هو الحال في البنوك الإسلامية؛
- يمكنه قياس مخاطر الإعسار، في حين تشير الأساليب الأخرى إلى مشاكل السيولة لأنها تعتبر أكثر خطورة.²

¹ محمد النيفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، 2016، ص 76

² فاضل موسى وآخرون، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 20، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص 191

خلاصة الفصل:

يعد تقييم أداء الصيرفة الإسلامية ضروريًا للتمكن من اكتشاف المشاكل وتسوية المخاوف بشأن سلامة النظام المالي الإسلامي في البلد ومعالجة الاختلالات القائمة وتصويب الأهداف المسطرة، وتقييم أداء البنوك والنوافذ الناشطة من أجل حفظ استثمارات المودعين والمديرين والمنظمين على حد سواء، حيث تعددت أساليب قياس الأداء المالي للبنوك من خلال التحليل المالي العام وتحليل الأداء المالي عن طريق القوائم المالية له ومعرفة ما تحتويه من بيانات عن فترة سابقة بقصد الحصول على معلومات تبين وضع البنك المالي، كما تعتبر النسب المالية (النسب المالية) من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات للوقوف على سلامة المركز المالي، ومن الأساليب الحديثة لتقييم الأداء المالي للبنوك نجد طريقة CAMELS التي تشمل مجموعة من المؤشرات المالية والإدارية التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك من جميع الجوانب، كما يعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مؤشراً لقياس أداء البنوك الإسلامية يحدد وبدقة ما يقدمه البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع، بالإضافة إلى نموذج Z SCORE وهو مزيج خطي بين أربعة أو خمسة نسب مالية ومعامل الوزن.

الفصل الرابع

تمهيد الفصل:

شهدت الأصول المالية العالمية نمواً ملحوظاً بنسبة تقارب 8% سنوياً خلال الفترة من 1990 إلى 2007، إلا أن معدل هذا النمو تراجع إلى أقل من 2% سنوياً منذ عام 2008، في هذا الصدد أصبحت الممارسات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي منتشرة على نطاق واسع في أوروبا، حيث انطلقت مع تأسيس أول بنك تجزئة إسلامي "البنك الإسلامي البريطاني"، في لندن عام 2004، وقد عزز ذلك مكانة العاصمة لندن كرائدة الدول الغربية في التمويل الإسلامي، حيث كانت أول دولة غير مسلمة تصدر صكوكاً سيادية، كل دولة أوروبية تعاملت مع الصيرفة الإسلامية بأسلوبها الخاص، بما يعكس قيودها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية، إلى جانب مزاياها النسبية. ومن هذا المنطلق تناولنا في هذا الفصل الإطار العام للصيرفة الإسلامية في إنجلترا من خلال

التطرق إلى:

- المبحث الأول: لمحة عامة لتاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا،
- المبحث الثاني: الملامح الرئيسية لسوق التمويل الإسلامي بإنجلترا،
- المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية (ROA&ROE).

المبحث الأول: تاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا

نتطرق في هذا المبحث إلى اللوحة العامة للصيرفة الإسلامية في إنجلترا من خلال دراسة اللوحة التاريخية لها ونشأتها انطلاقاً من الاهتمام الأوروبي حول البحث عن البدائل الأخلاقية للعمل المصرفي عامة. وكذلك للتجربة الإنجليزية تحديداً في هذا المجال.

المطلب الأول: إهتمام الدول الأوروبية بالصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: اقبال الأوروبيين على منتجات الصيرف الإسلامية

يؤكد الخبراء أن الاهتمام بالتمويل الإسلامي في أوروبا لا يقتصر على المسلمين فقط، بل هناك وعي متزايد بين غير المسلمين حول الخيارات البديلة التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية، خاصة في قطاع الصكوك، حيث أن 80% من المشاركين في هذه السوق الحديثة من الأوروبيين غير المسلمين، نظراً لاعتبارها أداة استثمارية جديدة وجديرة بالاهتمام، مع دخول المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية إلى هذا المجال، تركّز البنوك الأوروبية الكبرى على جذب رؤوس الأموال الإسلامية من دول المشرق، دون أن توسع خدماتها المصرفية الإسلامية لتشمل المسلمين المقيمين في أوروبا، وهو أمر لافِت بالنظر إلى عدد المسلمين في القارة وتطلعاتهم نحو خدمات مصرفية تتوافق مع معتقداتهم الدينية، ويُلاحظ أن النظام المالي الإسلامي يحظى باهتمام وترحيب واسع في جميع أنحاء العالم بلا استثناء.¹

شهدت الساحة الأوروبية في السنوات الأخيرة تسابقاً متزايداً نحو الصيرفة الإسلامية، وزادت وتيرة هذا الاهتمام نتيجة للأزمة المالية الأخيرة التي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من البنوك الرأسمالية الكبرى، بينما لم تتأثر المصارف الإسلامية بنفس القدر، ما عزز مكانتها وزاد التنافس الغربي عليها وعلى

¹ سليمان ناصر، تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية (الأسباب والنتائج والأفاق)، الموقع الإلكتروني: <http://www.el3amal.net/news/news.php?33059> تاريخ الاطلاع:

منتجاتها المالية التي أثبتت كفاءتها في جذب الأموال واستقطاب المستثمرين، كما شهدت البلدان الأوروبية في السنوات الماضية اهتمامًا إعلاميًا واسعًا بكل ما يتعلق بالمالية الإسلامية ومشتقاتها، مع تسليط الضوء على فوائدها ودورها في التخفيف من آثار الأزمة المالية المتفاقمة، التي امتدت لتتحول من أزمة مالية تطل الأسواق إلى أزمة اقتصادية شاملة لم تستثن أي قطاع إنتاجي.¹

الفرع الثاني: دوافع الاهتمام الغربي بالصناعة المصرفية الإسلامية

أولاً: ارتفاع الطلب على منتجات المالية الإسلامية؛

أصبحت الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة صناعة حديثة تجذب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك الأطراف المتدخلة في النظام المالي العالمي، يعود هذا الاهتمام إلى النمو الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية، خاصة بعد الطفرة النفطية التي امتازت بها المنطقة الإسلامية، لا سيما دول الخليج، بالتزامن مع صعود الصحة الإسلامية على المستوى العالمي، كما ساهم تزايد الطلب على المعاملات المالية التي تراعي القيم الأخلاقية وأحكام الشريعة الإسلامية في تعزيز هذا الاهتمام.

تحاول البنوك الغربية مواكبة هذا الاتجاه المتصاعد شرقًا وغربًا، حيث سارعت إلى تكييف خدماتها وتطوير نشاطاتها لتلبية احتياجات العملاء الباحثين عن حلول مصرفية تتوافق مع معتقداتهم وقيمهم الدينية، أنشأت لهذه الغاية فروعًا ونوافذ مالية في المناطق التي ظهر فيها طلب واضح على هذه الخدمات، مما ساهم في نمو المصارف الإسلامية وانتشارها خارج مراكزها التقليدية، كما أصبح الآن هناك أكثر من 300 بنك ومؤسسة إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة في أكثر من 80 دولة، وتدير أصولًا تتراوح قيمتها بين 500 و800 مليار دولار، وهذا النجاح الملحوظ جذب اهتمام العديد من البنوك

¹ سليمان ناصر،، تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية (الأسباب

والنتائج والأفاق)، المرجع نفسه، ص 07

التقليدية الكبرى، التي اضطرت إلى مواكبة هذا الاتجاه والاندماج فيه لتحقيق الاستفادة من النمو والنتائج المبهرة التي حققتها المصارف الإسلامية.¹

أصبح العديد من المصرفيين الغربيين يرون أن التمويل الإسلامي فرصة عمل نادرة تتميز بالكفاءة والمردودية، ويعتبرون الصيرفة الإسلامية أحد أكثر الجوانب الإيجابية في الإسلام. هذا القطاع المالي يتيح للغربيين فرصة الدخول في حوار مثمر مع المسلمين، ويعزز الفهم المتبادل من خلال تسليط الضوء على الوجه المضيء للإسلام.²

ثانياً: احتدام التنافس على الصناعة المالية الإسلامية؛

ساهم هذا النمو المتسارع في الصناعة المصرفية الإسلامية في زيادة التنافس بين البنوك الكبرى، التي تسارعت نحو تبني الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المتنوعة. هذه المنتجات تمثل بديلاً أخلاقياً وعملياً للخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية، والتي غالباً ما تقتصر على تفاعل إيجابي مع العملاء الذين يبحثون عن استثمارات وتمويلات تراعي الأخلاق والقيم، وتبتعد عن التركيز الحصري على الربح بأي وسيلة كانت .

يتزايد عدد البنوك والمؤسسات المالية الغربية التي تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية في أوروبا وآسيا بشكل ملحوظ، حيث تشمل هذه المؤسسات الكبرى مثل "سي تي جروب، دويتش بنك، إتش إس بي سي، لويديز في إس بي، ويو بي إس"، ولم يقتصر انتشار هذه الظاهرة على أوروبا وأمريكا فحسب، بل امتد إلى أمريكا الجنوبية، والصين، واليابان، ومن المتوقع أن تكون

¹Rodney wilson ,islamic finance in europe ,policy papers(robert schuman centre for advanced studies) ,n 02,2007,p 29

² www.kantakji.com/fiqh/files/markets/599.doc تاريخ الاطلاع: 2023/08/18

اليابان أول دولة صناعية كبرى تصدر سندات إسلامية، بعد إعلان البنك الياباني للتعاون الدولي عن خطته لاجتذاب رؤوس أموال من الدول الإسلامية الغنية بالنفط.

ثالثاً: انتشار الاهتمام التمويل الأخلاقي في المجتمعات الغربية

لم تعد النزعة الأخلاقية في المعاملات المالية مقتصرة على المسلمين فقط، بل أصبحت ظاهرة شبه عالمية تجذب شرائح واسعة من المجتمعات الغربية، هذه المجتمعات التي ركزت في السابق على تحقيق الأرباح الكبيرة بأي وسيلة، وجدت نفسها في كثير من الأحيان غارقة في الفوضى والاضطراب نتيجة هيمنة المعاملات غير المشروعة، الإفراط في الائتمان السلبي، والصفقات الوهمية التي لا ترتبط بالإنتاج الحقيقي بأي صلة.

رابعاً: الحرص على جذب رؤوس الأموال الإسلامية

لا شك أن الاهتمام المتزايد بالصيرفة الإسلامية يرتبط بشكل كبير بالمنطق النفعي وحسابات المصالح والأرباح. وهذا أمر طبيعي ومشروع في عالم التجارة والاقتصاد، ولا يجب اعتباره ذريعة لانتقاد التجارب التي تخوضها البنوك الغربية في استثمار الفرص التي توفرها الصناعة المالية الإسلامية والمساهمة في تطوير أدواتها.

خامساً: نجاعة منتجات الصناعة المالية وتفوقها عالمياً

النجاح الكبير والرواج الذي حققته منتجات الصيرفة الإسلامية، إلى جانب الثقة التي اكتسبتها من الجمهور مقارنة بالمنتجات الربوية التي تقدمها البنوك التقليدية، ساهم بشكل ملحوظ في تفوقها عالمياً وزيادة أرقامها بشكل مبهر.

سادساً: مضاعفات الأزمة المالية الراهنة

إن ما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي هزت الأسواق وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع، دفع الأنظار بقوة البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الناشئة، والتي لم تتأثر كثيرا بالأزمة لسبب جوهري يتعلق بتباين القواعد والأسس التي ترتكز عليها هذه التجربة المتنامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.¹

الفرع الثالث: مستقبل الصيرفة الإسلامية في الدول الأوروبية

يظهر لنا أن مستقبل الصناعة المالية الإسلامية مشجع جدا، حيث ينظر العديد من المصرفيين الغربيين إلى التمويل الإسلامي باعتباره مجالا يستحق الاهتمام، بل قد يُعتبر فرصة عمل كبيرة، كما يُعد التمويل الإسلامي واحدا من أكثر الجوانب تسامحا في الإسلام، وهو الجانب الذي يمكن للغربيين أن يبدأوا من خلاله حوارًا بناء مع المسلمين، الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي أثبت جدواه، خاصة مع تزايد الطلب على الدورات الدراسية المتخصصة في المصرفية الإسلامية.

كما تُظهر الجامعات الأوروبية تأخرًا زمنيًا مقارنة بنظيراتها الأمريكية، حيث حققت الولايات المتحدة تقدمًا ملحوظًا في تدريس الاقتصاد الإسلامي والتمويل المتعلق به، مع إنشاء جامعات مثل هارفارد وبنسلفانيا أقسامًا خاصة بالاقتصاد الإسلامي، وعلى صعيد أوروبا، تعتبر إنجلترا رائدة في هذا المجال، حيث توجد ثلاث جامعات تتبنى فكرة الاقتصاد والاستثمار الإسلامي، جامعة كنت، على سبيل المثال، تمنح درجات الدكتوراه والماجستير في المحاسبة والمراجعة الإسلامية، في حين أن جامعة برمنغهام قد أنتجت أعمالا مهمة لغير المسلمين في هذا المجال.²

¹ د.خطوطي منير، أ. عياد هاجر، العمل المصرفي الإسلامي في إنجلترا: مقومات النجاح والتحديات، مقال منشور ضمن مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 03 / العدد: 01، 2021، ص 62

² أ.معراج هوري، أ.ادم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية ، بالاشارة الى التجربة البريطانية والفرنسية، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015، ص

إن تزايد اهتمام الجامعات في الغرب بتدريس مواد الاقتصاد والتمويل الإسلامي يعود إلى النمو الملحوظ في هذا المجال خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما انعكس على القطاع التعليمي بشكل واضح، فالمؤسسات التعليمية والبحثية عادة ما تتفاعل بشكل إيجابي مع المهن والتخصصات الجديدة، والتمويل الإسلامي يُعتبر من أبرز هذه المجالات الحديثة التي اجتذبت اهتماماً عالمياً كبيراً في الحقل المالي والمصرفي.

أحد أبرز الأسباب وراء الإقبال المتزايد على تدريس التمويل الإسلامي في الغرب يتعلق بالعوامل التجارية والسوقية، حيث يُعد هذا القطاع الأسرع نمواً في مجال الصيرفة، كما أن هناك اهتماماً متزايداً بالأبحاث العلمية المرتبطة بالتمويل الإسلامي، حيث تسهم هذه الأبحاث في فهم أعمق لهذا المجال، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات العليا والأطروحات التي تقدم في الجامعات الغربية حول التمويل الإسلامي لا تقتصر على المسلمين فقط، فهناك أيضاً عدد متزايد من الطلاب غير المسلمين الذين يهتمون بدراسة هذا القطاع نظراً لالتزامه بالقيم الأخلاقية ولأنه يمثل فرصة نمو اقتصادي واعدة.¹

ولذلك فإن تزايد أعداد المؤسسات المالية الإسلامية في أوروبا وتنامي حجم أعمالها يفرض ضرورة توفير المزيد من العناصر البشرية المدربة التي تحتاجها هذه المؤسسات، نظراً للنقص في المؤسسات الأكاديمية التي تخرج كفاءات مؤهلة في هذا المجال، تجد المؤسسات المالية الإسلامية نفسها مضطرة إلى الاعتماد بشكل أكبر على برامج تدريبية مكثفة تسهم في تطوير مهارات العاملين، كما تبرز الحاجة الملحة لدعم إنشاء معاهد متخصصة تقدم كوادراً مؤهلاً علمياً في مجالات المصرفية والاستثمار، هذه الحاجة لا تقتصر على الخبرات المصرفية والاستثمارية والفنية فقط، بل تمتد أيضاً إلى الكوادراً الشرعية التي تتمتع بخبرة في الأعمال المصرفية والمالية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية .

¹ سليمان ناصر ، تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية (الأسباب والنتائج والأفاق)، مرجع سابق، ص 08

المطلب الثاني: تجربة التمويل الإسلامي في إنجلترا

تضافرت مجموعة من العوامل المساعدة في هذه التجربة، مما جعل إنجلترا تتصدر المشهد في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى الأوروبي، وبهذا الطموح، تتطلع إنجلترا إلى أن تصبح خلال السنوات القليلة القادمة مركزاً عالمياً للصيرفة الإسلامية، مستفيدة من بيئتها التنظيمية والمالية المرنة، ودعمها المستمر لهذه الصناعة.

الفرع الأول: عوامل نجاح التجربة الإنجليزية في مجال الصيرفة الإسلامية

من أبرز هذه العوامل توفر الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه، حيث انخرطت إنجلترا بجرأة وحماس في إنجاح هذا المشروع الاستراتيجي، معتبرة إياه أولوية سياسية في ظل التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها، هذا التوجه المبكر أثار انتباه بقية القادة الأوروبيين، الذين سرعان ما أدركوا الفرصة التي اغتنمتها إنجلترا، فسعوا بدورهم للحاق بهذه التحولات ودخول مضمار الصيرفة الإسلامية، بعد أن كانت إنجلترا قد استبقتهم بخطوات.¹

في هذا الصدد اتخذت السلطات الإنجليزية خطوات جادة لحث بنوكها ومؤسساتها المالية على دخول عالم الصيرفة الإسلامية محلياً ودولياً. فشجعت كبرى البنوك الإنجليزية على فتح نوافذ إسلامية، وسمحت لأول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال التجزئة المصرفية، كما توسعت في فتح فروع إسلامية في بلدان المشرق العربي والإسلامي، التي تشهد نمواً ملحوظاً في المالية الإسلامية، ورغم وجود

¹ محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء

والبحوث، تركيا، 2009، <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:sQd6mxh2z3cj:iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/01gggg1.doc+&cd=1&hl=fr&ct=clnk2gl=dz>

، تاريخ الاطلاع: 2023/08/19

خدمات مصرفية إسلامية في لندن منذ 30 عامًا، لم تبرز البنوك الإسلامية على الساحة الإنجليزية بشكل واضح إلا مؤخرًا، بعد أن سنت الحكومة تشريعات لتنظيم هذه الخدمات بما يتوافق مع أحكام الشريعة، وسعت إلى تعزيز مكانة لندن كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب.¹

الفرع الثاني: أهم المحطات التاريخية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا

لفهم أوضح أهم المحطات التاريخية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا تم تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين: الأولى تمتد من سنة 1995 إلى سنة 1999، والتي يمكن تسميتها فترة التهيئة والاستكشاف، حيث تم العمل على توفير الأسس اللازمة لمرحلة الانطلاق والتطور من خلال هذه الفترة، التي بدأت من عام 2000 واستمرت حتى نهاية عام 2008.

أولاً: مرحلة التهيئة والاستكشاف (1999 - 1995): في عام 1995، ألقى اللورد إيدي جورج، محافظ البنك المركزي السابق، كلمة حول التمويل الإسلامي في مؤتمر نظمته المؤسسة الإسلامية (The Islamic Foundation) في سبتمبر، ثم في عام 1997، بدأ البنك الأهلي المتحد الكويتي تقديم منتجات مالية إسلامية مثل المرابحة والإجارة لتمويل المساكن، حيث أنشأ المصرف وحدة خاصة للإشراف على هذه العمليات، وأطلق عليها اسم "المنزل" (Manzil)، وفي عام 1999، جرت مشاورات بين الحكومة الإنجليزية والجالية المسلمة حول تقدم وتطور التمويل الإسلامي في إنجلترا.²

ثانياً: مرحلة الانطلاق والتطور (2000-2008): في عام 2001، تم إنشاء أول مجلس عمل رفيع المستوى بقيادة اللورد إيدي جورج، محافظ بنك إنجلترا، مع ممثلين من حي المال، الحكومة، الجالية المسلمة، وهيئة الإشراف المالي (FSA) لتحديد العوائق التي تواجه التمويل الإسلامي في إنجلترا، ثم في

¹ محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، المرجع نفسه، ص 21

² أحمد مهدي بالوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، ورقة مقدمة لمركز الأبحاث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص

عام 2003، أُدخلت أول تغييرات على بعض القوانين النظامية والضريبية للسماح للشركات الإنجليزية بتقديم منتجات مالية إسلامية.

في عام 2004، تم الترخيص لإنشاء أول مصرف إسلامي وهو البنك الإسلامي البريطاني (Islamic Bank of Britain)، وفي عام 2005، أُدخلت مزيد من التغييرات التشريعية الضريبية على تلك التي أُدخلت في عام 2003، وبعد ثلاث سنوات، تم إدخال مزيد من التغييرات التشريعية الضريبية على تلك التي أُدخلت في عام 2005.

وفي عام 2007، أُدخلت تغييرات تشريعية ضريبية إضافية على تلك التي أُدخلت في عام 2006، بالإضافة إلى إصدار وثيقة من هيئة الرقابة تتعلق بدراسة جدوى إصدار الصكوك من قبل الحكومة، وفي عام 2008، تم إدخال مزيد من التغييرات التشريعية الضريبية على تلك التي أُدخلت في عام 2007، واستمر البحث في جدوى إصدار الصكوك الإسلامية.

وفي يوليو من نفس العام، قررت الحكومة عدم إصدار الصكوك الإسلامية لأن العملية لم تكن مجدية اقتصادياً، كما قررت عدم تقديم منتجات التجزئة المالية الإسلامية لنفس السبب.¹

المطلب الثالث: أهداف وعوامل تطور الصيرفة الاسلامية في انجلترا

الفرع الأول: أهداف لندن فيما يتعلق بالصيرفة الاسلامية

صدرت وثيقة عن وزارة الخزانة في ديسمبر عام 2008، حيث صرح الوزير الاقتصادي إيان بيرسون أن الهدف من إصدار هذه الوثيقة هو زيادة الوعي حول تطورات التمويل الإسلامي في إنجلترا،

¹ أحمد مهدي بلوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، المرجع نفسه، ص 124

مع تسليط الضوء على العوائق التي لا تزال قائمة أمام تطور هذا النوع من التموي، وقد حددت الوثيقة هدفين رئيسيين تسعى الحكومة الإنجليزية لتحقيقهما من خلال تعزيز التمويل الإسلامي، وهما: ¹

أولاً: تعزيز القدرة التنافسية لإنجلترا: من خلال العمل على جعل حي المال في لندن مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، حيث تهدف هذه الخطوة إلى تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز مكانة لندن كمحور رئيسي في هذا القطاع المالي المتنامي.

ثانياً: استقطاب مختلف شرائح المجتمع: من خلال العمل على عدم استبعاد أي مواطن، بغض النظر عن معتقداته الدينية، من الاستفادة من خدمات القطاع المالي.

ونرى من خلال مما سبق أن أهداف الحكومة الانجليزية فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي واضحة وتتمثل في: ²

1- الحكومة تثمن الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في تعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي، إلى جانب الفوائد التي يوفرها لدافعي الضرائب البريطانيين؛

2- كذلك تثمن الحكومة دور التمويل الإسلامي في توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين، بما يضمن عدم استبعاد أي شخص في إنجلترا من الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي شديد التنافس، بغض النظر عن معتقداته الدينية. وأشار بيرسون إلى المبادئ التي تحكم تعامل الحكومة مع هذا الملف، وهي التعاون والعدالة، بما ينسجم مع القواعد المتبعة. وقد أكدت الوثيقة على الأهداف والمعايير ذاتها، ملتزمة بمبدأ الشفافية، كما قدمت الوثيقة تعريفاً للتمويل الإسلامي باعتباره ذلك الجزء من

¹ HM Treasury, The Development of Islamic in The UK: THE Government ;

Perspective, december ; 2008 , p 23-25

² أحمد مهدي بلوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، مرجع سابق، ص 116

قطاع الخدمات المالية الذي تتوافق منتجاته مع مبادئ الشريعة، مشيرة إلى أن التمويل الإسلامي يصف المعاملات المالية التي تتماشى مع أحكام القانون الإسلامي.¹

كما أن الوثيقة أشارت إلى المبادئ الخمسة الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي وهي:

- **تحريم دفع أو أخذ الفائدة:** لأن النقود ليست ذات قيمة في حد ذاتها، بل تعتبر وسيلة للتبادل ومخزنًا للقيمة، وبالتالي لا يجوز تحقيق الربح من خلالها عن طريق الفائدة؛
- **تحريم الغرر والمجازفة (الميسر):** وذلك من أجل تجنب التعاملات التي تنطوي على عدم اليقين أو المخاطرة المفرطة، حيث تعتبر المعاملات المالية التي تعتمد على الحظ أو القمار غير مقبولة في الشريعة الإسلامية؛

- **تحريم تمويل بعض القطاعات والأنشطة:** يُمنع في التمويل الإسلامي الاستثمار أو تمويل الأنشطة التي تتعارض مع القيم الأخلاقية الإسلامية، مثل تجارة الكحول، التبغ، القمار، الأسلحة، وغيرها من القطاعات غير المشروعة وفقًا للشريعة؛

- **المشاركة في الربح والخسارة:** يُعتبر هذا المبدأ أساسيًا في التمويل الإسلامي، حيث يتعين على الأطراف المعنية في أي معاملة مالية المشاركة في المخاطر؛

- **ربط التمويل بالنشاط الحقيقي:** حيث يُشترط أن تكون المعاملات المالية مرتبطة بأنشطة اقتصادية حقيقية، مثل التجارة أو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، كما يُعزز هذا المبدأ الاستدامة الاقتصادية ويمنع المضاربات المالية، مما يساهم في تحقيق قيمة مضافة للمجتمع ويُساعد في دعم التنمية الاقتصادية؛

ولكي تحقق الحكومة هذه الأهداف، تسترشد بالمبادئ التالية¹:

¹ أحمد مهدي بلوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، المرجع نفسه، ص 118

- الانسجام مع القواعد المتبعة بحيث أن الحكومة الانجليزية ستعمل على خلق بيئة تنافسية متكافئة للجميع بتهيئة الأرضية المناسبة لذلك وعدم منح مزايا خاصة لنوع معين من التمويل؛
- تعزيز التعاون مع جميع الأطراف المعنية في مجال التمويل الإسلامي؛
- تلتزم الحكومة بإنشاء هيئات متخصصة تهدف إلى دراسة وتحليل قضايا التمويل الإسلامي بعمق، بما في ذلك هيئة خبراء التمويل الإسلامي، وهيئة خبراء الضرائب.

الفرع الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا

- تعددت العوامل التي ساهمت في تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا ونذكر منها² :
- أولاً: المكانة البارزة التي تحتلها العاصمة لندن كمركز مالي عالمي تسعى لتعزيزها لتصبح مركزاً رائداً في التمويل الإسلامي، فقد نشرت مجلة "The Banker" المتخصصة في المال والأعمال تصنيفاً لأكبر 500 مؤسسة مالية إسلامية بنهاية عام 2008، والذي أظهر أن إنجلترا احتلت المرتبة الثامنة عالمياً من حيث إجمالي الأصول المالية التي تدار وفقاً للمعايير الشرعية، والتي بلغت قيمتها 18 مليار دولار، ويذكر أن إنجلترا كانت قد صعدت مرتبتين مقارنة بتصنيف عام 2007، حيث كانت تحتل المركز العاشر بأصول قدرها 10.4 مليار دولار؛
- ثانياً: تشهد منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً دول الخليج، توفراً كبيراً في فائض السيولة نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط؛
- ثالثاً: توجد حالياً شريحة مسلمة واعية ونشطة، تسعى بجدية إلى العيش وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع جوانب حياتها، وخاصة في مجالات المعاملات والأحوال الشخصية؛

¹ معراج هوارى، أ. ادم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية، مرجع سابق، ص 113

² أحمد مهدي بلوافي، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: بريطانيا نموذجاً، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2008، ص 149

رابعاً: كانت إنجلترا أول دولة أوروبية تضع قوانين للإشراف والرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الجهات المختصة، ففي عام 2004، مُنح المصرف الإسلامي البريطاني الترخيص لمزاولة نشاطه، تلاه بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي بعد ذلك والذي حصل على الترخيص في عام 2006، وفي نهاية عام 2007، أصدرت هيئة الرقابة على الخدمات المالية (FSA) تقريراً خاصاً تتناول فيه التحديات والرقابة المطلوبة نتيجة توسع التمويل الإسلامي؛

خامساً: تعد إنجلترا الدولة الأوروبية الوحيدة التي حصل فيها أحد أكاديميها المتخصصين في المجال الاقتصادي، على جائزة البنك الإسلامي للتنمية، وهو البروفيسور جون برسلي من جامعة لغيرا، وذلك في عام 2002؛

تتصدر إنجلترا قائمة الدول الأوروبية التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث تضم حوالي 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها يتعامل بانتظام أو يستقبل مدفوعات دولية من خلال 250 مصرفاً إسلامياً حول العالم، تحتل إنجلترا المرتبة الثامنة عالمياً في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا، يوجد اليوم في إنجلترا 22 مصرفاً تقدم خدمات مصرفية إسلامية، من بينها خمس مؤسسات تعمل حصرياً وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي بنك لندن والشرق الأوسط، وبيت التمويل الأوروبي، وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB)، وبنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي، بالإضافة إلى البنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي أنشئ سنة 2004.¹

بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك عدد من المؤسسات المالية الإنجليزية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مثل البنك الأهلي المتحد وأمانة فاينانس الإسلامي (Amanah Finance) التابع لبنك (HSBC) الإسلامي، ومؤسسة البراق التابعة لمجموعة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، كما

¹ محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، مرجع سابق، ص 19

تشير التوقعات إلى أن عدد البنوك الإسلامية في إنجلترا قد يتضاعف خلال السنوات الخمس القادمة نتيجة الزيادة المستمرة في الطلب على المنتجات المالية الإسلامية .

حوالي 75% من المسلمين في إنجلترا يبدون اهتماما بالصيرفة الإسلامية، حيث بلغ حجم التمويل الإسلامي حوالي تريليون دولار بحلول عام 2010، وقد شهد إصدار الصكوك قفزة هائلة في السنوات الأخيرة، مع دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى هذا المجال الاستثماري، حققت الصكوك نموا كبيرا بنسبة 75%، حيث وصلت قيمة الإصدارات الجديدة إلى 85 مليار دولار، وقد اجتذبت سوق الصكوك اهتماما واسعا من البنوك الأوروبية وصناديق التأمين والتقاعد، التي ترى أن قوة اقتصاديات منطقة الخليج، حيث يتم إصدار العديد من الصكوك، توفر عوائد مغرية مدعومة بالعوائد النفطية الكبيرة والمشاريع الضخمة في البنية التحتية.

كما أعلن بنك جيتهاوس (Gatehouse Bank) في بداية عام 2015 عن إطلاق برنامج لإصدار صكوك إسلامية بقيمة مليار دولار، وهي الخطوة الأولى للتعامل بالصكوك الإسلامية في إنجلترا¹، وقد بلغت قيمة الاستثمارات في الأصول الإسلامية على مستوى العالم 3.8 تريليون دولار في عام 2023.

المطلب الرابع: عوائق تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا وتحدياتها المستقبلية

هناك عوامل متعددة تقف أمام تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا منها:

الفرع الأول: عوائق تطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا:

يمكن تحديد أهم المعوقات وتلخيصها فيما يلي :

¹ أحمد مهدي بلوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة

المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية مرجع سبق ذكره، ص 122-127

أولاً: الضرائب والتقنين: لا شك أن هذا الأمر، فيما يتعلق بالحكومة، يُعتبر من أهم القضايا، وقد ذكرت الوثيقة أن الجهات المسؤولة مثل الجمارك ومصلحة الضرائب والخزينة أبدت دعمها لتطور التمويل الإسلامي خلال السنوات الخمس الماضية من خلال إجراء تعديلات في بعض التشريعات المتعلقة بالضرائب، كما يهدف هذا التغيير إلى مساعدة التمويل الإسلامي على النمو والتطور، من خلال إزالة حالة عدم اليقين المتعلقة بنوايا هذه الجهات، عبر تحقيق التوازن وفق المبدأ الأول بعدم التفضيل (ضرائب منخفضة)، أو بالإعاقبة من خلال فرض ضرائب مرتفعة.

ونظراً لأن الآلية السائدة في القطاع التقليدي لجذب واستخدام الأموال تعتمد على الفائدة، فإن آليات التمويل الإسلامي ستعتبر وتُعامل كما لو كانت قائمة على أساس الفائدة ابتداءً من عام 2003، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تقديم منتجات مالية مبنية على الأسس الشرعية بدأ منذ عام 1997 من قبل البنك الأهلي الكويتي من خلال برنامج التمويل المنزلي الذي اعتمد صيغتي المربحة والإجارة، وقد ساهم قانون المالية الصادر في ذلك العام في إلغاء الضريبة المزدوجة على الأفراد فيما يتعلق بصيغ الهامش الثابت والمربحة والإجارة عند شراء المنازل.¹

ثانياً: المعيارية: تمثل التحدي في هذا المجال في غياب معايير شرعية ومحاسبية عامة متفق عليها عالمياً من جميع الأطراف، كما هو الحال في التمويل التقليدي، كما أن الحكومة تعمل على تعزيز التعاون بين الهيئات المعنية، بهدف المزيد من التشاور والاستفادة من الخبرة الإنجليزية الطويلة، وذلك للوصول إلى معايير عالمية متفق عليها إلى حد كبير، كما تسعى الحكومة مستقبلاً إلى تقوية الروابط مع الجهات المعنية، سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، مثل بنك التسويات الدولية.

ثالثاً: التوعية: تتمثل أهم العوائق والتحديات في هذا المجال فيما يلي:

¹ معراج هوارى، أ.إدم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية، مرجع سابق، ص 116

- يجب على أي منتج أو مقدم خدمات في أي قطاع أن يكون على دراية بمنتجاته ووجودها في السوق. على سبيل المثال، في إنجلترا، بلغت تكاليف الدعاية والإعلان في عام 2007 حوالي 17 مليار جنيه استرليني؛

- يتعين على القائمين على التمويل الإسلامي بذل مزيد من الجهود في هذا المجال، حيث لا يكفي مجرد التعريف بالمنتج، بل يجب الإقناع بأن هذه المنتجات تتماشى مع الشريعة الإسلامية وأنها تخضع للإشراف والمراقبة، مما يعزز ثقة العملاء فيها؛

- تؤكد الوثيقة الصادرة عن الخزينة عن أهمية الدعاية للعاصمة لندن كمركز للتمويل الإسلامي؛

- هناك مبادرات متقدمة قامت بها بعض الجهات الإسلامية في إنجلترا، مثل مجلس مسلمي بريطانيا (MCB) ومجلس التمويل في اسكتلندا (IFCS)، الذي أسس عام 2005 بهدف التعريف بالتمويل الإسلامي وتعزيز الدعاية له .

رابعاً: المهارات : وتتمثل أهميتها في :

- توفير الكفاءات المؤهلة القادرة على خدمة القطاع يعد أمراً حيوياً لضمان تطور التمويل الإسلامي؛

- لا يبدو أن هناك نقصاً في الوقت الحالي في إنجلترا، لكن هناك نقصاً كبيراً في عدد علماء الشريعة الذين يجمعون بين المعرفة في مجالي التمويل والفقه الإسلامي، وذكرت الوثيقة أن عدد هؤلاء العلماء يبلغ حوالي 100، في حين أن 12 منهم فقط يعملون بشكل فعال في هذا المجال؛

- هناك برنامج حكومي يُعرف بـ "Leitch Review of Skills" يهدف إلى جعل إنجلترا رائدة عالمياً في مجال المهارات بحلول عام 2020، ويمكن للتمويل الإسلامي الاستفادة بشكل كبير من هذا البرنامج من خلال تعزيز قدرات الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لدعم هذا القطاع؛

- يُعتبر التدريب عنصراً حيوياً في تطوير قطاع التمويل الإسلامي، حيث تقوم بعض المؤسسات الإنجليزية بدور كبير في هذا المجال، كما أطلقت الحكومة برنامجاً بالتعاون مع معهد الأعمال في لبنان

عام 2006 تحت مسمى "Islamic Finance Qualification"، بالإضافة إلى ذلك، تساهم بعض الجهات الإسلامية بشكل هام في تعزيز مهارات الأفراد وتوفير التدريب المناسب لدعم هذا القطاع، أما من ناحية الانجازات فنجد :

- برز المزيد من التعاون والتنسيق بين هذه الجهات والأطراف الأخرى المعنية بالتمويل الإسلامي في المجتمع؛
- تمثل دور الحكومة في حضور العديد من الفعاليات التي تُعقد في لندن وغيرها، حيث تقوم أيضًا من خلال هيئة الإشراف (FSA) بتوعية المواطنين حول بعض المنتجات المالية الإسلامية عبر موقع إلكتروني متخصص.

الفرع الثاني: التحديات والأفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا

يمكن تلخيص التحديات المستقبلية التي تقف أمام نجاح وتطور الصيرفة الإسلامية في إنجلترا في ما يلي:

- هناك حاجة ماسة لمزيد من التعاون بين قطاع التمويل الإسلامي والجالية المسلمة والقطاع الثالث؛
- من الضروري تعزيز التواصل مع قادة الجالية والمؤثرين فيها لتعزيز الفهم والتوعية حول التمويل الإسلامي؛
- يعتبر استخدام الإعلام الشعبي أمرًا مهمًا، حيث لا توجد تغطية كافية للتمويل الإسلامي، وغالبا ما تكون المعلومات المتاحة في هذا النوع من الإعلام غير دقيقة وسلبية؛
- تكمن أهمية المعلومات الدقيقة والحديثة في كونها تُعرض في المناسبات العامة مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات، حيث تساهم في تعزيز الوعي والفهم السليم للتمويل الإسلامي بين الجمهور؛
- ضرورة تقديم الاستشارات الموثوقة من قبل الجهات الرقابية لزبائن التمويل الإسلامي؛

- يعتبر التزام الحكومة ودعمها أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى هذه الوثيقة إلى تحقيقها.

المبحث الثاني: الملامح الرئيسية لسوق التمويل الإسلامي بإنجلترا

تعد إنجلترا واحدة من أكثر الأسواق المالية الإسلامية تطوراً في العالم الغربي، وأصبحت بسرعة وجهة رئيسية للمؤسسات المالية الأجنبية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: السوق المالي الانجليزي

الفرع الأول: نظرة عامة عن السوق المالي الانجليزي

تبرز لندن بشكل خاص كمركز مالي عالمي، حيث تضم أكبر المؤسسات والبنوك من الشرق الأوسط التي تقدم منتجات مالية إسلامية، كما بدأت أنشطة التمويل الإسلامي في إنجلترا في الثمانينيات، عندما قدمت بورصة لندن للمعادن تسهيلات إيداع متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعتمد على مبدأ المربحة.¹

كما تطور التمويل الإسلامي في إنجلترا بسرعة خلال العقدين الماضيين، مدفوعاً بدعم السياسات الحكومية لتبني وتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية والترويج لها، فمنذ عام 2003 قامت وزارة الخزانة وإدارة الضرائب والجمارك (HMRC) وهيئة الخدمات المالية (FSA) بإدخال تغييرات هامة على الأنظمة الضريبية والتنظيمية بهدف توسيع سوق منتجات التمويل الإسلامي هذه التغييرات سمحت للمؤسسات البريطانية بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية الإسلامية، مثل تمويل الأصول والرهون العقارية، مما عزز من وجود التمويل الإسلامي في السوق البريطانية وجعله جزءاً من القطاع المالي العام.²

¹ Filippo, d., and ather, **ISLAMIC FINANCE IN EUROPE, OCCASIONAL. PAPER SERIES**, (146), (2013, jun), p 28

² Dewar, J., & Munib, H, **Islamic Finance and Market**, (T. Barnes, Ed.) London: Law Business Research Ltd, (2019, 09), p31

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

في ظل التطورات المستمرة التي شهدتها التمويل الإسلامي في إنجلترا، تم تطوير برامج واسعة للتعليم والتدريب المهني لتلبية الاحتياجات المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية، إذ احتلت المؤسسات التعليمية في إنجلترا موقع الصدارة في هذا المجال، وأصبحت مركزاً رائداً للتعليم والتدريب في التمويل الإسلامي، و تضم إنجلترا أربع مؤسسات مهنية متخصصة، وما يقرب من 70 جامعة وكلية أعمال تقدم دورات ودرجات علمية في هذا التخصص،¹ والجدول رقم (01) يوضح أهم المحطات التي مر بها التمويل الإسلامي بإنجلترا.

الجدول رقم (09) أهم المحطات التي مر بها سوق التمويل الإسلامي بإنجلترا.

سنة 1970	يقدم وسطاء سوق لندن إدارة السيولة بالجملة باستخدام السلع من خلال آليات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
سنة 1982	افتتحت دار المال الإسلامي مكتباً لها في لندن، بهدف تقديم خدمات إدارة الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
سنة 1983	إنشاء بنك البركة كأول بنك إسلامي (توقف عام 1993) تم تأسيس أول شركة تأمين إسلامي بريطاني (تكافل) تحت اسم تكافل إنجلترا، لتكون بذلك أول شركة تقدم خدمات التأمين الإسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة
سنة 1996	قروض عقارية إسلامية تم تقديمها في إنجلترا لأول مرة من قبل بنك الكويت المتحد الذي أصبح الآن يعرف بـ البنك الأهلي المتحد.
سنة 2003	HSBC أمانة يطلق قروض عقارية وحسابات بنكية إسلامية في إنجلترا
سنة 2004	الترخيص لبنك الريان Al Rayan Bank plc والذي كان يسمى البنك الإسلامي البريطاني IBB سابقاً.

¹ Ord-Smith, R, *Islamic Finance in the UK*, British Embassy Bishkek, N 09, (2015),p09

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

بنك البنك العربي البحريني (ABC) يقدم قروض عقارية إسلامية تحت علامة البراق التجارية	
Children Mutual أطلقت صندوق ائتمان الطفل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	سنة 2005
Lloyds TSB، المعروف الآن باسم Lloyds Banking Group، قدم حسابًا جاريًا متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.	
الترخيص لبنك الاستثمار الأوروبي الإسلامي (European Islamic Investment Bank) والذي توقف سنة 2018	سنة 2006
أدرجت أول صكوك في بورصة لندن وقد كانت عبارة عن صكوك بقيمة 200 مليون دولار أمريكي تم إصدارها من قبل شركة أبريد (Abreed)	
The Bank of London and the Middle East plc	سنة 2007
الترخيص لشركة الاستثمار أميري كابيتال Amiri Capital والذي توقف سنة 2018	
تحدد هيئة الخدمات المالية (FCA) في إنجلترا النهج التنظيمي للتمويل الإسلامي من خلال عدة محاور رئيسية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه هذا القطاع	
الترخيص لبنك قطر الإسلامي (QIB) إنجلترا والذي كان يسمى سابقا بيت التمويل الأوروبي	سنة 2008
الترخيص لبنك جيتهاوس (Gatehouse Bank)	
الترخيص لحيازات التأمين الإسلامية البريطانية / التأمين الأساسي (British Islamic Insurance Holdings/Principle Insurance) والتي تم إيقاف عملياتها سنة 2013	
دراسة الورقة الاستشارية CP08 22 / متطلبات المخزن المؤقت للأصول السائلة لجميع البنوك البريطانية	

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

حصل مصرف أبوظبي الإسلامي (ADIB) على ترخيص لتقديم خدماته المصرفية في المملكة المتحدة	سنة 2012
HSBC أمانة يقلص من عملياته في سوق إنجلترا	
استضافت لندن المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي للمرة الأولى خارج العالم الإسلامي، وهو مؤتمر يجمع قادة الأعمال والمستثمرين وصناع القرار من مختلف الدول لمناقشة فرص وتحديات الاقتصاد الإسلامي.	سنة 2013
إصدار أول صكوك سيادية من حكومة إنجلترا	سنة 2014
الترخيص لشركة استثمار أرابيسك (Arabesque Asset Management) المختصة في إدارة الأصول	
إطلاق TAM Asset Management لصناديق استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	
تأسيس جمعية التأمين الإسلامي في لندن Islamic Insurance Association of London	سنة 2015
بدأ بنك إنجلترا مشروع التسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	
الترخيص لشركة التمويل الجماعي (crowd funding firm Yields) والتي تمويلاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	سنة 2017
أطلقت شركة Columbia Threadneedle للاستثمارات صندوق أسهم عالمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	
تم الترخيص لشركة Strideup Homes كإحدى شركات التمويل العقاري المتوافقة مع	

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

أحكام الشريعة الإسلامية.	
أصدر بنك الريان أول صكوك رهن عقاري مقومة بالجنيه الإسترليني	سنة 2018
تم تسجيل شركة Dollar Factoring Prima والتي تقدم مجموعة من الخدمات التمويلية التي تتماشى مع مبادئ الشريعة	سنة 2019
الترخيص لشركة الاستثمار Wahed Invest	سنة 2020
تم تسجيل العديد من شركات ووكلاء الأموال الإلكترونية وخدمات الدفع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	
الإطلاق المخطط لمرفق السيولة البديلة لبنك إنجلترا (ALF)	سنة 2021

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على IFN UK Report 2020

يتضح من الجدول السابق أن إنجلترا تمتلك أحد أكثر الأسواق المالية الإسلامية تقدمًا في العالم الغربي، وقد أصبحت بسرعة وجهة رئيسية للمؤسسات المالية الأجنبية التي تقدم خدمات مالية إسلامية، حيث يوجد بها أكبر المؤسسات المالية والبنوك في الشرق الأوسط التي توفر منتجات إسلامية، ومن بين هذه المؤسسات ستة بنوك إسلامية متوافقة تمامًا مع الشريعة الإسلامية، خمس من هذه الأخيرة تم إنشاؤها خلال السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية وتتمثل في كل من بنك الريان، وبنك الاستثمار الأوروبي الإسلامي، وبنك لندن والشرق الأوسط (BLME plc)، وبنك قطر الإسلامي (QIB UK)، وبنك جيتهاوس (GB plc) أما البنك الإسلامي السادس فهو بنك أبوظبي الإسلامي ADIB (UK) والذي تم الترخيص له سنة 2012، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استحداث منتجات مالية إسلامية في العديد من البنوك التقليدية وشركات التأمين ومكاتب الاستثمار.

الفرع الثاني: البنوك والنوافذ الإسلامية في إنجلترا

سعت الحكومة الإنجليزية إلى تحقيق المساواة بين المصرفية الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، حيث بدأ هذا التوجه بين عامي 2003 و2004، عندما تم منح الترخيص لأول بنك إسلامي بريطاني من فئة بنوك التجزئة للجمهور، وهو "البنك الإسلامي البريطاني"، وفي هذا السياق، تمت مراجعة القوانين المصرفية لضمان معاملة البنوك الإسلامية بنفس المعايير التي تُعامل بها البنوك التقليدية فيما يتعلق بالضرائب والتسهيلات، وقد استمر منح التراخيص للبنوك الإسلامية لمزاولة أنشطتها في السوق الانجليزية، والجدول التالي يقدم لائحة لأهم البنوك الإسلامية الناشطة في إنجلترا:

الجدول رقم (10): البنوك الإسلامية في إنجلترا

الرقم	تسمية البنك	اختصاره باللاتينية	المقر الرئيسي	سنة التأسيس
01	مصرف الريان (البنك الإسلامي البريطاني سابقًا)	(Al Rayan Bank)	بيرمنغهام	2004
02	بنك لندن و الشرق الأوسط	(BLME)	لندن	2007
03	بنك قطر الإسلامي	(QIB –UK)	لندن	2008
04	بنك جيت هاووس الإسلامي	(GHB)	لندن	2007
05	مصرف أبوظبي الإسلامي	(ADIB)	لندن	2012

المصدر: من إعداد الطالب

كما يجدر بالذكر أنه يوجد حاليا بالمملكة المتحدة عامة أكثر من 22 بنك يقدم منتجات

مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، منها 5 بنوك متوافق تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية، و17

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

بنكا تقليديا يحوي على نوافذ إسلامية تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والجدول التالي يقدم

لائحة لأهم البنوك التقليدية التي تحوي نوافذ إسلامية في إنجلترا:

الجدول رقم (11): البنوك التقليدية التي تحوي نوافذ إسلامية في إنجلترا

الرقم	البنك التقليدي	المقر الرئيسي في إنجلترا	سنة التأسيس
01	- HSBC AMANAH	لندن	1865
02	- ABC International Bank	لندن	1980
03	- AHLI United Bank	لندن	2000
04	- Bank of Ireland	لندن	1783
05	- Barclays	لندن	1690
06	- BNP Paribas	لندن	1890
07	- Bristol & West	بريستول	1997
08	- CITI Group	لندن	1998
09	- Deutsh Bank	لندن	1870
10	- Europe Arab Bank	لندن	1973
11	- IJB International London	لندن	1997
12	- J Aron & Co	لندن	2009
13	- Lloyds Banking Group	لندن	2009
14	- Royal of Banking Scotland	لندن	1874
15	- Standard Chartered	لندن	1969

1998	لندن	UBS	16
1959	لندن	United National Bank	17

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: التطور المالي للبنوك الإسلامية في إنجلترا

تُعد لندن (إنجلترا) بوابة للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم الغربي، حيث تستحوذ على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أوروبا. بنهاية عام 2022 وبداية 2023، كانت هذه المؤسسات تدير أصولًا تقدر بحوالي 6.4 مليار جنيه إسترليني، في حين بلغ حجم التمويل الإسلامي الممنوح من قبل هذه البنوك نحو 5.8 مليار جنيه إسترليني. كما كانت لندن أول عاصمة غربية تصدر صكوكًا سيادية في عام 2014، حيث كانت أهداف الحكومة آنذاك تهدف إلى دمج التمويل الإسلامي في التيار المالي السائد، وقد أظهرت أن إصدار الصكوك بالجنيه الإسترليني ممكن وفعال، مما شجع المستثمرين الذين لم يفكروا سابقًا في الصكوك على قبولها كفئة أصول قابلة للاستثمار.

الفرع الأول: حجم الأصول المالية في البنوك الإسلامية في إنجلترا:

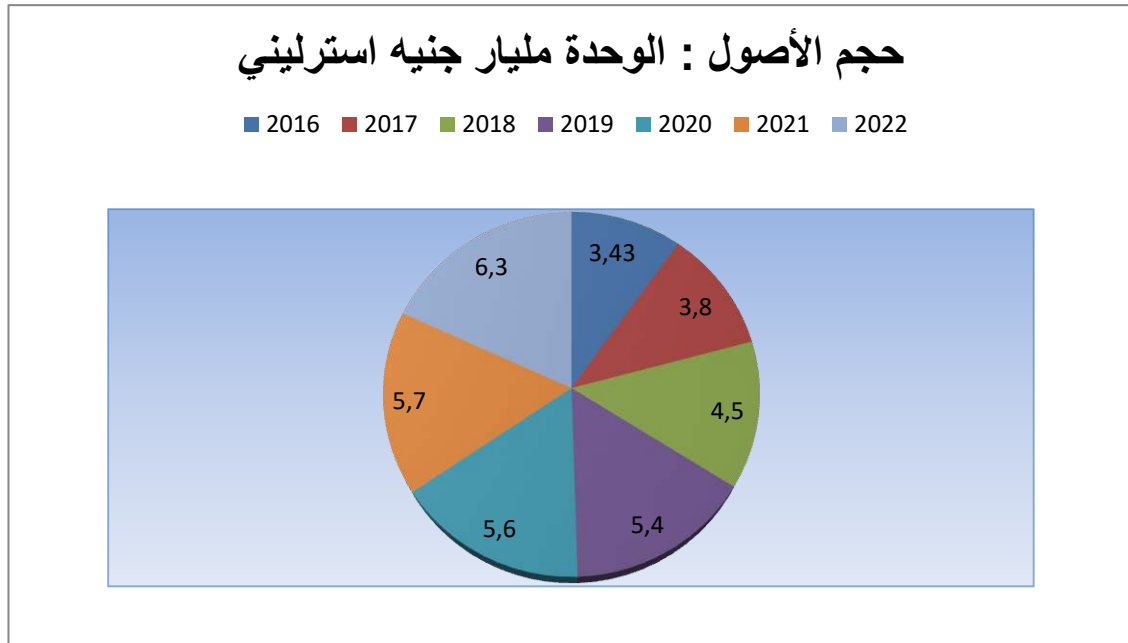
بلغ حجم إجمالي أصول البنوك الإسلامية في إنجلترا حوالي 4.531 مليار جنيه إسترليني في عام 2018، محققًا زيادة سنوية قدرها 19.25% مقارنة بعام 2017، حيث كانت الأصول تبلغ 3.872 مليار جنيه إسترليني، في نهاية عام 2019، ارتفع إجمالي الأصول إلى حوالي 5.470 مليار جنيه إسترليني، بزيادة قدرها 20.75% مقارنة بالثلاثي الأخير لعام 2018، ومع ذلك، سجلت سنة 2020 إجمالي أصول قدره 5.643 مليار جنيه إسترليني بزيادة طفيفة نسبتها 3.16%، متأثرة بجائحة كورونا العالمية التي أدت إلى ركود اقتصادي ومشاكل في سلاسل التوريد.

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

في نهاية عام 2021، استمر الانخفاض الطفيف في النمو، حيث بلغت الأصول 5.731 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 1.55%، لكن بنهاية عام 2022، شهدت البنوك الإسلامية انتعاشاً، حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 6.384 مليار جنيه إسترليني، بزيادة قدرها 11.56%، في الثلاثي الأول من عام 2023، وصل حجم الأصول إلى 6.510 مليار جنيه إسترليني بزيادة 1.81%، مع انخفاض في النمو بمقدار 10% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.

بلغ متوسط النمو السنوي خلال الفترة 2016-2022 حوالي 9.68%، وتحتل العاصمة لندن المرتبة الثامنة عشر عالمياً من حيث إجمالي الأصول البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

الشكل رقم 07: تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في إنجلترا (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات (FSBI)

¹ The IFSB Disseminates Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) Data up to Q2 2023 for the Islamic Banking Segment in Member Countries

<https://www.ifsb.org/data-metadata/> (consulté le :2024/03/15)

الفرع الثاني: حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية الإنجليزية

تمكنت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنجلترا من تحقيق أرقام كبيرة في جذب واستثمار رؤوس الأموال وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم هذه المؤسسات خدماتها الإسلامية منذ ما يقرب من 40 عامًا في لندن ومدن إنجليزية أخرى، ووفقًا لمؤشر دول التمويل الإسلامي، الذي تنشره شركة Edbiz Consulting، صُنفت المملكة المتحدة في المرتبة 17 من أصل 48 دولة في تقرير عام 2019، مما يجعلها الأولى في أوروبا والأولى بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة، هذا التصنيف يعزز مكانة لندن كعاصمة غربية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، لتصبح أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.¹

كما بلغ حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية في إنجلترا بنهاية عام 2018 حوالي 3.769 مليار جنيه إسترليني، مقارنة بعام 2017 حيث كان 2.984 مليار جنيه إسترليني، مما يمثل زيادة بنسبة 26.30%. وقد تجاوز معدل نمو الصيرفة الإسلامية 40%، مما مكن إنجلترا من احتلال المرتبة الثامنة عالميًا في استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

في نهاية عام 2019، وصل حجم التمويل إلى 4.837 مليار جنيه إسترليني بزيادة سنوية قدرها 28.33%، ومع ذلك في عامي 2020 و2021، انخفضت معدلات النمو إلى 5.89% و2.90% على التوالي، حيث سجل حجم التمويل 5.122 مليار جنيه إسترليني و5.271 مليار جنيه إسترليني، متأثرة بتداعيات جائحة كورونا العالمية.

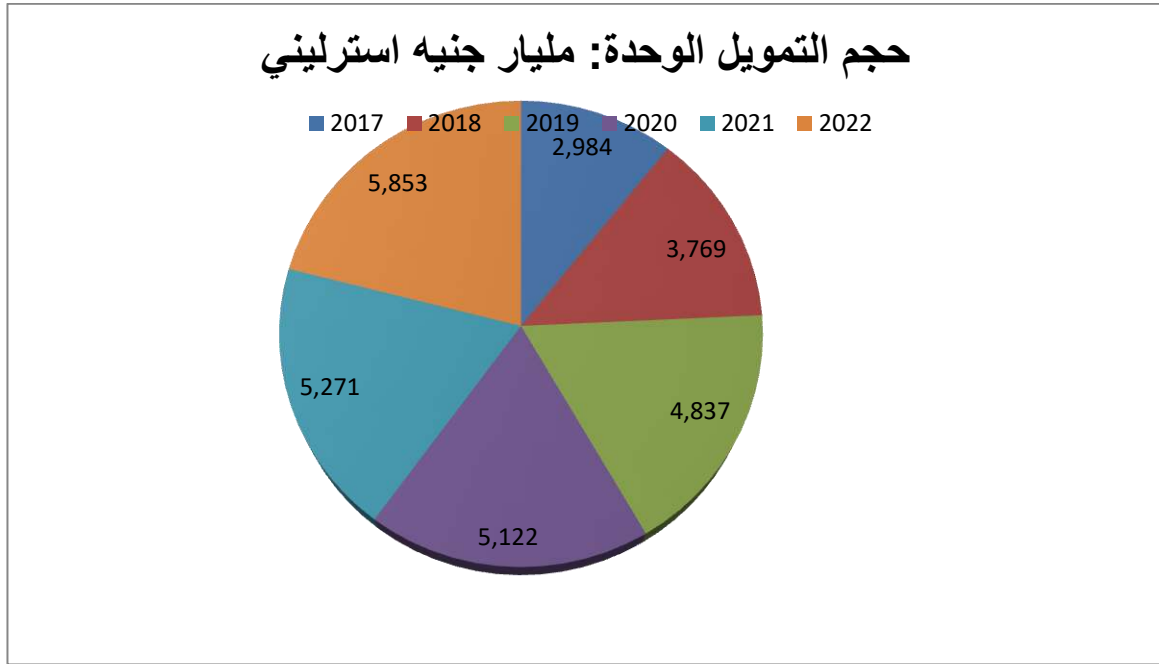
¹ KEY FACTS ABOUT THE UK AS AN INTERNATIONAL Financial CENTRE 2019,

<https://www.thecityuk.com/media/k5fcr24z/> consulté le (08/02/2024), p20

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

وقد شهد التمويل الإسلامي انتعاشًا في عام 2022، حيث بلغ حجم التمويل 5.853 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 11.04%، وقد استمر هذا الانتعاش بعد ذلك بنسب طفيفة نتيجة سياسة بنك إنجلترا بالرفع المستمر لأسعار الفائدة.¹

الشكل رقم 08: حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية في إنجلترا (2017 - 2022)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات (FSBI)

الفرع الثالث: حجم إصدار الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية الانجليزية

منذ أن أصبحت لندن أول عاصمة غربية تصدر صكوكًا سيادية في عام 2014، شهدت زيادة تدريجية في قيمة الصكوك. في عام 2011، كانت بورصة لندن تدير إصدارات صكوك بقيمة 599 مليون جنيه إسترليني، ليصل حجم إصدار الصكوك الإسلامية إلى 3.373 مليار جنيه إسترليني في

¹ The IFSB Disseminates Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) Data up to Q2 2023 for the Islamic Banking Segment in Member Countries, مرجع سابق

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

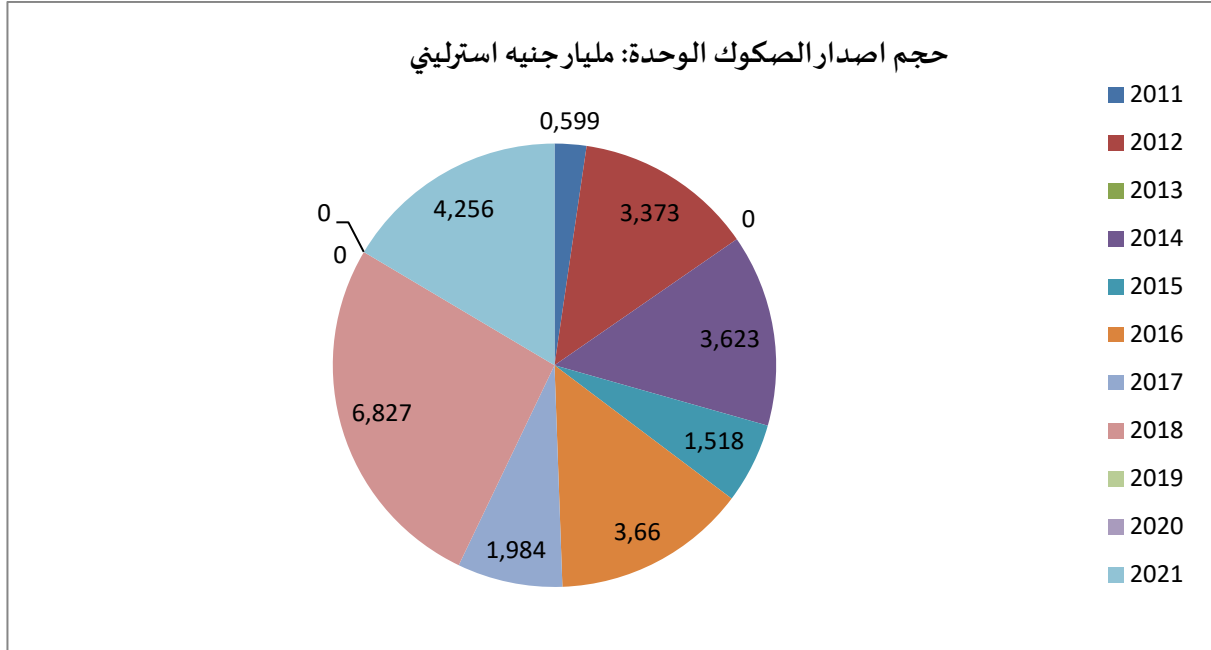
الأعوام اللاحقة. وفي عام 2014، بلغ حجم إصدار الصكوك حوالي 3.623 مليار جنيه إسترليني، بزيادة سنوية قدرها 7%، وهو العام الذي شهد إصدار أول صكوك سيادية في لندن.

وقد شهد عام 2015، انخفاضا في حجم الإصدارات إلى 1.518 مليار جنيه إسترليني، لكن في عام 2016 ارتفعت قيمة الصكوك المدرجة في بورصة لندن بشكل كبير حيث بلغت 3.660 مليار جنيه إسترليني، بزيادة قدرها 141% مقارنة بنهاية عام 2015، وبالرغم من ذلك فقد شهد عام 2017 انخفاضا في حجم الإصدار إلى 1.984 مليار جنيه إسترليني، بنسبة انخفاض بلغت 45% مقارنة مع الثلاثي الأخير من عام 2016.

لكن بحلول عام 2018، عاد حجم إصدارات الصكوك الإسلامية إلى الارتفاع بشكل قياسي، ليصل إلى 6.827 مليار جنيه إسترليني، بزيادة قدرها 92%، وفي عام 2021، فقد بلغ حجم الإصدارات حوالي 4.25 مليار جنيه إسترليني، أما متوسط نمو حجم إصدار الصكوك خلال الفترة من 2011 إلى 2021 فبلغ نحو 48%.¹

¹ KEY FACTS ABOUT THE UK AS AN INTERNATIONAL Financial CENTRE 2019، مرجع سابق، p20

الشكل رقم 09: تطور حجم اصدار الصكوك البنوك الإسلامية في إنجلترا (2011 – 2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بورصة لندن The City UK, 2019, p19

الفرع الرابع: أبرز المنتجات المالية في صناعة التمويل الإسلامي بإنجلترا:

الابتكار المالي من منظور إسلامي يشير إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتم ذلك من خلال إعادة تأهيل المنتجات المالية القائمة، تطويرها، أو تصميم منتجات بديلة مبتكرة قابلة للتنفيذ وتتماشى مع قواعد الشريعة. ومن أبرز المبتكرات التمويلية المستخدمة في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنجلترا

هي:¹

¹ سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبوت والتهافت: أصوله، قواعده، معايير، الإصدار 3 مطبوعات KIE ،

أولاً: شهادات الإيداع القابلة للتداول: تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقاً مالية تصدرها البنوك الإسلامية مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، تعتمد هذه الشهادات على مبدأ (المضاربة)، حيث يكون حامل الشهادة هو رب المال، بينما يقوم البنك بدور المضارب، كما تمنح هذه الشهادات لحاملها الحق في الحصول على نصيبه من الأرباح عند تاريخ استحقاق الشهادة وفقاً للنسب المتفق عليها، بالإضافة إلى ذلك، تُتيح الشهادات لحاملها إمكانية بيعها قبل حلول موعد الاستحقاق، مما يوفر له السيولة التي قد يحتاجها خلال تلك الفترة.¹

ثانياً: منتج التورق المصرفي: يُعرّف التورق المصرفي

بأنه عملية شراء أصول بضمن مؤجل ثم بيعها بضمن نقدي حالي لشخص آخر غير البائع الأول، ويعود مصطلح "التورق" إلى "الورق" الذي كان يُستخدم قديماً للإشارة إلى الفضة، وذلك لأن المشتري في هذه المعاملة لا يهدف إلى الحصول على السلعة نفسها، بل يرغب في الحصول على السيولة النقدية (الورق)، وغالباً ما تُستخدم السلع ذات القيمة مثل المعادن، كالذهب والفضة، في هذا النوع من المعاملات.²

ثالثاً: الإجارة الموصوفة في الذمة: تُعد من المنتجات التي اعتمدتها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات فئات معينة، وتعرف بأنها عقد يلتزم فيه المؤجر بتقديم خدمة محددة للمستأجر، إما بنفسه أو من خلال شخص آخر تحت مسؤوليته، على أن تكون الخدمة موصوفة بدقة، ويمكن أن تتعلق هذه الإجارة بمنافع عين محددة مثل تأجير منزل للسكن، أو مركبة للنقل، أو أرض للزراعة، أو بمنافع الشخص من خلال خدمة موصوفة في الذمة مثل النقل الجوي أو الخياطة، كما لا يشترط في هذا العقد أن

¹ أشرف محمد دواية، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية إسلامية مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية (2004)، كلية الشريعة والقانون الإمارات العربية المتحدة، ص 976

² سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، سوريا، 2010، ص 259

يكون المؤجر مالكا للمنفعة وقت إبرام العقد، وبالرغم من ذلك، فلا يجوز تطبيق الإجارة في الذمة على العقارات والأشياء التي لا يمكن تحديدها بوصف دقيق.¹

رابعا: **المستقبلات في إطار عقد الإستصناع:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تُستخدم لأجل طلب سلعة لم تُصنع بعد، بحيث يتفق شخص مع آخر على تصنيع هذه السلعة وفق مواصفات محددة، باستخدام مواد من عند الصانع مقابل عوض مالي، وبعد تصنيع السلعة، تصبح ملكاً لحامل الصكوك. وقد تم تكييف العقود المستقبلية بناءً على عقد الاستصناع، مما يسمح بتأخير تسليم الثمن والمبيع، خاصة في الحالات التي تتعلق بسلع مرتفعة القيمة، ومن الشروط الأساسية في هذا العقد أن تكون السلعة موصوفة وصفاً دقيقاً من حيث النوع والكمية، مع تحديد زمن معلوم للتسليم وطريقة تسليم معينة.²

خامسا: **العقود الآجلة في إطار عقد السلم:** هو عبارة عن عملية مبادلة حيث يتم فيها دفع الثمن بشكل عاجل أو مسبقاً، بينما يتم تأجيل تسليم السلعة المبيعة إلى وقت لاحق متفق عليها مسبقاً، وقد تم تكييف العقود الآجلة استناداً إلى عقد السلم، حيث يتفق الطرفان على بيع يتم فيه تأجيل تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً دقيقاً إلى أجل معلوم، ومن المهم أن يكون أحد البديلين عاجلاً، بحيث لا يكون كلا البديلين مؤجلين.³

سادسا: **بيع المربحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة:** يقوم هذا النموذج على إعادة بيع المربحة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كالاتي:

¹ بدر الحسن القاسمي، الإجارة الموصوفة للخدمات غير المعينة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي - 3 جوان 2009، ص 13

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد، 15، العدد 49، 2003، ص 41

³ عبد الكريم قندوز، وأحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبذائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي أنموذجاً، (2009) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، ص ص، 8- 10

- يقوم التاجر الذي يعتزم تخصيص جزء من مبيعاته للتقسيط بفتح حساب لدى البنك الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، وبالتوازي مع ذلك فإن البنك يقوم بإيداع مبلغ مماثل أو أكبر كحصة له في حساب المشاركة، من خلال هذه الآلية، يتشارك البنك في المخاطر والأرباح الناتجة عن هذه المعاملات؛
 - يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط، حيث ينقل الملكية ويعالج جميع الجوانب الفنية المتعلقة ببضاعته، في المقابل، يتولى البنك متابعة الأقساط المالية وإدارة عمليات التسديد وكل الأمور المالية المرتبطة بالصفقة، وبهذه الطريقة يضمن التاجر تحقيق مبيعاته، بينما يدير البنك الجوانب المالية بكفاءة؛
 - توزع الأرباح الناتجة عن هذا الحساب المشترك بين التاجر والبنك بناءً على اتفاق مسبق بين الطرفين¹.
- تساعد هذه الطريقة البنك أو النافذة الإسلامية على تحقيق عدة أهداف، منها تقليل التكاليف الإجرائية، والابتعاد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، كما أنها تعزز التعاون مع التجار، مما يجعلها مكملة لعملهم بدلاً من أن تكون منافسة لهم .
- سابعاً: التصكيك الإسلامي:** يُعرف التصكيك الإسلامي بأنه وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في الملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، كما يتم إصدار هذه الوثائق بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، بحيث تبدأ الصكوك في استخدامها للأغراض التي أصدرت من أجلها، وتأتي التسمية بهذا الشكل للتفريق بين الصكوك والأسهم، وكذلك سندات القرض، حيث تحمل الصكوك خصائص مالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.²

¹ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 17. 02 (2010)، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، تم الاسترداد (20/04/2024) من <http://www.cibafi.org/newscenter/details.aspx?id=8428&17/02/2010.c> at=0

² رمضان عبد الله الصاوي، (31، 07، 2017) صكوك الاستثمار ودورها في التنمية الاقتصادية، تم التصفح من موقع الاقتصاد الإسلامي (19 04 2024) <https://www.aliqtisadalislami.net/> ، ص 4 - 5

المطلب الثالث: كيف ساعد التمويل الإسلامي الاقتصاد الإنجليزي في دعم التعافي من أزمة كوفيد 19

عانى الاقتصاد الإنجليزي من أكبر تراجع له على الإطلاق في الثلاثي الثاني من سنة 2020، بعد إجراءات الإغلاق الخاصة بفيروس كورونا، التي أدخلت البلاد رسمياً في حالة ركود..

الفرع الأول: آثار أزمة كوفيد 19 على الاقتصاد الإنجليزي

انكمش الاقتصاد بنسبة 20.4 % مقارنة بالثلاثي الأولى من نفس السنة، كما أدخل إنجلترا في أول ركود لها، بعد تراجع اقتصادها لرربعين متتاليين، منذ عام 2009، كما يذكر أن قياس الناتج المحلي الإجمالي بدأ عقب الحرب العالمية الثانية، ولم يسجل هبوطاً سنوياً بأكثر من 4.1 % منذ ذلك الوقت، غير أن بنك إنجلترا - البنك المركزي - استخدم نماذج لقياس الناتج المحلي الإجمالي ترجع لقرون، وبهذا قد يكون الانكماش الاقتصادي في عام 2020 الأسوأ منذ عام 1709، وقال المكتب الوطني للإحصاءات إن الانكماش في عام 2020 تجاوز ضعف أعلى مستوى انكماش سابق مُسجل وقد أفاد خبراء أن اقتصاد إنجلترا يبدو في طريقه لتجنب ما يمكن أن يكون أول ركود اقتصادي ثنائي منذ سبعينيات القرن الماضي في أوائل سنة 2021 بعد إجراءات بنك إنجلترا خاصة تلك المتعلقة بأدوات السياسة النقدية الغير تقليدية واجراءات تسهيلات السيولة (مرفق السيولة البديل) للبنوك الإسلامية.¹

الفرع الثاني: التمويل الإسلامي ودعم التعافي من كوفيد19 عن طريق مرفق السيولة البديل

افتتح بنك إنجلترا مرفق السيولة البديلة (ALF)، والذي استقبل ودائع من البنوك الإسلامية المشاركة التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها لأول مرة، وقد تم إطلاق ALF في خطاب ألقاه أندرو هاووزر، المدير التنفيذي للأسواق، في ديسمبر 2020، وهو عبارة عن مرفق إيداع غير قائم على الفائدة، وهو الأول من نوعه الذي يقدمه بنك مركزي غربي، مصمم لتزويد البنوك التي لا تستطيع دفع أو تلقي

1 إلاء ممدوح القاضي، جهاد شريف، البريكست والآثار الاقتصادية على بريطانيا في ظل كوفيد 19، مقال منشور في مجلة كلية

السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، مصر 2022، ص 222

الفائدة بقدرة مماثلة على إيداع الأموال في بنك إنجلترا مثل البنوك التقليدية، هذه خطوة مهمة في توفير تكافؤ الفرص، وتمكين قدر أكبر من المرونة في تلبية المتطلبات التنظيمية بموجب قواعد بازل3 الاحترازية، كما تساعد مؤسسة التمويل الإسلامي في إنجلترا على وضع قطاع التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة عامة وإنجلترا خاصة على قدم المساواة مع بقية السوق، مما يمنح الشركات هنا مرونة أكبر في تلبية متطلبات السيولة، ومساعدتها على التنافس مع نظيراتها التقليدية مع البقاء على مبادئها التأسيسية، كما أن هناك اهتمام كبير في استكشاف نطاق التكنولوجيا المالية الإسلامية مثل منصات النقود الإلكترونية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعالجة مجموعة من القضايا، بما في ذلك الشمول المالي، كما أن إنجلترا هي الرائدة عالمياً في هذا القطاع.¹

¹ Andrew Hauser; **Why Islamic finance has an important role to play in supporting the recovery from Covid – and how the Bank of England’s new Alternative Liquidity Facility can help.** UK Islamic Finance Week 2020.p08

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية (ROA&ROE)

سنتناول في هذا المبحث عينة من البنوك الإسلامية الناشطة في إنجلترا، مع التركيز على اثنين من أكبر البنوك الإسلامية في لندن، سنقوم بتقييم أداء هذين البنكين من خلال استخدام مؤشرات الربحية الأساسية، وهما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)

المطلب الأول: بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط

يعتبر بنك الريان، وبنك لندن والشرق الأوسط من أكبر و أهم البنوك الإسلامية الناشطة في إنجلترا وأوروبا عامة، كما أنهما يقدمان الخدمات المصرفية والمالية والاستثمارية والوساطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: تعريف بنك الريان Al Rayan Bank

بنك الريان (P.L.C) هو فرع تابع لشركة الريان (إنجلترا) المحدودة، التي تمثل الشركة الأم والمساهم الرئيسي، وتُعتبر هذه الشركة الانجليزية مملوكة بالأغلبية لبنك الريان (Q.P.S.C) ، الذي يُعتبر بنكاً إسلامياً رائداً في قطر، حيث يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و البنكية والاستثمارية والوساطة المالية على مستوى الدولة.

تأسس البنك في جانفي 2006، وحصل على ترخيصه من بنك قطر المركزي، مما يعكس التزامه بالمعايير التنظيمية، يُعتبر بنك الريان (Q.P.S.C) ثاني أكبر بنك في قطر من حيث القيمة السوقية، مما يبرز مكانته في القطاع المصرفي القطري.

يوفر بنك الريان (PLC) خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لأكثر من 90 عميلاً، سواء كانوا عملاء شخصيين أو تجاريين، بالإضافة إلى العملاء الرئيسيين في مختلف أنحاء إنجلترا،

ويعتبر البنك أول مصرف إسلامي في إنجلترا يحصل على تصنيف عام Aa3 من وكالة Moody's Investors Service، وهي إحدى وكالات التصنيف العالمية الرائدة.¹

الفرع الثاني: بنك لندن والشرق الأوسط

تأسس بنك لندن والشرق الأوسط (شركة محدودة عامة) في إنجلترا بتاريخ 8 أوت 2006، وفي 5 جويلية 2007، حصل على اعتماد هيئة الخدمات المالية (FSA)، يُعتبر البنك مؤسسة مستقلة يقع مقرها في لندن، ويملك مكتباً في دبي، كما يُعد بنك لندن والشرق الأوسط واحداً من أكبر البنوك الإسلامية في أوروبا، حيث يهدف إلى تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك إدارة الثروات للعملاء من دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى خدمات التمويل العقاري الرائدة في السوق.²

المطلب الثاني: المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية البنوك محل الدراسة :

تُعد مؤشرات الربحية أدوات حيوية في تقييم قدرة البنوك على استغلال مواردها بكفاءة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المحددة، ومن بين هذه المؤشرات الأساسية التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE) .

الفرع الأول: مؤشر العائد على الأصول (Return on Assets)

يُعتبر العائد على الأصول (ROA) نسبة حيوية في تحليل ربحية البنك، حيث تُستخدم هذه النسبة عادةً لتقييم جودة أداء البنك على مدار فترات زمنية مختلفة، أو للمقارنة بين بنكين مختلفين لهما نفس الحجم ضمن نفس الصناعة، كما يُشير ارتفاع العائد على الأصول إلى أن العمل التجاري أكثر

¹ . Al rayan bank plc, (2022), Consulté le 16,092023, sur: <https://www.alrayanbank.co.uk>

² Bank of London and The Middle East plc, **Annual Report and Financial Statements**, London, (2007; 2013-2021)

ربحية وكفاءة، بشكل عام، يُعتبر العائد على الأصول الذي يقل عن 5% دليلاً على نشاط كثيف الأصول، في حين يُعتبر العائد الذي يتجاوز 20% مؤشراً على نشاط خفيف الأصول، يمكن حساب معدل العائد على الأصول باستخدام الصيغة التالية:¹

صافي الربح السنوي

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح السنوي}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

الفرع الثاني: مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return on Equity)

يمثل العائد على حقوق الملكية (ROE) نسبة الربح الصافي السنوي للشركة أو البنك مقسوماً على إجمالي حقوق ملكية المساهمين، حيث أن هذه النسبة تُظهر قدرة المؤسسة على تحويل استثمارات الأسهم إلى أرباح، كما يبين العائد المستدام والمتزايد على حقوق الملكية بمرور الوقت على أن أداء البنك جيد من ناحية إعادة استثمار أرباحه بحكمة، مما يساهم في توليد قيمة للمساهمين، وكذلك فإن انخفاض العائد على حقوق الملكية يشير إلى أن الإدارة قد تتخذ قرارات غير موفقة بشأن إعادة استثمار رأس المال في أصول غير منتجة، يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية باستخدام الصيغة التالية:²

صافي الربح السنوي

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح السنوي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية

¹ https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3077366 CFI, (2023, 01 25), Return on Equity (ROE), Consulté le 09 15, 2023, sur corporate finance institute

² <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/what-is-return-on-equity-roe/> CFI, (2022, 01 30), Return on Assets & ROA Formula, Consulté le 09 13, 2023, sur corporate finance institute:

المطلب الثالث: تحليل تطور أداء البنوك المختارة في مجال الصيرفة الاسلامية في

انجلترا خلال الفترة 2008 - 2022

الفرع الأول: تحليل تطور عناصر الميزانية العمومية والدخل للبنكين خلال الفترة

(2008-2023):

نتطرق في هذا الفرع إلى تحليل أهم التطورات في العناصر الرئيسية للميزانية العمومية المجمعة

وإجمالي الدخل في كل بنك على حدا.

الجدول رقم (12): تطور إجمالي الأصول وحقوق الملكية وكذا الدخل لبنك الريان خلال الفترة

(2013-2023)

الوحدة مليون جنيه استرليني

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الدخل	الربح / الخسارة بعد الضريبة
2013	24.3	367	4.447	-5.513
2014	103	648	11.799	1.215
2015	113.5	1004	21.26	10.271
2016	123.3	1436	27.26	9.5
2017	128.8	1806	33.66	8.6
2018	135	1966	38.62	6.43
2019	146	2247	40.55	6.11

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

3.8	36.21	2340	150	2020
9	43.62	2259	157.3	2021
20.80	55.45	2142	240	2022
30.61	71.71	2171	249	2023

Source: (Al rayan Bank plc, (2013–2023)

يوضح لنا الجدول رقم (10) أعلاه أن بنك الريان قد سجل خسارة واحدة فقط خلال فترة الدراسة قدرت بـ (5,513) مليون جنيه إسترليني سنة 2013، أما بالنسبة للفترة (2023-2014) فقد بدأ البنك في جني الأرباح التي بلغت كحد أقصى سنة 2023 ما قيمته 30.61 مليون و 20.8 مليون سنة 2022؛ كما بلغت الأرباح التراكمية خلال فترة الدراسة ما يقارب 106.335 مليون.

يعود التعافي في المركز المالي لبنك الريان والخروج من دائرة الإفلاس إلى الزيادة الكبيرة في أموال المساهمين للبنك، والتي بلغت 103 مليون جنيه إسترليني سنة 2014 بمعدل نمو قدره 324%، لترتفع بعد ذلك خلال السنوات 2017 و 2021 و 2022 إلى 128 و 157,3 و 240 و 249 مليون؛ كما ترجع زيادة رأس المال هذه إلى استحواذ مصرف الريان القطري على البنك الإسلامي البريطاني سنة 2014 أين تم تغيير اسمه إلى Alrayan Bank plc؛ إن زيادة رأس مال إضافي للبنك سمح بزيادة كبيرة في إجمالي الأصول سنوات، 2014 و 2017، و 2021 و 2022 و 2023 بمقدار 648 و 1806 و 2259 و 2142 و 2271 مليون على التوالي؛ وهذا ما ساعد على ارتفاع إجمالي الدخل إلى 11.799 و 33.66 و 43.62 و 55.45 و 71.71 مليون خلال سنوات 2014 و 2017، و 2021 و 2022 و 2023 على التوالي، كما قام البنك سنة 2017 بإصدار صكوك ليكون بذلك بنك الريان أول

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

بنك إسلامي انجليزي على الإطلاق يصدر صكوكا إسلامية من أجل تمكينه من مواصلة توسيع أصول خطة شراء المنازل وبيعها.

الجدول رقم (13): تطور إجمالي الأصول، وحقوق الملكية، والدخل لبنك لندن والشرق الأوسط خلال الفترة (2008 - 2023)

الوحدة مليون جنيه استرليني				
السنة	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الدخل	الربح / الخسارة بعد الضريبة
2008	867	25.4	28	2.37
2009	759	243.4	30.3	13.2
2010	712	246.9	40.4	3.5
2011	807	238.6	43	8.8
2012	1039	239.6.7	52.4	5.5
2013	1234	243.6	56	6.1
2014	1382	244	64.9	1
2015	1300	237.8	63.3	-6.9
2016	1032	217.1	46.9	-21.4
2017	1028	111.3	37.8	5.7
2018	1279	101.4	44.8	11.2
2019	1549	233.5	42.8	8.7

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

0.9	29.3	234.3	1743	2020
-4.3	21.35	228	1549	2021
-6.8	44.8	223	1498	2022
5.3	50.9	223	1612	2023

Source: (annuels rapports Bank of London and the Middle East plc.

يبين الجدول رقم (11) أعلاه أن بنك لندن والشرق الأوسط كان أكبر بنك إسلامي في إنجلترا خلال الفترة (2013-2015) بأصول بلغت سنوات، 2013، و2015 على التوالي 1234، و1300 مليون جنيه إسترليني؛ أما بالنسبة للفترة (2016-2023) فقد تراجع بنك لندن كثاني أكبر بنك إسلامي في إنجلترا بعد بنك الريان بإجمالي أصول بلغت سنوات 2017 و 2021 على التوالي 1028، و 1549 مليون؛ ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض في حقوق الملكية سنوات، 2017 و 2018 إلى ما يقارب 111.3، و101.4 مليون، كما أن الانخفاض في حقوق الملكية كان له أثر كبير على الانخفاض في إجمالي الدخل من 63.3 مليون سنة 2015 إلى 37.8 مليون سنة 2017 ثم إلى 21.349 مليون سنة 2021 وحقق بنك لندن والشرق الأوسط خلال فترة الدراسة أرباحاً في 06 سنوات من أصل 11 سنة، كان أفضلها سنة 2018 بقيمة 11.2 مليون، كما تكبد البنك 04 خسائر كان أكبرها سنة 2016 بمقدار (21.4) مليون.

إن النتائج الأساسية للبنك في عام 2023 مشجعة وتتماشى مع الخطة الإستراتيجية، كما أن إجمالي الدخل ارتفع من 44.8 مليون جنيه إسترليني في عام 2022 إلى 50.9 مليون جنيه إسترليني في عام 2023، ويحقق البنك أرباحاً بعد ضريبة قدرها 5.3 مليون جنيه إسترليني، مقارنة بخسارة قدرها 6.8 مليون جنيه إسترليني بعد الضريبة لعام 2022، ويعكس العائد إلى الربحية بشكل أساسي إجمالي

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للمصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

الائتمان بلغت خسائر انخفاض القيمة لعام 2023، 2.9 مليون جنيه إسترليني مقارنة بـ 13.4 مليون جنيه إسترليني في عام 2022، وانخفضت الميزانية العمومية بشكل طفيف في عام 2023 إلى 1.5 مليار جنيه إسترليني من 1.6 مليار جنيه إسترليني في عام 2022 مع احتفاظ البنك بوضعه الجيد لرأس المال والسيولة.

الفرع الثاني: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لأداء بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط

سيتم تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنكين باستخدام مؤشرات الربحية، وبالمساعدة بالتحليل الإحصائي الوصفي من خلال استخراج الربحية والانحراف المعياري للعينة.

الجدول رقم (14) تقييم ربحية بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط للفترة (2008-2023)

مؤشر العائد على الأصول ROA		مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE		السنة
بنك الريان	بنك لندن والشرق الأوسط	بنك الريان	بنك لندن والشرق الأوسط	
–	0.0027	–	0.093	2008
–	0.017	–	0.054	2009
–	0.0049	–	0.014	2010
–	0.010	–	0.036	2011
–	0.0052	–	0.023	2012
0.015–	0.0049	0.227–	0.025	2013
0.002	0.0007	0.012	0.0040	2014
0.010	0.0053–	0.090	0.0290–	2015

الفصل الرابع: دراسة تقييمية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا بين 2008 - 2022

0.0985-	0.077	0.0207-	0.007	2016
0.0512	0.067	0.0055	0.005	2017
0.1105	0.048	0.0088	0.003	2018
0.0373	0.042	0.0056	0.003	2019
0.0038	0.025	0.0005	0.002	2020
0.0189-	0.057	0.003-	0.004	2021
0.041	0.12	0.079	0.009	2022
0.034	0.16	0.063	0.014	2023
0.0087	0.0212	0.005-	0.0024	معدل الربحية
0.0579	0.0963	0.0088	0.0070	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10) والجدول رقم (11)

خلال سنة 2015، حققت إنجلترا إنجازا عالميا بارزا في التمويل الإسلامي، حيث قامت وكالة

ضمان ائتمان الصادرات البريطانية (UKEF) بكفالة صكوك إسلامية بقيمة 913 مليون دولار، صادرة

عن شركة KHADRWAY LIMITED، واستخدمت الإمارات العربية المتحدة عائدات هذا الإصدار

لتمويل شراء أربع طائرات جديدة من طراز Airbus A380-800.

كانت هذه الصكوك أول صكوك في العالم تحصل على دعم من وكالة ائتمان تصدير، مما

يعكس التوسع المستمر في أدوات التمويل الإسلامي وتعزيز مكانة إنجلترا كمركز مالي رائد في هذا

المجال.¹

¹ Ord-Smith, R, *Islamic Finance in the UK, British Embassy Bishkek*, N 09, (2015), p5-p15

بحلول عام 2020، أعلنت بورصة لندن (LSE) عبر تغريدة على موقعها بفخر أنه تم جمع أكثر من 53 مليار دولار أمريكيمن خلال 72 إصدارًا من الصكوك المالية الإسلامية** التي تم إدراجها في البورصة، كما يمكن قبول هذه الأوراق المالية في السوق الرئيسية وهي سوق خاضعة للتنظيم بموجب توجيهات الأسواق المالية في الاتحاد الأوروبي (EC 2004/39)، أو في سوق الأوراق المالية المحترفة، وهي منصة مخصصة للمستثمرين المحترفين وغير منظمة.

هذا الإنجاز يعكس مكانة لندن كواحدة من الوجهات الرائدة عالميًا في تمويل الصكوك الإسلامية، بفضل السياسات الداعمة لتطوير التمويل الإسلامي وتبني المؤسسات المالية لهذه المنتجات. تمت هيكلة معظم الصكوك المدرجة في السوق المالية في إنجلترا على شكل صكوك المضاربة أو صكوك الإجارة، وذلك للاستفادة من بعض المزايا الضريبية المتاحة، غالبًا ما يتم إصدار الصكوك عبر شركات محدودة تم تأسيسها في مناطق توفر امتيازات ضريبية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إدراج العديد من المؤسسات المتوافقة مع الشريعة في سوق الاستثمار البديل (AIM)، مما يتيح للمستثمرين شراء الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك هناك سبعة صناديق متداولة في البورصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية تعتمد على المؤشرات الإسلامية، كما تتطلب عملية إدراج الصكوك في السوق الرئيسية الالتزام بقانون الخدمات المالية والأسواق (FSMA) لعام 2000، إلى جانب قواعد نشرة الاكتتاب الصادرة عن سلطة الإدراج في إنجلترا، وكذلك قواعد الإدراج والإفصاح والشفافية، مما يضمن الامتثال للإجراءات التنظيمية اللازمة.

يتطلب إدراج الصكوك الإسلامية في القائمة الرسمية تقديم طلب إلى هيئة الرقابة المالية (FCA) وفقًا لإجراءات محددة، يجب أن يتضمن هذا الطلب قائمة تفصيلية تحتوي على كافة المعلومات

التي قد يحتاجها المستثمرون ومستشاروهم، بما في ذلك تفاصيل الأصول والخصوم والأرباح والخسائر، وآفاق مصدر الأوراق المالية، إضافةً إلى الحقوق المرتبطة بالصكوك.

يتم ذلك بموجب القسم 1- 80 من قانون الخدمات المالية والأسواق، والذي يهدف إلى ضمان أن يتمكن المستثمرون من إجراء تقييم مستنير قبل اتخاذ قرارات استثمارية، مما يعزز الشفافية والمصداقية في عملية إصدار الصكوك.¹

وفقاً للتقرير الذي نشرته The City UK عام 2019، فقد احتلت إنجلترا المرتبة 17 من بين 48 دولة في مجال الصيرفة الإسلامية (مؤشر الدولة الإسلامية للتمويل)، مع أصول مؤسسات مقرها إنجلترا تقدم خدمات تمويل إسلامي تصل إلى ما مجموعه 4.7 مليار جنيه إسترليني في عام 2017.²

¹ Dewar, J., & Munib, H, **Islamic Finance and Market**, (T. Barnes, Ed.) London: Law Business Research Ltd, (2019, 09

² Dewar, J., & Munib, H, **Islamic Finance and Market**, the same source, p31

خلاصة الفصل:

سعت إنجلترا لتكون واحدة من أكثر الأسواق المالية الإسلامية تطوراً في العالم الغربي ككل، وقد أصبحت بسرعة وجهة رئيسية للمؤسسات المالية الأجنبية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما تبرز لندن بشكل خاص كمركز مالي عالمي، حيث تضم أكبر المؤسسات والبنوك من الشرق الأوسط التي تقدم منتجات مالية إسلامية، والتي تتشكل من حوالي 22 بنكاً منها 17 بنكاً تقليدياً يحتوي على نوافذ إسلامية و 05 بنوك إسلامية كاملة، وقد كانت هذه المؤسسات تدير أصولاً تقدر بحوالي 6.5 مليار جنيه إسترليني، في حين بلغ حجم التمويل الإسلامي الممنوح من قبل هذه البنوك نحو 5.9 مليار جنيه إسترليني حسب آخر احصائيات لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، وقد تناولنا في هذا الفصل الملامح العامة لسوق التمويل الإسلامي من حيث الدراسة التاريخية للسوق التمويل الإسلامي فيها وواقعها ضمن الصناعة المالية العالمية مع التطرق الى دراسة تقييمية لعينة من البنوك الإسلامية الناشطة باستعمال مؤشرات الربحية.

الخاتمة

خاتمة عامة:

جددت الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وما تبعها من دعوات لإصلاح النظام المالي وجعله أكثر استقرارًا وأمانًا، والاهتمام بصناعة التمويل الإسلامي، فقد أدت هذه الأزمة إلى تسليط الضوء على الخصائص المبتكرة التي يتمتع بها التمويل الإسلامي، مما حفز النقاش حول إمكانيات تطويره، لا سيما في الدول الأوروبية وإنجلترا على وجه الخصوص.

ركزت هذه الدراسة على اللبنة الأساسية للتمويل الإسلامي في إنجلترا، واستكشفت آفاقه المستقبلية، كما ركزت الدراسة على نتائج الصيرفة الإسلامية، من خلال استعراض تاريخ الصيرفة الإسلامية في إنجلترا، وحجم التمويل المتداول فيها، وحجم إصدار الصكوك الإسلامية، ومن ثم تناولت الدراسة تجربة مجموعة من البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل بنك الريان وبنك لندن والشرق الأوسط، إلى جانب تسليط الضوء على تجربة الصكوك المالية الإسلامية في السوق الانجليزي. بفضل استقرارها المالي والقوانين الداعمة، أصبحت إنجلترا واحدة من أهم مراكز التمويل الإسلامي في العالم الغربي، وهو ما يشكل منصة قوية لتطوير هذه الصناعة في المستقبل.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ المنتجات الإسلامية من وجهة النظر الإسلامية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى إعادة تأهيل المنتجات المالية القائمة، أو تطويرها، أو تصميم منتجات بديلة مبتكرة تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية، يتم تحقيق ذلك من خلال الامتثال لأحكام الشريعة، بما في ذلك تحريم الربا (الفائدة)، وتجنب الغرر والميسر، وضمان المشاركة في الربح والخسارة، وربط التمويل بالنشاط الحقيقي .

- ✓ لم تكن حدة تأثير كوفيد19 على التمويل الاسلامي في إنجلترا بنفس المقدار مع التمويل التقليدي بسبب طبيعة التعاملات الأخلاقية التي تميزه.
- ✓ ساهمت السياسات الحكومية في إنجلترا بشكل كبير في دعم توسع الخدمات المصرفية الإسلامية، وتطويرها والترويج لها منذ عام 2003، حيث تم ذلك من خلال إدخال العديد من التغييرات على الأنظمة الضريبية والتنظيمية، مما سمح للمؤسسات المالية بتقديم منتجات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- ✓ بلغ عدد البنوك الإسلامية عام 2022 خمسة بنوك متوافقة تماما الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك تم استحداث منتجات مالية إسلامية لدى العديد من البنوك التقليدية وشركات التأمين ومكاتب الاستثمار .
- ✓ احتلت مؤسسات إنجلترا موقع الصدارة وأصبحت المركز الرائد والنموذج للتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي، حيث تضم أربع مؤسسات مهنية متخصصة وما يقرب من 70 جامعة وكلية أعمال تقدم دورات ودرجات علمية في هذا المجال، وفي عام 2017 احتلت إنجلترا المرتبة 17 من بين 48 دولة في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي، مع أصول لمؤسسات تقدم خدمات التمويل الإسلامي تقدر بحوالي 4.7 مليار جنيه إسترليني.
- ✓ تعتبر إنجلترا أول دولة غربية تصدر صكوكًا ذات سيادة مدعومة من وكالة ضمان ائتمان الصادات في أبريل 2015، بقيمة 913 مليون دولار.
- ✓ دعمت بورصة لندن للأوراق المالية إصدارات الصكوك الإسلامية، حيث بلغت 57 صكًا بقيمة إجمالية قدرها 51 مليار دولار عام 2014، لتقفز بعد ذلك إلى 72 إصدارًا من الصكوك بقيمة إجمالية قدرها 53 مليار دولار أمريكي عام 2020.
- ✓ بلغ مجموع الأرباح التراكمية لبنك الريان خلال فترة الدراسة ما يقارب 106 مليون جنيه إسترليني.

✓ بلغ مجموع الأرباح و الخسائر التراكمية لبنك لندن والشرق الأوسط خلال فترة الدراسة (0.8) مليون جنيه إسترليني.

✓ سجل الانحراف المعياري بالنسبة لبنك الريان لكل من معدل (ROA) و (ROE) قيمة بلغت 0.7% و 9.63% على التوالي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن خطورة انخفاض العائد على حقوق الملكية مرتفعة جدًا مقارنة بخطورة انخفاض العائد على الأصول.

✓ سجل الانحراف المعياري لبنك لندن والشرق الأوسط، لكل من معدل (ROA) و (ROE) قيمة بلغت 0.88% و 5.79% على التوالي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن خطورة انخفاض العائد على حقوق الملكية مرتفعة جدًا مقارنة بخطورة انخفاض العائد على الأصول.

✓ على الرغم من انتهاء الأزمة المالية منذ أكثر من عقد من الزمن، إلا أن أداء البنوك الإسلامية في إنجلترا لم يكن جيدًا مقارنة بالبنوك التقليدية، جاء ذلك في ظل بيئة أسعار فائدة منخفضة نتيجة التيسير الكمي بالدولار واليورو والجنيه الإسترليني، كما عانت البنوك الإسلامية أيضًا بسبب حجمها الصغير، بالإضافة إلى بعض القرارات المصرفية السيئة التي اتخذتها.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها ارتأينا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في نجاح الصيرفة الإسلامية في إنجلترا واسقاطها على الجزائر نذكرها في النقاط التالية:

- الاهتمام بالجانب القانوني والتشريعي وتكييفه مع العمل الاخلاقي الذي يميز العمل المصرفي الاسلامي بإثرائه بالاعتماد على خبراء المالية الاسلامية؛
- زيادة عدد البنوك الاسلامية وعدد النوافذ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى استحداث مؤسسات تعنى بالتدريب والتوجيه وتأهيل غير المسلمين بغية استقطابهم للاستثمار والاستفادة من منتجات الصيرفة الاسلامية،

- يمكن الاستفادة من التجارب العربية والإسلامية في مجال الصيرفة الإسلامية واسقاط التجربة في البيئة المالية الانجليزية و الجزائرية؛
- العمل على التسويق للصيرفة الإسلامية في كافة الوسائل المتاحة والاقتداء بالنماذج العربية و غير العربية في مجال الصيرفة الإسلامية؛
- الاعتناء بالمراكز التدريبية والمدارس التكوينية في مجال الصيرفة الإسلامية في انجلترا وكذا الجزائر من أجل الرفع من القدرات التأطيرية في البنوك الإسلامية؛
- إعداد تقارير سنوية تقييمية تتضمن مدى التقدم في مجال الصيرفة الإسلامية والمشاكل والمعوقات التي تواجهها عملية الانتقال ومحاولة معالجته؛
- دراسة النماذج الناجحة للصيرفة الإسلامية في دول أخرى وتبني الممارسات التي أثبتت جدواها وإمكانية تطبيقها في السياق الجزائري؛
- تقديم دعم حكومي للبنوك التي تطبق الصيرفة الإسلامية عبر إعفاءات ضريبية أو دعم مالي، بهدف تشجيع المزيد من البنوك على اعتماد هذه الممارسات؛
- إعادة هيكلة و تأهيل المنتجات المالية القائمة، و تطويرها، و تصميم منتجات بديلة مبتكرة تتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية.

آفاق الدراسة:

على ضوء التوصيات والاقتراحات المتوصل إليها، سنقدم بعض الآفاق التي يمكن دراستها والتي نذكر منها:

- تقييم الأداء البنكي للبنوك الإسلامية في الدول الغربية والعربية - دراسة مقارنة-
- تقييم الأداء البنكي للبنوك والشبابيك الإسلامية في الجزائر .
- مدى نجاعة البنوك والشبابيك الإسلامية في الجزائر في استقطاب رؤوس الأموال - دراسة قياسية-

فَائِضَةُ الْمَرْاجِعِ

قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

- أحمد سالم ملحم، إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي، دار الثقافة، ط1، 2005،
- احمد سليمان خصاونه، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط1، 2008.
- أحمد فهد الرشدي، عمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2005.
- جمال لعمارة، البنوك الإسلامية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1996.
- خلدون ابراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
- دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة العامة، دار المناهج، عمان، 2006.
- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العملية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق سوريا، 2005.
- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، سوريا، 2010.
- سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة ط 2 إلكترونية، حماة، سوريا، مارس 2015.
- سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي بين التثبث والتهافت: أصوله، قواعده، معايير، الإصدار 3 مطبوعات KIE ، 2017.
- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
- سمير رمضان الشيخ، تسويق وفن بيع المنتجات البنكية الإسلامية، دون دار نشر، مصر، 2017.
- سيد محمد جاد الرب، إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية)، لا يوجد دار نشر، 2008.
- صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- صالح حميد العلي، البنوك الإسلامية والمعاملات البنكية، اليمامة للطباعة والنشر، سورية ، ط 1، 2005.
- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، المغرب (الدار البيضاء)، 2000.

- عبد العزيز لطفي جاد الله، التحول الى البنوك الاسلامية بين الفقه الشرعي والسوق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 01، 2017.
- علاء الدين جبل، التحليل المالي المحوسب، منشورات جامعة حلب، 2006.
- علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
- غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر المعاصر، سورية دمشق، ط 2، 2002.
- فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان (بيروت)، 2004.
- فلاح حسن الحسيني ومؤيد الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة 01، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.
- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النفائس، الأردن، 2013.
- محمد سعد عامر، الأصول الشرعية للاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018.
- محمد صالح الحناوي عبد السلام سعيد فتاح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية القاهرة، مصر، 2000.
- محمد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار ومكتبة الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
- محمد نضال الشعار، أسس العمل البنكي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين (المنامة)، ط1، 2005.
- محمد نور علي عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، لا يوجد دار النشر، 2001.
- محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، الأردن، ط1، 2004.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، البنوك الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن (عمان)، 2007.
- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة 2، 2007.

- مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1990.
- مؤيد راضي حنفر وفلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006.
- مؤيد سعيد السالم، وآخرون إدارة الموارد البشرية (مدخل استراتيجي)، الطبعة 03، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ناصر الغريب، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل البنكي التقليدي والإسلامي، اتحاد البنوك العربية، مصر، 2002.
- نايف الشمري، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية المشروعية والضوابط، جامعة قطر، دون سنة نشر.
- نايف بن نهار الشمري، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.
- وائل محمد صبحي وآخرون، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.
- أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 1998.
- أحمد عبد عزيز النجار، حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة شركة سبرينت، الطبعة 1 القاهرة، مصر، 1993.
- حسين حسين شحاتة، سلسلة دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الاسلامي نظم التأمين التعاوني في ضوء المنهج الإسلامي، الإسكندرية، 1999.
- حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة 01، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي في دراسات وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- خالد خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- رضوان محمد عبد العال، آليات التمويل في البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية، المؤتمر العلمي الثالث السنوي، جامعة حلوان، مصر، 2006.

- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا، 2012.
- زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون التطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
- عبد الستار أبو غدة وآخرون، ندوة البنوك الإسلامية تجربة رائدة وخدمات ومنتجات إسلامية، المركز الثقافي، حلب، 2007.
- عبد الكريم قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها الإمارات الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019.
- عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات إطار نظري، الطبعة 02، دار محلاوي للنشر، عمان، الأردن،
- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج، عمان، 2002.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- محمد حافظ حجازي، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2000.
- محمد عبد المنعم أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات البنكية الإسلامية، بحث في كتاب الوقائع، دور المؤسسات البنكية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، ج 2، 2003.
- محمد مطر، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل، عمان، 2006.
- منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية (مدخل) اتخاذ القرارات، الطبعة 03، المكتب العربي الحديث، 2006.
- ## 2- المقالات
- أ.معراج هواري، أ.ادم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية، بالاشارة الى التجربة البريطانية والفرنسية، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015.
- ابراهيم عبد الحليم عباده، تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة 2002-2017، مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك المجلد 28، عدد 03، الأردن، 2020.
- أشرف محمد دواية، شهادات الاستثمار القابلة للتداول: رؤية إسلامية مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية ، كلية الشريعة والقانون الإمارات العربية المتحدة، 2004.

- الاء ممدوح القاضي، جهاد شريف، البريكست والأثار الاقتصادية على بريطانيا في ظل كوفيد 19، مقال منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 14، جامعة بني سويف، مصر، 2022.
- برهان محمد بدر الدين الشاعر، عقد المضاربة وتوظيف الأموال، دار الغزالي، سورية (دمشق)، 2004.
- بسام اسعد، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، 2018.
- تميم جاد، أدوات الاستثمار الإسلامي، مجلة اتحاد البنوك الإسلامية، لبنان، العدد 33، 2004،
- حسين حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، يونيو 2001.
- حمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في البنوك الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013.
- د.خطوطي منير، أعياد هاجر، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات، مقال منشور ضمن مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 03، العدد 01، 2001.
- رانيا زيرير، ونرمين الحموي، مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 01، 2016.
- رمضان عبد الله الصاوي، صكوك الاستثمار ودورها في التنمية الاقتصادية، 2017، تم التصفح من موقع الاقتصاد الإسلامي (19 04 2024) <https://www.aliqtisadalislami.net/> ،
- سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 11، العدد 01، 1987، مسترجع من الموقع <https://scholar.google.com/scholar> .
- سمير عبد الرزاق السرايري، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث إقتصادية عربية، العدد أربعة وأربعون، جامعة الملك سعود، 2008.
- شريفي جلول وآخرون، أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي، مقال منشور ضمن مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، 2023.
- صالح مفتاح ومعارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، دور اللجنة الاستشارية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34/35، مارس 2014.
- عبد الغني دادان، قراءة في الأداء المالي القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001.
- عز الدين الكور القيومي، أثر قوة السوق على أداء البنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث، العدد الثالث.
- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، طبعة تمهيدية، دون سنة نشر، <https://iefpedia.com/arab/?p450>
- فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مقال منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، العدد 04، 2017.
- محمد الزحيلي، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية والتطوير، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 227، دبي، 2000.
- محمد خليفة الدناع، المضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية، مقال منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية العدد (26)، 2003.
- محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي، مجلة المراقبة للعلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 2009، 45.
- نايف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة تنظيرية تطبيقية، مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد 23، 2014.
- نايف بن نهار الشمري، الآلية الشرعية في تكوين رؤوس أموال الفروع الإسلامية التابعة للبنوك الربوية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، عدد 36، مارس 2016.
- نجيب خريس وآخرون، فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 14، العدد 4، الأردن، 2018.
- نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد 02، 2004.
- يعقوب سيفراي، الصيرفة الإسلامية، مجلة اتحاد البنوك العربية، العدد 310، بيروت، 2007.
- أبو معمر، فارس محمود محمد، أثر الرقابة الشرعية و استقلاليتها على معاملات البنك الإسلامي، مجلة الجامعة الإسلامية ، مج3، 1995.
- الطيب بولحية وعمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية لفترة 2009/2013، مقال منشور في مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، جامعة الشلف الجزائر 2016.

- سامية جديني وجمال الدين سحنون، تقييم وتحليل الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 08، العدد 2017، 16.
- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة، مقال منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد، 15، العدد 49، 2003.
- فاضل موسى حسن المالكي، وإسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد العشرون، جامعة كربلاء، العراق، 2014.
- محمد اليفي، الرقابة المصرفية كأسلوب وقائي من تعثر المصارف في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، 2016.
- مركز البحوث المالية والبنكية، التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات البنكية، مجلد 3، عدد (1)، 2000.
- 3- الملتقيات والتظاهرات العلمية**
- بدر الحسن القاسمي، الإجارة الموصوفة للخدمات غير المعينة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي - 3 جوان 2009.
- <https://www.ifsb.org/download.php?id=6571&lang=English&pg=/index.php>
- IdéalRating إحصائيات البنوك ذات النوافذ الإسلامية ومعايير تصنيفها، ندوة مستقبل العمل البنكي الإسلامية الرابعة عشر يومي 14 و 15 ديسمبر 2022، البنك الأهلي، دار الميمان للنشر والتوزيع، السعودية، 2022.
- أحمد بلوافي، كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: بريطانيا نموذجا، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2008.
- أحمد مهدي بالوافي، قراءة في الوثيقة الصادرة عن الخزانة (HM Treasury) بعنوان: تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية، ورقة مقدمة لمركز الأبحاث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
- لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والبنكيين، تقويم الجوانب الإدارية بالبنوك الإسلامية، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ج 5.
- الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية نوافذ ووحدات إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 25-27 يونيو 2001، كوالالمبور، منشورات دلة البركة، الأمانة العامة للهيئة الشرعية الموحدة، برج دلة، السعودية، 2001.
- سامر مظهر قنطقجي، دورة في صناعة التمويل في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، البرنامج الثاني الأساس الفني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وضوابطه الشرعية، حلب، 2008.

- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، السعودية، 2005.
- عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019.
- لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر البنوك الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس، 2010.
- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، تركيا، 2009.
- نصر الدين بن ندير وأيوب شمال، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، يوم 25 أبريل جامعة البليدة، الجزائر، 2017.
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية 17. 02 (2010)، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، تم الاسترداد من:
<http://www.cibafi.org/newscenter/details.aspx?id=8428&17/02/2010.c at=0>
- سامر قنطججي، دورة في صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية المكونات الإستراتيجية والتميز التنافسي للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، البرنامج الرابع، دورة تدريبية في مركز التدريب الإداري لغرفتي تجارة وصناعة حلب بالتعاون مع مركز الأعمال والمؤسسات السوري الشهر السابع، 2008.
- سعيد بن سعد المرطان، ورقة بحثية بعنوان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية : تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، ندوة من إعداد اللجنة الإستشارية العليا للعمل على إكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية ، دولة الكويت ، 1999.
- سليمان ناصر، تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية (الأسباب والنتائج والأفاق)،
<https://thahabi.org/book/26218/read/1>
- عبد الكريم قندوز، وأحمد مداني، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي أنموذجاً، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، 2009.
- محمد فرحي، العمل البنكي في الإسلام ضرورته و جذوره التاريخية وآلياته، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، بشار، الجزائر، أيام 24 25 أبريل 2006.

4-الرسائل والأطروحات

- ابراهيم سعيد، دراسة تقييمية لتجربة النوافذ الاسلامية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2024.
- إسماعيل عبد السلام العماوي، المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2003.
- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة ، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2011.
- عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة جيل الجزائر 2013/2014.
- فاطمة محمد الشناق، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، تقدير اقتصادي اسلامي، رسالة ماجستار، جامعة اليرموك، الأردن، 2018.
- فهد بن صالح الحمود، أحكام التبادل المالي بين البنوك الإسلامية والبنوك الأخرى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، قسم الفقه جامعة محمد بن سعود، السعودية، 2009.
- محمود علي حسن الزمار، مدى إلتزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بتطبيق معايير المحاسبة المالية رقم (01) الخاص بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014-2015.
- مصطفى إبراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للبنكية الإسلامية، رسالة ماجستار، قسم الاقتصاد الاسلامي، مكتب القاهرة، لجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006.
- مندر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة واثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية غزة 2016.
- حمزة عقبي، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، الإقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
- سليمان الحمد، تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2005.

- عبد الباقي بوضياف، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009 / 2012، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013/2014.

- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011.

- عدنان عبد الله عويصة، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2006.

- هاشم أحمد الرفاعي، التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام نموذج التمان دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، تخصص المحاسبة والتمويل جامعة الشرق الأوسط، 2017.

5- القوانين والتشريعات والمواقع الالكترونية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة لنظام رقم 02/2020 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 16، المؤرخة في 24 مارس 2020.

- تعليمات البنك المركزي القطري للمؤسسات المالية.

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار رقم 22، المعيار المعدل للإفصاحات الرامية الى تعزيز شفافية وانضباط السوق التي تقدم خدمات مالية اسلامية، ديسمبر 2018.

- منشور للبنك على موقعه عبر الأنترنت <https://www.isdb.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86f>.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ديسمبر 2018.

- حديث صحيح، أخرجه مسلم، صحيح مسلم، باب الربا الحديث رقم 4148، ج5.

- مجلس الخدمات الإسلامية، المعيار رقم 17، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي(القطاع المصرفي)، أبريل 2015، المبدأ رقم 32.

- الموقع الالكتروني: <http://www.el3amal.net/news//news.php?=33059>

المراجع باللاتينية:

- Al rayan bank plc, (2022), sur: <https://www.alrayanbank.co.uk>
- Andrew Hauser ,**Why Islamic finance has an important role to play in supporting the recovery from Covid – and how the Bank of England’s new Alternative Liquidity Facility can help**. UK Islamic Finance Week 2020.
- Bank of London and The Middle East plc, **Annual Report and Financial Statements**, London, (2007; 2013-2021).
- Dewar, J., & Munib, H, **Islamic Finance and Market**, (T. Barnes, Ed.) London: **Law Business Research Ltd**, (2019, 09).
- Filippo, d., Pierluigi, C., Stéphane, C., Angela, d., Lauren, H., Baljeet, K. G.,... Sajjad, Z, **ISLAMIC FINANCE IN EUROPE, OCCASIONAL PAPER SERIES**, (146), 2013.
-<https://aaoifi.com>
- <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/finance/what-is-return-on-equity-roe/CFI>, (2022, 01 30), Return on Assets & ROA Formula, sur corporate finance institute:
- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3077366
CFI, (2022, 01 25), Return on Equity (ROE), sur corporate finance institute.
- ICD -REFINITIV, **Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANGE**, IFDI20220
- ICD -REFINITIV, **Islamic Finance Development Report 2022 EMBRACING CHANG**
- IFSB **STABILITY REPORT 2023**. www.lfsb.org.
- IFSB **STABILITY REPORT 2021**. www.lfsb.org.
- IIFM **SUKUK REPORT 2023, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market August 2023 | 12th Edition**.

- **ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2023**, IFSB, Kuala Lumpur, Malaysia, June 2023.
- Ord-Smith, R, **Islamic Finance in the UK**, British Embassy Bishkek, N 09, (2015.
- The IFSB Disseminates Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) Data up to Q2 2023 for the Islamic Banking Segment in Member Countries
- Treasury, **The Development of Islamic in The UK: THE Government's Perspective**, December ; 2008.
- www.bankalbilad.com-4-6-2009
- www.bltagi.com.
- www.kantakji.com/fiqh/files/markets/599.doc - HM.
- **Islamic Finance Development Report 2018**,
- Dewar, J., & Munib, H, **Islamic Finance and Market**, (T. Barnes, Ed.) London: Law Business Research Ltd, 2019.
- <https://www.ifsb.org/data-metadata/>.
- IFSB STABILITY REPORT 2022.
- **KEY FACTS ABOUT THE UK AS AN INTERNATIONAL Financial CENTRE 2019**,
<https://www.thecityuk.com/media/k5fcr24z>.
- Rodney Wilson , **Islamic finance in Europe** ,policy papers(Robert Schuman Centre for Advanced Studies) ,n 02,2007.
- Thomson Reuters, **Islamic Finance Development Report 2018**.
- www.aleqt.com.
- www.kantakji..

Abstract:

This study addressed the great importance that Islamic finance has become in the international financial system, which has been the fastest growing over the past two decades, as well as the effectiveness of Islamic banking in emerging from the global financial crisis of 2008 and stabilizing the global financial system due to its reliance on Islamic principles.

This study aimed to highlight the great position achieved by Islamic banking and Islamic finance outside the Arab and Islamic financial system, specifically the European one. The beginnings of the spread of Islamic banks in Europe began with the establishment of the first Islamic retail bank, the Islamic Bank of Britain (IBB) in 2004 in the capital, London, thus becoming the first non-Muslim capital to issue sovereign Islamic bonds. England sought to strengthen its position as a global center for Islamic finance.

We divided this study into four chapters. In the first chapter, we studied the basic concepts of Islamic banking, whether banks or Islamic windows in conventional banks, as well as its reality within the global financial industry. In the second chapter, we discussed the resources and uses of funds in Islamic banks, highlighting the financing methods and sources of financial resources in Islamic banks and their uses. In the third chapter, we discussed the evaluation of the financial performance of commercial banks and Islamic banks by studying the nature of the evaluation of the financial performance of commercial banks and Islamic banks, in addition to identifying the areas of financial performance evaluation, then the criteria used in the evaluation, as well as the financial statements of Islamic banks and the indicators used in the evaluation. As for the applied chapter, we discussed an evaluation study of Islamic banking in England between 2008-2022, covering an overview of the history of Islamic banking in England, and the main features of the Islamic finance market in it. We then discussed the reality of Islamic banking in it and the evaluation of the financial performance of a sample of Islamic banks using indicators. Profitability (ROA & ROE).

Keywords: Islamic banking ; Islamic finance; financial Performance; Performance evaluation ; Islamic sukuk.